فصول من
الثقافة الإقتصادية المعاصرة



د. زيد بن محمد الرماني

الطبعة الأولى

دار طويق للنشر والتوزيع

فصول من
الثقافة الاقتصادية
المعاصرة

ح دار طويق للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الرماني، زيد بن محمد
فصول من الثقافة الاقتصادية المعاصرة - الرياض.
٣١٨ص ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٢-٧٣-٨٧٨-٩٩٦٠
١- الاقتصاد أ. العنوان
ديوي ٣٣٠ ٢٣/٠٦٠٢

رقم الإيداع: ٢٣/٠٦٠٢
ردمك: ٢-٧٣-٨٧٨-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

دار طويق للنشر والتوزيع

ص.ب ١٠٢٤٤٨ الرياض ١١٦٧٥
ت/ ٢٤٩١٣٧٤ — ٢٤٨٦٦٧٧ –٢٤٨٦٦٨٨ ف/ ٢٧٨٥٦٢٨

بريد إلكتروني E-mail: dartwaiq@zajil.net
موقعنا على الإنترنت www.dartwaiq.com.

مكتب القاهرة
هاتف/ ٤٥٩٤٦٧٩ محمول: ٠١٢٢٩٩٦٤٨٣٦
مساكن كورنيش النيل مدخل (٥) شقة (١) روض الفرج

مكتب الخرطوم
الخرطوم — السوق العربي — هاتف/ ٧٩٠١٣٤

تم الصف الإلكتروني والإخراج والتصحيح بدار طويق للنشر والتوزيع

فصول
من
الثقافة الاقتصادية المعاصرة

تأليف
د. زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على عبده المصطفى، أما بعد:

إن أولى ما ابتديء به كتاب وافتتح به خطاب حمدُ الله على جزيل آلائه وشكره لجميل بلائه، ثم الصلاة على خاتم أنبيائه.

ثم إن أولى ما عُني به الطالب ورغب فيه الراغب وصرف إليه العاقل همه وأكد فيه عزمه، بعد الوقوف على معاني السنن والكتاب، مطالعة فنون الآداب وما اشتملت عليه من وجوه الصواب، ومن أنواع الحكم التي تحيي النفوس والقلوب وتشحذ الذهن والألباب وتبعث على المكارم وتنهى عن المحارم.

ولا شيء أنظم لشمل ذلك كله، وأجمع لفنونه وأهدى إلى عيونه، وأعقل لشارده وأثقف لنادره من تقييد الأمثال السائرة والأبيات النادرة والفصول الشريفة والأخبار اللطيفة.

في الأزمنة القديمة، كان الناس يرون في علم الاقتصاد تعقيدات وافتراضات غير واقعية، كما كانوا يعتقدون أن لدى علماء الاقتصاد ورجالاته حباً وولعاً بالرطانة والسفسطائية والطوبوية.

أما اليوم، فقد ازداد علم الاقتصاد تعقيداً، كما ازداد حب علماء الاقتصاد ورجالاته للرطانة، ولكن بمختلف اللغات واللهجات، وتمسكاً بالافتراضات وتشدداً في الرؤى والطروحات.

ومن هنا، كانت الصعوبة في تعلّم الاقتصاد وتعليمه ومن هنا، كانت الإشكالية في إيجاد لغة حوارية اقتصادية مشتركة، ومن هنا، كانت المعاناة الإنسانية في الاتفاق على ثقافة اقتصادية واحدة، ذات أهداف محددة.

وبالرغم من أن مهمة اقتحام دهاليز الاقتصاد وفتح كنوز التراث وتطويع لغة الكتابة والتأليف لتناسب ذوق المتلقي وتحقّق الرسالة المستهدفة، مهمة شاقة وصعبة.

بالرغم من ذلك كله، حاولت في هذا الكتاب أن أُلّف القلوب المتناحرة وأجمع الأرواح المتفرقة وأُرطب الأَجواء المتوترة، وأُهذب المشاعر المضطربة وأُهدّي النفوس القلقة.

فكانت هذه الفصول الاقتصادية التثقيفية المعاصرة، المهمة، حسب اجتهاد المؤلف لتعطي للقارىء الكريم والمتلقي العزيز ثقافة اقتصادية رصينة، بلغة عصرانية مع الحفاظ على مملكة الاقتصاد وعروش الاقتصاديين.

إن هذه الفصول التثقيفية الاقتصادية تتراوح بين مفاهيم

اقتصادية، وقرارات اقتصادية، وتقارير اقتصادية، ونوافذ اقتصادية، وأخبار، ورسائل اقتصادية، إضافة إلى نماذج من ماذا تعرف عن اقتصادياً، ومَنْ المسؤول عن اقتصادياً، وأشكال من المنتدى الاقتصادي.

وصدق مَنْ قال: من صنّف فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس. ولا يزال الرجل في فسحة من عقله، ما لم يقل شعراً، أو يصنّف كتاباً. ثم إن عرض بنات الصُّلب على الخُطّاب أسهل من عرض بنات الصدور على الألباب.

خاصة أنه ـ كما يقول الجاحظ ـ من السهل حتى للمصنِّف أن يسوّد عشر صفحات بالنثر الرفيع المليء بالأفكار الجيدة من أن يكتشف في مصنفه أغلاطاً ارتكبها أو أموراً سهت عن باله.

ولله درّ مَنْ قال: مَنْ ألّف فقد استهدف. لأن المتصفح لكتاب أبصر بمواضع الخلل من مبتدىء تأليفه؛ إذ الناقد بصير.

يقول الجاحظ أيضاً: إن كل مَنْ التقط كتاباً جامعاً وباباً من أمهات العلم مجموعاً، كان له غُنْمه وعلى مؤلفه غُرْمه وكان له نفعه وعلى صاحبه كدره مع تعرضه لمطاعن البغاة ولاعتراض المتنافسين، ومع عرضه عقله المكدود على العقول الفارغة ومعانيه على الجهابذة وتحكيمه فيه المتأوين والحسدة.

ختاماً أقول، كما قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله، فأما سائر ما تكلّمنا عليه وفيه وعنه فإنا أحقَّاء بأن لا نزكيه وأن لا نؤكد الثقة به وكل مَنْ عثر منه على حرف أو معنى يجب تغييره فنحن نناشد الله في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه، فإن الإنسان ضعيف، لا يسلم من الخطأ، إلا أن يعصمه الله بتوفيقه، ونحن نسأل الله ذلك، ونرغب إليه في دركه إنه جواد وهوب. . . .

وبَعْدُ، فهذه:

فصولٌ من حياة العلم روضٌ
من الأفكار ليس لها مثيلُ
فخذها قارئي مني هدايا
ففيها العلمُ والقولُ الجميلُ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف
د. زيد بن محمد الرماني
ص. ب: ٣٣٦٦٢
الرياض ١١٤٥٨
السعودية

الفصل الأول

مَنْ المسؤول اقتصادياً عن؟!

مَنْ المسؤول؟!
(عن: المأزق الاستهلاكي)

من المثير للدهشة أنّ معظم الدول النامية كانت دولاً مصدِّرة للغذاء، حتى منتصف الأربعينات من القرن الحالي ثم تحولت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في مجموعها إلى دول مستوردة له، ومن ثم وقعت في فخّ المأزق الاستهلاكي والتبعية للخارج.

ولقد كانت هذه الدول تصدّر المواد الغذائية الى البلدان المتقدمة اقتصادياً، ثم أصبحت بعد سنوات الحرب مستوردة بشكل واضح لهذه المواد، بمعنى أنّ الإنتاج الداخلي أصبح لا يفي بالزيادة في الطلب على السلع الغذائية. وجدير بالذكر أن من أسباب المأزق الاستهلاكي في مجتمعات تلك الدول.

أ) افتقاد السلوك الرشيد لدى الأفراد كمستهلكين وترجع مسؤولية الأفراد إلى جمود وتخلّف العادات الغذائية السائدة لدى جمهور المستهلكين، وذلك نتيجة لافتقاد

الوعي الغذائي لدى الغالبية منهم مما ترتّب عليه زيادة الاستهلاك وشيوع أنماط استهلاكية تتعارض والسلوك الاستهلاكي الرشيد.

ب) عزوف الأفراد المنتجين عن مؤازرة الاقتصاد الوطني في حل المشكلات الناجمة عن الموقف الغذائي المتأزم.

ج) الافتقار الى وجود تخطيط أو تنظيم رشيد للاستهلاك مع التوسع في برامج التنمية.

د) عدم العناية الكافية بصياغة شؤون الاستهلاك الخاص وفقاً للخصائص السكانية وهيكل الطلب الاستهلاكي المحلي.

هـ) عدم الاهتمام الكافي بمحاولة تصحيح أنماط الاستهلاك غير الرشيدة بما يتمشى مع الأصول الواجب اعتبارها في إعداد نمط غذائي سليم.

و) الفاقد والضياع في الموارد المتاحة عن المنتجات الغذائية.

ز) بدائية طرق التخزين في معظم الدول النامية.

ج) ضخامة نسبة التالف من السلع والمواد الغذائية.

وبعد هذا كله، نقول مَنْ المسؤول عن هذا المأزق الاستهلاكي؟!

❊ ❊ ❊

مَنْ المسؤول؟!

(عن: ظاهرة الاستهلاك الترفي)

تنتشر ظاهرة الاستهلاك الترفي في بعض المجتمعات، على شكل إسراف في الإنفاق على السلع الترفية والكمالية، ولما كان هذا النوع من الإنفاق مقترناً بالمستويات العالية من الدخول فقد كان وجوده في الدول ذات الدخل المنخفض تخلو من مظاهر البذخ والإسراف، ذلك أن طبقة الأغنياء في البلاد النامية تنفق جانباً كبيراً من دخلها في استيراد كثير من السلع المعمِّرة وغير المعمِّرة التي لا تتناسب بأي حال من الأحوال مع واقع بلادهم.

إنّ الاستهلاك الترفي إنفاق على سلع كمالية وفي مناسبات غير ضرورية، يشوبه الإسراف والتبذير بقصد حب التباهي والظهور وتعويض نقص اجتماعي معيّن.

إنّ الاستهلاك الترفي يُعدُّ استنزافاً للموارد ولدخول الأفراد، إذ هو إنفاق بدون عائد، و يُعدُّ من جهة ثانية استهلاكاً غير ضروري، ويدخل في إطار إهدار الثروة.

وللأسف، فإنّ ظاهرة الاستهلاك الترفي بدأت في الانتقال إلى ذوي الدخل المحدود غير المدركين لحجم مخاطر هذا الاستهلاك.

تقول باتريشيا روبرتس : إن الإدمان على الشراء والاستهلاك ، لا يقل خطراً ودماراً نفسياً عن خطر الإدمان على الكحول أو المخدرات ، وتقول أيضاً : إن الإدمان على الشراء والاستهلاك يمكن أن يكون ردة فعل للكآبة والتوتر النفسي وحالات القلق ، فيجد المرء المتنفس الوحيد له في الإغراق بالشراء والاستهلاك .

وقد باتت حمّى الشراء والاستهلاك تستشري كثيراً ، بسبب ضغوط الشراء الدعائية والتسابق من أجل رفع مستوى المعيشة وتسهيلات البيع وأسلوب العرض .

بعد هذا كله ، أقول مَنْ المسؤول عن هذا الغول الاستهلاكي وهذا الهوس الاستهلاكي المنتشر في المجتمعات؟ !



مَنْ المسؤول؟!
(عن: كوارث البيئة)

يخطيء بعضنا حين لا يرى في كثير من الكائنات التي تشاركنا الحياة على ظهر الأرض إلا مجرد مخلوقات لا قيمة لها، لقد خلق الله سبحانه كل شيء بحساب وأعطانا بيئة متزنة، لكل كائن حيّ يسعى فيها دور يلتزم بأدائه.

وللأسف، فقد تعرضت هذه الكائنات بما فيها الإنسان لعدد من العوامل البيئية، أثرت فيها بالسلب أو الإيجاب، واستجابت هذه الكائنات للمؤثرات بتغيير بعض أنماط سلوكياتها، متفاعلة مع البيئة.

وقد تأثر الإنسان بأنظمة بيئية عديدة، مثل درجة حرارة الأرض والأمطار ووفرة الغذاء وغيره من الموارد الطبيعية، وحاول أن يتحكم فيها ويسيطر عليها لخدمة أغراضه، فنشأت علاقة فريدة بين الإنسان والبيئة.

ويكفي أن ندرس أحوال البيئة في منطقة لا يسكنها إلا تجمعات محدودة العدد من البشر، لنرى آثار هذه العلاقة في البيئة، وهي آثار أقل ما توصف به أنها ضارة، إن لم تكن مدمرة.

يقول الدكتور رجب سعد السيد في كتابه «كوارث البيئة»:

بالإضافة إلى التوازن الذي أنشأ عليه الخالق جل وعلا أحوال عالمنا، فإنه جلّت قدرته وهب الأنظمة الحياة على الأرض التي نسميها الأنظمة البيئية، قدرة على تحمّل ما قد تتعرض له من تغيرات ضارة.

وبالرغم من ذلك، فإن مرونة الأنظمة البيئية لا تمكّنها من الصمود في مواجهة التزايد المستمر في تعداد البشر على سطح الأرض، فتضج البيئة تحت تأثير ضغطهم عليها، وتتخاذل قدراتها الذاتية، وتفشل في إعادة التوازن إلى ما أوقع البشرُ الخلل به.

إذن، ماذا يجري حولنا؟! وما الذي يجعل بيئتنا هشّة؟!!

والعجيب أنه لا يكاد يمرّ يوم دون أن تطالعنا وسائل الإعلام بآثار هذا الضغط الشديد على الأنظمة البيئية: مجاعات، مساحات من الغابات تتعرى، أنواع من الكائنات الحية تنقرض، البيئة الزراعية تتآكل وتتدهور، التلوث يهدِّد حياة البشر، أحوال المناخ تتغير.

وقد تدهورت العلاقة بين الإنسان والبيئة في الآونة الأخيرة إلى درجة لا تحتمل التجاهل وأصبح على الإنسان، لأول مرة في تاريخ البشرية، أن يتوقف طويلاً ليراجع أنشطته وسلوكياته التي أساءت إلى بيئته كثيراً، وأن يتوصل وفي أقرب

وقت ممكن، إلى سبل لوقف هذا التدهور فى أحوال البيئة.

ومما يبشِّر بخير ما بدأت فعلياً به جهود طيبة في اتجاهات متعددة، بهدف ترسيخ مفهوم متكامل عن طبيعة العلاقات المتداخلة في المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، ولوضع اليد على المواقع التي أفسدها البشر بتدخلهم في هذه العلاقات، ولتوضيح أن معظم مشكلات البيئة كانت تابعة للإجهاد الذي حلَّ بالموارد الطبيعية في الأرض، والذي نشأ من الاستغلال الجائر لهذه الموارد، وهذه مشكلات مستعصية لا تخصّ أمة بعينها، بل هي متعددة الأطراف، بل إن بعضها عالمي.

لذلك، كان من الضروري أن تتوفر قاعدة من الحقائق العلمية أمام صانعي القرار في المناطق المعنية بحلّ مثل هذه المشكلات، وتتضافر جهود العديد من المؤسسات العلمية في العالم لتحقيق هذا الهدف وقد آن الأوان!!!



مَنْ المسؤول؟!

(عن: هجرة العقول الاقتصادية)

في النصف الثاني من القرن العشرين بدأ كثير من بلاد العالم الإسلامي في إرسال أبنائهم إلى البلاد الصناعية للحصول على مزيد من التعليم. حيث تحتاج هذه البلاد إلى مجموعة من الموظفين المدربين تدريباً عالياً لتحقيق مفهوم التنمية على أساس من التحديث والتطوير والتقنية.

غير أنّ كثيراً من هؤلاء الأبناء الطلبة قرّروا البقاء في البلاد المتقدمة بعد أن انتهوا من التدريب. وفي الوقت نفسه، قرّر كثير من المهنيين الذين عادوا بالفعل إلى بلادهم، لعدم شعورهم بالراحة والطمأنينة وتوافر فرص العمل المناسبة، قرروا العودة إلى البلاد التي درسوا فيها.

خاصة أن هذه الهجرة تشجّعها البلاد المتقدمة التي تعرض شروطاً جذابّة للاحتفاظ بخدمات أولئك الذين علّمتهم ودربتهم، مع أن هؤلاء الأشخاص كلّفوا بلادهم نفقات تدريبية عالية.

إن استنزاف العقول الاقتصادية والعلمية من بلاد العالم الإسلامي قد يزداد، استجابة للأنظمة والقوانين الجديدة للسوق الدولية في المعرفة. فالبلاد الغنية لها مكانة أفضل مما

للبلاد النامية من حيث اجتذاب القوة العقلية والاحتفاظ بها .

إنّ تخلّف الطلبة والمتدربين عن العودة إلى بلادهم من الخارج موضوع معقّد، ومكلّف من الناحية الاقتصادية .

فمَنْ المسؤول عن ذلك؟! . .



مَنْ المسؤول؟!
(عن: الإسراف والتبذير)

يذكر بعض الباحثين أن الإسراف والتبذير يعود إلى العادات والتقاليد الاجتماعية مثل: الإسراف في الولائم والأفراح والمهور، وسبب ذلك التباهي والافتخار والاعتزاز بالمكانة الاجتماعية، وقد يرجع الإسراف إلى عدم الوعي الكامل بأضرار الإسراف والتبذير على مستوى المجتمع أو على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول في المناسبات وغيرها، وقد عملت دراسة ميدانية عن الإسراف والتبذير في المأكولات المرمية في مدينة واحدة في إحدى الدول الإسلامية، فكانت النتيجة أن الإسراف اليومي نحو مليون ليرة، والإسراف السنوي ٣٦٥ مليون ليرة.. فما بالنا على مستوى العالم الإسلامي كله!!

وقد يرجع الإسراف إلى ضعف الإدارة كما قد يرجع أحيانا إلى اتباع الأهواء والشهوات. فإسراف الناس في الملاهي والمحرمات وسفرهم من بلد إلى آخر من أجل قضاء الشهوات والملذات تتجاوز نفقات ذلك مئات الملايين، وبخاصة لو حسبنا هذا الإسراف على مستوى بلد واحد، وإذا ضربنا لذلك مثلاً آخر، فقد عملت إحصائية عن عدد التذاكر

في مدينة واحدة عربية، فكانت النتيجة أن عدد التذاكر التي صرفت للشباب خلال شهرين نحو ٧٠٠,٠٠٠ تذكرة، معظمها إلى جنوب شرق آسيا.

وقديماً، قال محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله: من الإسراف الأكل فوق الشبع، والاستكثار من المباحات والألوان.. وقال أبو الحسن الماوردي رحمه الله:

من التبذير أن ينفق الإنسان ماله فيما لا يجدي عليه نفعاً في دنياه ولا يكسبه أجراً في أخراه..

ولا أصدق من قول ربنا عزّ وجلّ: «ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين» الانعام/ ١٤١ وقوله سبحانه: «ولا تبذّر تبذيراً» الاسراء/ ٢٦.

فمَنْ المسؤول عن ظاهرة الإسراف والتبذير المنتشرة اليوم في حياتنا العملية الاجتماعية ومَنْ المسؤول عن أنواعها المختلفة وصورها الضارّة؟!



مَنْ المسؤول؟!

(عن: أكوام القمامة)

إن الإنسان إذا أكثر من الطعام، لم يستطع له هضماً، حيث يصاب بالتخمة وعُسر الهضم، وقد يحدث أن تصاب المعدة فيفقد المرء شهيته للأكل؛ وإن تناول طعاماً لم يستطع له هضماً، فقد يصاب نتيجة لذلك بالإسهال أو الإمساك، كما أن الإسراف في الطعام يؤدي إلى البدانة ومن ثم يتعرض الإنسان لأمراض القلب وارتفاع الضغط وأمراض الكلى والسكر، أعاذنا الله منها ومن كل شرّ وبلاء.

ولا تقتصر مشكلة الإسراف في الطعام على استهلاكه، بل تمتد لتشمل بعض السلوكيات المرتبطة به والمنتشرة لدى فئات عديدة من الناس وفي مجتمعات مختلفة من شتى البلدان.

وفي هذا الصدد، تشير بعض الدراسات التي أجريت في الكويت أن ما يُلقى ويتلف من مواد غذائية ويوضع في صناديق القمامة كبير إلى الحدّ الذي قد تبلغ نسبته في بعض الحالات ٤٥٪ من حجم القمامة.

وفي مدينة الرياض أظهرت دراسة أعدتها أمانة مدينة الرياض، عن نفايات المدينة، أنّ كمية النفايات اليومية لكل

فرد من نفايات المواد الغذائية تبلغ ١٠٦٠ جراماً، والملاحظ في دول الخليج العربية أنّ كمية المواد الغذائية التي تلقى في القمامة كبيرة جداً بالمقارنة مع غيرها من دول العالم.

ومن المعلوم، أنّ كل ما أنفقه الإنسان مما يكسبه عند الله أجراً ويرفع له إليه منزلة، أو يكسبه عند العقلاء وأهل التمييز حمداً؛ فهو جود وليس بتبذير وإن عَظُم وكثر. وكل ما أنفقه في معصية الله التي تكسبه عند الله إثماً وعند العقلاء ذماً فهو تبذير وإن قلّ ونزر.

ومن المعلوم أنّ إماطة الأذى عن الطريق صدقة، كما قال رسولنا الصادق المصدوق عليه السلام.

إذن، مَنْ المسؤول عن أكوام القمامة ومخلفاتها، مع تأثيراتها المختلفة على صحة البيئة ومن ثم صحة الإنسان؟!



مَنْ المسؤول؟!
(عن: تقسم العالم إلى شمال وجنوب)

«علاقات الشمال والجنوب». . من أين جاء هذا التعبير الذي انفرد عصرنا ـ ربما دون سائر العصور ـ باستخدامه للدلالة على واقع يعيشه العالم؟

هل يتعيّن علينا أن نُسبغ على هذا التعبير دلالة دائمة تمتد إلى المستقبل، أم أنه لا يعدو أن يكون تعبيراً عن وضع راهن بسبيله إلى الزوال؟!.

ما الشمال وما الجنوب؟ . . واضح أن المقصود هو التعبير ـ على نحو ما ـ عن تفاوت في التنمية بين فريقين من البلدان. لكن هذا التقسيم القائم على الموقع الجغرافي هو تقسيم تقريبي إلى حد بعيد.

والواقع أن تعبير «الشمال والجنوب» لم يأخذ في الشيوع والاشتهار إلا ابتداء من السبعينات التي شهدت ذروة جهود الحوار بين الفريقين.

فقد كان الحديث يجري من قبل عن «حواضر استعمارية ومستعمرات»، ثم بعد انهيار الاستعمار عن «بلدان متقدمة وبلدان متخلفة أو نامية».

وفي موازاة هذا التمييز، ذي الطبيعة الاقتصادية أخذت

تتحدد المطالب المعادية للاستعمار ثم للامبريالية في مواجهة أطماع الدول الكبرى والبلدان الغنية في السيطرة على معظم البلدان الأخرى.

وظهر اصطلاح «العالم الثالث» لأول مرة في مقال لألفريد سوفي في عام ١٩٥٢م، قياساً على الطبقة الثالثة.

ومع الصدمتين البتروليتين، غدت السبعينات سنوات المواجهة والحوار بين الشمال والجنوب، وقد تغلبت المواجهة على الحوار وظلت مستمرة على امتداد أزمة المديونية في الثمانينات.

ورغم ما شهده العالم من تبدلات، فإن المنظور الذي يطرح من خلاله اليوم، تساؤلاته القلقة حول مستقبله وحول السلام، لا يزال هو منظور «الشمال والجنوب».

إن التمييز بين الشمال والجنوب يعبّر، على ما فيه من افتقار إلى الدقة، عن انقسام عميق شهده النصف الثاني من القرن الماضي.

ووجه الصعوبة أن هذا الانقسام اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي في آن معاً.

والواقع أنه ليس من الشطط أن نعتبر أن الشمال يضم بصفة أساسية البلدان مرتفعة الدخل على حين يضم الجنوب معظم البلدان الباقية.

والسؤال: لماذا نتحدث اليوم عن علاقات «الشمال والجنوب»؟. ألسنا هنا بصدد مفهوم يتفرد به عصرنا؟ ذلك أن باستثناء هذا التميز، والتمييز الآخر الذي يماثله وهو علاقات «الشرق والغرب»، لم يشهد التاريخ فترة أخرى استخدمت فيها مثل هذه الفكرة التي تقسم العالم إلى منطقتين جغرافيتين.

فإذا كان لنا أن نقسم اليوم العالم إلى شمال وجنوب وكأنه تمييز بدهي يمكن أن يدركه الكافة على الفور إدراكاً يتجاوز معناه الجغرافي المألوف، فإذن: هذا يقتضي أن نفرض وجود جملة من العلاقات تعطي لهذا الاختلاف بين الشمال والجنوب دلالة يمكن إدراكها على الفور.

إن ما يشكل جملة هذه العلاقات ذات الدلالة هو «النظام الاقتصادي العالمي»، على نحو ما نعرفه اليوم وعلى نحو ما أنتج نمط التنظيم الاقتصادي الذي تكوّن في أوروبا عقب الثورة الصناعية، ثم انتشر شيئاً فشيئاً في العالم كله.

فاذا كان التقسيم الثنائي إلى شمال وجنوب يستخدم في معرض الحديث عن التنمية، فالسبب في ذلك هو أن التنمية نتاج لهذا النظام الذي نشأ أصلاً في الشمال.

إن تناقضات هذا النظام العالمي وحدوده قد تجلّت

واضحة إبان العقد الماضي، فتجسّدت من ناحية في المديونية الباهظة الوطأة، بوصفها أحد المخاطر التي تنطوي عليها توسعة هذا النظام، كما تجلت من ناحية أخرى في التهميش والفقر.

إنه لا غنى عن التاريخ لفهم العلاقات بين الشمال والجنوب.

ولكن الحاضر، هو المهم: فهل ما زال تناول العلاقات الدولية على أساس تقسيم العالم إلى شمال وجنوب أمراً له دلالته اليوم؟

وإذا كان الرد بالإيجاب، فما هي هذه الدلالة؟ ألا يؤدي التباين المتزايد بين بلدان العالم في شتى مناطقه إلى تجريد علاقة لها مثل هذا الطابع الثنائي من كل دلالة؟

وهل مازال لهذه القطبية الثنائية دور على مستوى القرارات الجيوسياسية، وعلى مستوى الاستراتيجيات العالمية للقوى المسيطرة؟

وفي نهاية المطاف: هل ما زال التمييز بين شمال وجنوب يتيح لنا أن نفهم العالم فهماً أفضل؟!

❊ ❊ ❊

من المسؤول؟!

(عن: أزمات العالم الإسلامي)

تمتلك الدول الإسلامية ثروات طبيعية وحيوانية ومعدنية غنية جداً، إضافة إلى البترول.

ولكن الاستعمار الاقتصادي والاجتماعي جعلها بحاجة إلى ملايين الأطنان من الغذاء سنوياً.

في حين أن دراسات الخبراء تؤكد أن بلداً واحداً مثل السودان يستطيع أن يقدِّم الغذاء إلى قارة أفريقيا كلها.

وفي دراسة قامت بها منظمة اليونسيف في أوائل الثمانينات حذرت بأن الخطر الاقتصادي سيؤدي إلى التضخم والركود ونقص التغذية، وأن هذه الآثار سوف تطال أطفال العالم.

وأشارت الدراسة إلى أن الأضعف بين أفراد المجتمع هم الذين يتحملون العبء الأكبر من الغائلة الاقتصادية.

بل إن أطفال العالم اليوم يعانون من نزيف مروع يزهق أرواحهم مرضاً وقتلاً وجوعاً، فالأمراض التي تصيبهم أصبحت أوبئة فتاكة لا دواء لها.

وللأسف فان العالم المتحضر يقف وقفة المتفرج بل المستغل للبلاد التي تعاني من المجاعة ونقص الغذاء.

وهذا ما ساعد نشاط عصابات خطف الأطفال والاتجار بهم وبأعضائهم.

وأصبحت هذه العصابات تعمل باسم شركات تجارية وجمعيات خيرية.

وقد جاء في تقرير صدر عن البنك الدولي في منتصف التسعينات أن حجم الديون المترتبة على دول البلدان النامية بلغ ١٩٤٥ مليار دولار.

وذكر التقرير أن ٣٠٪ من السكان يعانون من سوء ونقص التغذية، و١٠٪ يعانون من مجاعة تحت خط الجوع و٤٠٪ يعانون من العيش تحت خط الفقر، وفي المقابل فإن ٢٠٪ فقط يعانون من التخمة والغنى والرفاهية والترف.

وأشار التقرير إلى أن هناك ٧٧٠ مليون إنسان لا يحصلون على قوتٍ كافٍ، و١٠٠ مليون مشرد بدون مسكن، و١٤ مليون طفل يموتون سنوياً لعدم توافر الرعاية الصحية.

وبعد هذا كله أقول:

مَنْ المسؤول؟!

مَنْ المسؤول عما يحدث في البلدان الإسلامية وفي غيرها من فقر وجوع ومآسٍ وحروب وفتن واقتتال وأمراض وجهل؟!

ومَنْ الذي يضع الحواجز الحمائية التجارية أمام منتجات الدول الإسلامية؟!

ومَنْ الذي يمتص خيرات الدول الإسلامية بدون ثمن، ليبقها مدينة ما بقي الدهر؟!

ومَنْ الذي يمارس أسلوب ابتزاز وامتصاص أموال وثروات ودماء شعوب العالم الإسلامي بأساليب عديدة وحديثة ما ظهر منها وما بطن؟!

ومَنْ الذي اشترى موارد الدول الإسلامية بثمن بخس وغزى أسواقها بأرباح فاحشة، واستغل طاقاتها البشرية والمادية، وشتت قوتها؟!.

أخيراً أقول: مَنْ المسؤول عن الجوع والفقر الشديد وانتشار الأمراض وهروب رؤوس الأموال والديون الباهظة وخروج ثروات البلاد وخيراتها إلى الخارج، وهجرة الأدمغة والطاقات وإحداث الحروب والاقتتال والصراعات والفتن بين الشعوب والدول؟!.

مَنْ المسؤول؟!!...

❊ ❊ ❊

مَنْ المسؤول؟!
(عن: جنون الاستهلاك)

لم يحدث في التاريخ الإنساني أن نجح مجتمع بشري في تأمين حاجاته وكمالياته كما نجحت مجتمعات عصرنا الحاضر .

فالفتوحات العلمية والتقنية والثورات المعلوماتية والاستغلال الواسع لموارد البر والبحر والجو مكّنت الإنسان من توفير سلع وخدمات بكميات هائلة .

بَيْدَ أنه مما يؤسف له أنه نتيجة للإفلاس الروحي قام كثير من الناس بإحلال الشهوات وأصناف المتع محل السعادة القلبية والإشراق الروحي .

فتحوّل الإنسان المعاصر إلى مستهلك وصار رفع مستوى المعيشة هدف الحياة الأكبر ، وأصبحت الحياة تتمحور حول مزيد من العمل من أجل مزيد من الإنتاج من أجل مزيد من الاستهلاك من أجل مزيد من المتعة .

ودور الدعاية والإعلانات في هذا المجال كبير ، حيث فتحت شهية الإنسان المعاصر للاستهلاك والتبذير وتبديد الموارد والثروات .

تذكر بعض الإحصاءات مثلاً أنه تمّ إنفاق نحو ٨٤ مليار

دولار في الدعاية والإعلان عن السلع والخدمات في عام واحد فقط!!.

يقول د. عبدالكريم بكّار في كتابه الرائع «عصرنا ملامحه وأوضاعه»: يؤسفني القول إن فنّ الدعاية لدينا يسير باتجاه النمط الغربي، مع أنها تؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الادخار الوطني.

لقد كان الناس على مدار التاريخ الإنساني ينتجون ما يحتاجون إلى استهلاكه من أجل إبقاء مسيرة الحياة مستمرة، بَيْدَ أن الذي أحدثته الفلسفة الرأسمالية وأدبياتها وطيوفها النفسية والفكرية، هو الرغبة في الاستهلاك من أجل الاستهلاك!!.

إنّ جنون الاستهلاك والتبذير غير المنضبط والإسراف الشديد في المنتجات، أدى ذلك الى تسارع نضوب موارد المعادن والطاقة غير المتجددة.

كما أدى ذلك إلى تلويث هائل للهواء والماء وانتشرت بسبب التلوث ـ الأمراض الخطيرة ـ ولو قُدِّر لسكان الهند والصين مثلاً ـ أن يسلكوا المسلك الاستهلاكي الذي يسلك الغرب ولاسيما أمريكا لاختنق العالم في بضع سنوات.

ومما يؤسف له أن العالم الإسلامي يسير في الطريق نفسه

الذي تسير فيه الدول الصناعية من استهلاك وتبذير وإسراف .

بل إننا قد تجاوزنا نمط المعيشة الغربية في بعض الجوانب ، مثل ما يُنفق على الحفلات والمناسبات والولائم ، ومثل ما يتم استهلاكه من قبل كثير من النساء على شراء الثياب والحُلي وأدوات الزِّينة .

وكأن الناس أو غالبيتهم غافلون عن النصوص الشرعية التي تدعو الى ترشيد الإنفاق والتنفير من الإسراف والتبذير .

بل إنه ليس ثمة مسوّغ مقبول لانجراف المسلمين نحو التسابق على إرواء حاجات الجسد والمتع الدنيوية والله سبحانه وتعالى سائل كل إنسان عما استخلفه فيه من مال .

ومع ذلك كله ، يبقى السؤال المهم :

مَنْ المسؤول عن جنون الاستهلاك ، المدمِّر لكل قيم إنسانية وآداب سلوكية وأخلاق فاضلة .

مَنْ المسؤول؟!!!



مَنْ المسؤول؟!

(عن: اقتصاد الربحية)

إنّ الاقتصاد الحديث يعاني من أزمة كبرى. ذلك لأن واضعيه قد فكروا بأن الربح وحده كافٍ لتحقيق سعادة الإنسان وتحرير شخصيته وإطلاق طاقاته، فراحوا يحتقرون كل ما لا يشكّل في نظرهم البشري القاصر دخلاً مادياً مباشراً.

فكانت النتيجة مخيّبة للآمال، لأن الأرباح المباشرة لم تعد تغطي أبداً الخسائر غير المباشرة. لذلك يطرح المفكرون الجدد أسساً جديدة لإعادة بناء التنمية الاقتصادية على توازنات اجتماعية واقتصادية أكثر شمولية وأقل كلفة، علها تخلّص الاقتصاد وتنقذ المجتمع من ويلات الأزمة الراهنة!!.

«لم يعد من الممكن بناء العمل على أساس الربحية» هذه الصيحة، التي هي أيضا بمثابة إنذار، أطلقها عدد ما فتىء يتزايد باستمرار من الشباب أمام الآثار الدرامية التي خلفها، على الصعيد الاجتماعي والإنساني التصنيع القسري والمدننة اللذان يعيثان فساداً في الأرض منذ ما يقرب من عشرين عاماً.

ومع ذلك فإن أحداً لم يستطع حتى الآن، في ظل أي نظام مطبق، حتى ولو كان ذلك أحياناً للأجل الطويل، أن يفلت من مقياس الربحية.

والحقيقة، أنه حتى لو بدت هذه الصرخة في أول الأمر منافية للاقتصاد، إلا أن هؤلاء الشباب محقون، ومحقون أكثر من الناحية الاقتصادية نفسها.

وهم محقون لأنه ليست هناك فعالية مستمرة وإذن ربحية حقيقية، عندما يكون الإنسان شقياً غير سعيد، وعندما لا تتفتح شخصيته في الوسط الذي يعيش فيه.

وهذا بالطبع، ردة فعل دفاعية حيال شروط حياتية معينة.

ومن أجل تقويم اقتصادي لهذه المشكلة الخطيرة الاجتماعية والإنسانية التي تطبع عالمنا الصناعي، ينبغي أن نتذكر أن الربحية المزعومة التي سوغت جميع هذه الربحية الظاهرية لم تكن إلا قصيرة الأجل وجزئية.

واليوم، ينبغي تغيير الأساليب في إدارة الاقتصاد واعتزام الأخذ بالاعتبار، في الحسابات الاقتصادية، العناصر المساهمة في ظروف حياة الإنسان وتفتحه.

وهذه طريقة جديدة في التفكير، وأساليب جديدة للعمل.

ومن المفيد، أن نتذكر اليوم، أن النهضة العجيبة للصناعة قد غذاها الأمل الذي وضعه فيها الإنسان بأن تحمل إليه التحرر من الجهد الجسمي ومن صعوبة العيش. وبهذا، أصبحت رمزاً لتحسن الوضع الإنساني.

وهكذا، فإن ما يدعى بصورة شائعة «ربحية» ليس إلا نتيجة حساب اقتصادي فاسد. والإصلاح الوحيد الذي يستحق إجراؤه يقوم على إزالة الفساد من آلية اقتصادية أفرزت المضاربة بالمعنى الاقتصادي.

إن الاقتصاد اليوم مريض، ومرضه أنه نسي ما كان ينبغي عليه من الحفاظ على التوازنات الرئيسية ولن يمكنه استعادة عافيته إلا بعلاج بيئي للملفات الكبرى مثل ملف البطالة.

إن عم البيئة ينبغي - تباعاً لما سبق - أن يدعم الاقتصاد.

فلا عجب، إذن، إن صرّح أكثر من اقتصادي من أنه ليس هناك، اليوم، إلا الاقتصاد، قادراً بطريقته الإجمالية الشاملة على مواجهة المشكلات وتهيئة ظروف العودة إلى التوازنات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، بشرط تصحيح الأخطاء وتقويم الأهداف وتحديد الغايات، وتهذيب الربحية، من أجل اقتصاد مفهوم...



مَنْ المسؤول؟!
(عن: الكذب الاقتصادي)

كتب جاك آتالي ـ في الثمانينات مقالاً بعنوان: «محمودية الحقيقة» يقول فيه: في العلوم الإنسانية، في السياسة، في الاقتصاد، ها أنت ترى اليوم شيوع الكذب في كل مجال. فهل يجب الرضى بذلك على أنه شبحٌ يلازم كل نظام اجتماعي، أم يجب شَجْبُه على أنه أفيونٌ قاتل؟!

لا ريب أنه ينبغي أولاً أن نقيس مداه ودوره في كافة حقول المجتمع.

وللأسف ففي العلوم الإنسانية، نرى أن كل فريق يجمع جُلّ قواه للتجنّي على أفكار الآخرين من أجل انتقادها:

فاللينينيون يجعلون من أصحاب النظريات الاشتراكية حلفاء لرأس المال، والاقتصاديون الرياضيون يعاملون الاقتصاديين الآخرين على أنهم مشعوذون ويأتون على ذلك بشواهد مزورة (غير أمينة)، والمحلّلون النفسيون لا يرضون أن يأتي من يشاطرهم التفكير على حلبتهم، وإلا انهالوا عليهم بالشتيمة والطعن والأذى!!.

وفي الاقتصاد نجد أن الكذب، أكثر من أي وقت مضى، هو القاعدة الضرورية لألاعيب هذا الزمان، فهم يكذبون في

توزيع الدخول ليرضى الناس بعدم المساواة، ويكذبون في جودة الأشياء كي يُدخلوا في اعتقاد الناس أنهم يستطيعون إشباع جميع التطلعات التي تحيط بها دعاياتهم، ويكذبون في أسباب الأزمة كي يرضى الناس بنتائجها، ويكذبون في قيمة النقود كي يتحمل الناس سيطرتها.

لـمَ كلُّ ذلك؟!. لـمَ هذا العالم؟ عالم الوهم والسباب واللعب والخداع؟ لـمَ يجعلون من الكذب المناخ اليومي، الأليم، لكل الأفعال، لكل الأقوال، لكل الانظمة الاجتماعية؟!

ومع الكذب الكبير في الاقتصاد، لا يعود المنتجون يصدقون بوجود حدٍ ما لنمو الأجور، فيمتنع بذلك كل تحوُل ناجح، ومع الكذب الكبير على المستهلكين ينتهي الأمر إلى إثارة أذواقهم نحو سلع أخرى يحلمون بها أكثر كفاءة وأقوى متانة، نحو أفيون آخر!!

ومن ثم، ينبغي أن تكون لدينا الشجاعة لنقول إن البؤس والجوع في العالم هما خطيئتنا نحن، لا خطيئة المصادفة. إن فساد عالمنا هو في قبولنا الضمني لجميع هذه الأكاذيب التي في النهاية تقتل الناس حتماً كما تقتلهم البنادق.

إن الإسلام في عقائده وعباداته ومعاملاته وآدابه وسياساته

وتشريعاته كفيل بمحاصرة هذه الأزمات.

ذلك لأن الإسلام ينهى عن الكذب والتضليل والغش والخداع والفحش والسباب والأذى والدعاية الكاذية والعلوم المزورة.

ويدعو إلى الصدق حتى في المزاح، كما يدعو لأن ننزل الناس منازلهم، وأن لا نبخسهم أشياءهم.

وإذا أردنا أن نعرف ما بين الصدق والكذب، فلننظر ما تركه الصادقون من آثار مباركة طيبة، وما خلّفه الكاذبون من شرور وآثام ومفاسد وآلام، قديماً وحديثاً، علماً وعملاً، قولاً وفعلاً، حالاً ومآلاً.

ختاماً أقول: إنّ للكذب وجوهاً عديدة اجتماعية وسياسية ونفسية واقتصادية. بَيْدَ أننا متفقون جميعاً على أنه رذيلة ينبغي الحذر منها، وسيئة ينبغي التخلص منها. فكيف إذا خالطت حياتنا الاجتماعية والاقتصادية!!!...



مَنْ المسؤول؟!

(عن: سقوط آسيا)

خلال ثلاثة عقود فقط حققت آسيا درجة من التحولات والتطورات تطلّب تحقيقها في كل من أوروبا وأمريكا قرناً من الزمن تقريباً.

ولقد صاحب معجزة شرق آسيا، كما وصفها البنك الدولي، العديد من النتائج الثانوية والنتائج الجانبية، الإيجابية والسلبية، وأصبح الظهور الآسيوي ازدهاراً اقتصادياً كبيراً وظهر مذهب جديد متعلق بالقيم الآسيوية لشرح نهوض الشرق وذلك الهبوط المتوقع للغرب المتدهور.

يقول كولم هندرسون في كتابه «سقوط آسيا» وكما هي العادة تمّ البحث عن الأجوبة السهلة وعُثر عليها، إذ ولفترة من الزمن، كانت الأسواق والاقتصاد الآسيوي في تقدّم مستمر.

ولكن ليس بمثل هذه السهولة. ومع ذلك، أو لنقل وبشكل دائم فيما يتعلق بالأسواق المالية، إذ يقابل كل ازدهار إخفاق، وأزمة اقتصادية، ولكل فقاعة ضجة وصوت انفجار.

وعليه، فالأسواق والاقتصاد ككل كانا في حالة تدفق مستمر، وهكذا ولفترة من الزمن، خرقت آسيا أو عدلت

القوانين، فتمتعت سنة بعد أخرى بنمو لم يُسمع عنه من قبل، وكأن القضية والمنطقة والاقتصاد شيء لا يقاوم، إلى أن جاء الوقت لمقاومتها بضغط من الأسواق الدولية وبقوة بدا كأنها انفجرت في تموز من عام ١٩٩٧م، بانخفاض قيمة الباهت التايلندي.

ولكن هذا في الواقع، كان نتيجة لتراكمات العديد من السنين.

ويبقى نهوض آسيا رغم تعثرها أمراً قابلاً للنقاش كأحد أهم الأحداث في تاريخ الاقتصاد الدولي.

فقد غيّر هذا النهوض، ورتبّ المسرح الاقتصادي في أنحاء العالم كافة، ورفع مع الزمن، منزلة الملايين من بني البشر في آسيا إلى مرتبة لم نعهدها من قبل، فالانتاجية والنمو الاقتصادي والاستثمارات تفجرت فعلياً على المستويين: المحلي والدولي.

وإذا كانت الثمانينات رمزاً للسياسة الواقعية، والحرب الباردة سياسة تحكمية في اقتصاد العالم الثالث، فان التسعينات قد شهدت بالتأكيد مركز نشاط مثير للاهتمام يتمثل بظهور الأسواق.

ففي الثمانينات وأثناء تحديق الاتحاد السوفيتي والولايات

المتحدة ببعضهما البعض، بزغت للوجود العديد من الأسواق في أماكن غير مرضية تُحكم علانية، أو مسيطر عليها من قبل الجيش الذي يعمل وبشكل متكرر على انتهاك حقوق الإنسان.

وفي لعبة الشطرنج الكبيرة للحرب الباردة استُخدم العديد كبيادق، (أحجار شطرنج، وهي عادة ما تكون أهم قطع الشطرنج)، في لوحة الشطرنج العالمية.

ولكن اللعبة تغيرت بسقوط جدار برلين، وبإطلاق سراح أوربا الشرقية من السجن!!.

ولم يعد هنالك حاجة للمزيد من الأعباء لمواصلة صراعات لا تعني أحداً مطلقاً، وباشرت الدول الجديدة أعمالها وبطرق مختلفة لفتح أبوابها السياسية وأنظمتها الاقتصادية.

ويبقى السؤال المهم: هل سقطت الدول الآسيوية؟ أم أنها مرّت بمرحلة تعثر مؤقتة في طريقها الى نهوض طويل المدى؟!

كان هذا السؤال وغيره مطروحاً على بساط البحث والسياسة والاقتصاد في ذلك الوقت، وقد اقترح حينئذٍ بعض المحللين بأن آسيا تواجه العقد الضائع، كما كان مصير المكسيك وأغلب دول أمريكا اللاتينية بعد أزمة المديونية عام

١٩٨٢م . وتعود كثافة مشاكل المديونية في أغلب الدول الآسيوية لذلك الاستنتاج .

وفي الواقع ، فقد يناقش المرء بأن المرحلة الاولى من إنقاذ تلك الدول والمتمثلة في شروط صندوق النقد الدولي المفروضة على تايلاند وأندونيسيا وكوريا ، قد أسهمت ، في زيادة حدة الأزمة المتعلقة بالعملة والمديونية بدلاً من تخفيفها .

فقد إنهار ـ مثلاً ـ الجهاز المصرفي الأندونيسي نتيجة ردود فعل الشعب ، والتوقعات بإغلاق البنوك مما دعاهم لسحب جميع ودائعهم .

وهنا ، أقول : مَنْ المسؤول ـ فعلياً ـ عن سقوط آسيا وانهيار المعجزة الآسيوية؟!!





الفصل الثاني

ماذا تعرف اقتصادياً عن؟!

ماذا تعرف عن: عولمة الاقتصاد

إنّ الظاهرة المعروفة بعولمة الاقتصاد، الذي كان هناك ميلٌ لتجاهلها أثناء سنوات النمو المرتفع وخلال النصف الثاني من الثمانينات، أصبحت الآن تحتل عناوين الصفحات الأولى.

إلاّ أن ذلك ليس تطوراً حديثاً، فاستجابةً لضرورات الحجم والتنافسية قامت شركات من بلدان عديدة منذ فترة طويلة بترسيخ نفسها في مناطق العالم ذات النمو الاقتصادي القوي.

وقد ساعدت العولمة المالية الاقتصادية (حرية حركة رأس المال ورفع قيود سعر الصرف) استراتيجيات دول تلك المناطق على النمو الاقتصادي.

هذا الإصرار على فتح أسواق جديدة ببدء العمل مباشرة في البلدان المعنية، قد ساعد على الإسراع في تفكيك نظام الانتاج. وقد زادت التجارة في السلع المصنّعة على حساب المنتجات الأولية الزراعية والتعدينية ومنتجات الطاقة. وقد ارتفعت نسبة هذه السلع من التجارة الكلية من ٥٠٪ عام

١٩٧٠م إلى ٧٠٪ عام ١٩٩٣م.

وقد كان موضوع العولمة الاقتصادية في جدول أعمال قمة دول السبع الصناعية الكبرى المنعقدة في ليون، فرنسا، في يونيو ١٩٩٦م.

وبينما تفيد العولمة التجارة العالمية، إلا أن لها انعكاسات سلبية على التماسك الاجتماعي وتوازن النظام النقدي والمالي.

والعولمة تفيد البلدان القوية، وتضع أضعف البلدان في وضع سيء، إذ انخفض نصيب أفقر البلدان في التجارة العالمية فيما بين ١٩٦٠م و١٩٩٠م من ٤٪ الى أقل من واحد في المائة.

ومع ذلك، كانت تنبؤات البنك الدولي تقول بأن توسع التجارة الدولية والأسواق المالية يشجِّع التنمية الاقتصادية المستدامة، وأن هذه التنمية تسهم في تحسين الظروف المعيشية في البلدان النامية..

❊ ❊ ❊

ماذا تعرف عن: مؤشر داو جونز

عمره ١١٤ سنة، ويُعدُّ أقدم مؤشر لقياس أسعار الأوراق المالية وتطوراتها واتجاهاتها، ويعتبر مؤشر داو جونز أشهر المؤشرات المستخدمة في الأسواق المالية على الإطلاق. وهو يقيس تطورات أسعار أكثر من ٣٠٪ من الأوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية.

وقد سُمّي بهذا الاسم نسبة إلى «تشارلز داو» و«إدوارد جونز» مؤسسي صحيفة الوول ستريت جورنال، التي تصدر في الولايات المتحدة الامريكية. وقد صدر أول عدد لها في عام ١٨٨٤م. وهي جريدة متخصصة في تحليل تطورت حركة الأسهم وأسعارها في الأسواق المالية (البورصات).

هذا الموشر يقيس لنا ثلاث مجموعات من الاسهم، هي على التوالي: مجموعة الشركات الصناعية وعددها ٣٠ من أكبر الشركات الصناعية على الإطلاق في أمريكا، وتأتي في مقدمتها «جنرال موتورز» ثم تأتي المجموعة الثانية، وهي مجموعة شركات النقل وعددها ٢٠ شركة، تأتي على رأسها شركة طيران (تي. دبليو. ايه)، ثم المجموعة الثالثة، وهي مجموعة شركات المرافق الكبرى مثل الكهرباء والغاز، وعددها ١٥ شركة.

وتنشر الأرقام القياسية الثلاثة (لداوجونز) كل يوم اثنين في جريدة (الوول ستريت جورنال) إلا أنه يتم احتسابها بصفة مستمرة، ويتم الإعلان عنها في بورصة نيويورك، كل نصف ساعة خلال أوقات الدوام الرسمي للبورصة.

❄ ❄ ❄

ماذا تعرف عن: البورصة

وجدت البورصة المعروفة أيضاً بأسواق الأوراق المالية في أوروبا في منتصف القرن السادس عشر عندما تمّ ايجاد أماكن لإبرام الصفقات التي تتضمن خطابات اعتماد وأسهماً في شركات تجارية، بالارتباط بالأسواق والمعارض التجارية.

ومن المعتقد أن اصطلاح «بورصة» استخدم لأول مرة في عام ١٥٤٩م في بروجس (بلجيكا اليوم) وأنه مشتق من اسم عائلة فان دير بورس، وهي العائلة التي استخدم منزلها في المدينة بواسطة التجار الذين يتعاملون في السندات العقارية.

وحتى أواخر القرن التاسع عشر كانت بروجس وليون وأمستردام وباريس ولندن على التوالي هي أكبر الأسواق المالية. وكان دورها في قلب النظام الرأسمالي هو توفير مكان للاجتماع بين المدخرين (الأفراد والبنوك) والمستثمرين (الدول وأصحاب الأعمال).

وهناك نوعان أساسيان من الأوراق المالية، الأسهم والسندات. فالاسهم تمثّل حصة من رأس مال الشركة وتقدِّم عائداً (أرباح الأسهم) يختلف تبعاً لاختلاف أرباح الشركة. أما السندات فهي أوراق مالية تصدر لفترة معينة من الزمن وتضمن فوائد ثابتة لأصحابها، وهي تخضع للمضاربة.

وفي القرن الماضي قامت أسواق الأوراق المالية في العالم بدور مهم في تمويل الاقتصادات الوطنية، فهناك وول ستريت نيويورك، وأسواق طوكيو وهونج كونج وسنغافورة، وأسواق فرانكفورت ولندن وباريس.

وفي هذه الأسواق المالية التي تزداد عولمة تتأثر التجارة في الأوراق المالية بالعوامل الاقتصادية والنقدية والسياسية والنفسية.

وتُنتقد هذه الأسواق أحياناً باعتبارها تعمل مثل المشروعات الوهمية، وتولّد أرباحاً من المضاربة البحتة، التي لا علاقة لها بتنمية ما يسمّى الاقتصاد العيني أي الصناعة والتجارة والخدمات.



ماذا تعرف عن: التمويل الإسلامي

كان التمويل الإسلامي يمارس بوجه خاص في العالم الإسلامي طوال العصور الوسطى لدعم أنشطة التجارة والأعمال مع تنمية الأئتمان. وفي أسبانيا ودول البحر المتوسط، كان التجار المسلمون وسطاء لا غنى عنهم في الأنشطة التجارية. والواقع أن رجال الاعمال والمال الاوروبيين انتهجوا فيما يُعدُّ الكثير من مفاهيم وتقنيات وأدوات التمويل الإسلامي.

وعلى العكس فإن مصطلح النظام المالي الإسلامي يعتبر جديداً نسبياً إذ ظهر فقط في منتصف الثمانينات. والواقع أن جميع الإشارات السابقة إلى الأنشطة التجارية والاقتصادية التي تتطابق مع المبادىء الإسلامية كانت تعني الأعمال المصرفية التي لا تدفع عنها فائدة مصرفية. غير أن وصف النظام المالي الإسلامي بأنه النظام الخالي من الفائدة المصرفية لا يعطي صورة حقيقية للنظام. ولا ريب أن منع تسلّم أو دفع فوائد هو نواة النظام، ولكن تسانده مبادىء أخرى عقدية، تؤيد تقاسم المخاطر، وحقوق الملكية وحقوق الأفراد وواجباتهم، وحرمة العقود كما أن النظام المالي الإسلامي ليس قاصراً على الاعمال المصرفية، ولكنه يغطيّ تكوين رأس المال وأسواق رأس المال ومعظم أنواع الوساطة المالية.

وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من ١٠٠ مؤسسة مالية في أكثر من ٤٥ بلداً تمارس شكلاً من أشكال التمويل الإسلامي، وقد تنامت الصناعة بمعدل يزيد على ١٥٪ سنويا خلال الاعوام الخمسة الماضية.

ويقدّر أن رقم الاعمال السنوي الراهن يبلغ ٧٠ مليار دولار بالمقارنة بخمسة مليارات دولار فقط في عام ١٩٨٥م. ويتوقع أن يصل ١٠٠ مليار دولار في الثلث الأول من هذا القرن.

إنّ النظام المالي الإسلامي يستطيع أن يلعب دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية للبلدان الإسلامية، من خلال حشد المدخرات غير المستغلة، وتيسير تنمية أسواق رأس المال، وحرية اختيار الادوات المالية المتلاءمة مع احتياجات قطاع الأعمال، والمتفقة مع القيم الاجتماعية، والمهتدية بالمعتقدات الدينية..



ماذا تعرف عن: جولة الأورجواي

من أجل السعي لتحقيق هدف تحرير التجارة العالمية واستقرارها، نظمّت الجات عدة جولات منذ جولة جنيف عام ١٩٤٧م، وكان عدد الدول المشاركة ٢٣ دولة، وإلى جولة الأورجواي ١٩٨٦ ـ ١٩٩٣م وكان عدد الدول المشاركة ١٢١ دولة، منها ٩٣ دولة نامية، وتمخض عنها ٢٦ اتفاقية.

وتُعدُّ جولة الأورجواي (الجولة الثامنة)، هي أطول جولة عرفتها الجات وأهم جولة في الوقت نفسه، وذلك لعدة أسباب منها: أنها كانت أكثر شمولية من غيرها، كما أن الظروف الاقتصادية المعاصرة هي أكثر تعقيداً، إضافة إلى أنها تناولت موضوعات جديدة مثل: تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

ويمكن تلخيص نتائج جولة الأورجواي في:

أ) تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية على التجارة الدولية.

ب) توسيع قواعد الجات لتشتمل على تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس وتجارة الخدمات.

ج) توحيد نظام تسوية المنازعات لجميع الاتفاقيات التي نتجت عن جولة الأورجواي.

د) انشاء آلية لمراجعة السياسات التجارية لتحقيق سرعة استجابة الانظمة التجارية الدولية .

هـ) إصلاح قواعد الجات المتعلقة بالاعانات الحكومية وإجراءات المعارضة التي تدفعها الحكومات لبعض القطاعات والانشطة الاقتصادية لتمكينها من النهوض والقدرة على المنافسة، ومواجهة الاغراق التجاري .

و) إنشاء منظمة عالمية للتجارة WTO ، وذلك لتشرف على تطبيق اتفاقية الجات الجديدة، ولتضع أسس التعاون بينها وبين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتنسيق السياسات التجارية والمالية في الدول الاعضاء .

وبمقتضى نتائج جولة الأورجواي الموقّعة في مراكش في ٥ أبريل ١٩٩٤م، انتهت أمانة الجات، وحلَّ محلها أمانة منظمة التجارة العالمية الجديدة WTO بداية عام ١٩٩٥م . .

❋ ❋ ❋

ماذا تعرف عن: اليورو

كثر الحديث في عام ١٩٩٨م عن المرحلة الثالثة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي. وباتت التعابير المستخدمة في الاجتماعات واللقاءات والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب مثل معايير التقارب وحلف الاستقرار، تعابير يومية كالتي تستخدم في النشرات الجوية أو الأبراج الفلكية التي تتحدث عن مستقبل مواليد يوم ما من أيام السنة.

فماذا عن «اليورو»، العملة الأوربية الموحدة الجديدة؟ وماذا عن شكلها وخصوصيتها وقوتها؟!.

في الحقيقة، لزم الاوربيون سنتان على الأقل من أجل إصدار أول مجموعة من البطاقات الورقية المصرفية والقطع المعدنية الخاصة «باليورو».

حيث تقوم العملة الموحدة الأوروبية الجديدة «يورو» بالوظائف الرئيسة الثلاث للنقد، فهي أداة للتبادل أولاً، ومقياس للقيمة ثانياً، وأداة لحفظ القيمة أخيراً.

وقد غدا «اليورو» في شهر يوليو ٢٠٠٢م الوسيلة الأساسية والقانونية الوحيدة في عملية التسويات النقدية في الاتحاد النقدي الأوروبي.

وبالتالي قام بالدور الذي يخوّل حامله الحصول على السلع

والخدمات، كما سمح بقياس القيمة النسبية للسلع والخدمات فيما بينها.

في الواقع، فإن أمام اليورو تحدّياً كبيراً لكي يتمكن «اليورو» من القيام بهذه الوظائف الثلاث، حيث يتوجب عليه، كأية عملة أخرى، أن يتمكن من تقديم الخصائص المحددة التالية: التجانس أي إمكانية استبدال أية وحدة منه بأخرى، والانقسام أي قابليته للانقسام دون أن يفقد أي جزء من قيمته، والاستمرارية، والندرة.

أما عن الدور الدولي «لليورو» كأداة توظيف دولية، فمن المعروف أن الاتحاد النقدي الأوروبي سيلغي العديد من الأسواق غير الفعالة على مستوى الأسهم والسندات والعمليات لأجل، إضافة إلى ما يدعى بعمليات الخيار. ولهذا ستتأثر أسعار الأسهم بعوامل تحمل صفة «الأوروبيّة» عامة كالسياسة النقدية المشتركة الاوربية، وستتطور الأسواق المالية بشكل منتظم ومضطرد.

أما عن «اليورو» كعملة مستخدمة في التجارة الدولية؛ فلا أحد يشك بأنه يحظى بأهمية كبيرة في هذا الميدان لم تحظ به أية عملة أوربية أخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وسيؤدي ذلك إلى انعكاسات كبيرة على التجارة الدولية

للاتحاد الاوروبي بالذات، ولهذا يطالب بعضهم بشدة على ضرورة أن يكون «اليورو» قوياً منذ ولادته. ومن جهة أخرى، هناك من يطالب بـ «يورو» ضعيف نسبياً من أجل رفع الكفاءة والقدرة التنافسية لبضائع عدد من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد في الأسواق الدولية، خاصة في بداية الفترة.

ومن المهم على الصعيد المعنوي أن تتمكن هذه العملة الموحدة من لعب دور وحدوي في قلب الاتحاد الاوروبي، يضاف إلى الدور الذي يلعبه موضوع حرية انتقال الأشخاص بين هذه الدول الأعضاء في الاتحاد.

وعلى الصعيد القاري والإقليمي، فقد غدا «اليورو» عملة التبادل التجاري في شرق القارة الاوربية.

أما عن دور العملة الاوربية الموحدة كمستودع لحفظ القيمة، فقد غدا «اليورو» بعد زوال المارك الألماني ثاني عملة دولية تقوم بهذا الدور بعد الدولار، استناداً إلى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأعضاء على المستوى الدولي.

بَيْدَ أن ما سيؤثر سلباً على هذا الدور الكبير والمتزايد هو غياب الاتحاد الاوروبي اقتصادياً عن الساحة السياسية، أو على الأقل عدم التناسب الحاصل بين الوزنين الاقتصادي والسياسي لهذا الاتحاد.

وهكذا، فيمكن للـ «يورو» أن يحتل وزناً دولياً مهماً، ويتوقف نجاحه على الثقة التي سيحصل عليها من قبل المتعاملين به. وعلى ما يبدو سيكون «اليورو» قوياً بالاستناد إلى الهيكل المؤسساتي المرسوم له، وكذلك إلى موضوع استقلاليته أو عدم تبعيته أو تأثره بالسلطات المركزية الاوروبية التشريعية والتنفيذية، وستثبت الأعوام القادمة صواب هذه التوقعات من خطئها.

ومن ثم، فإن دخول «اليورو» حيز التطبيق الفعلي يُشكِّل شرطاً ضرورياً من أجل تحقيق الاتحاد السياسي الأوربي.



ماذا تعرف عن: الجـات

يقوم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر على الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الصناعية عام ١٩٤٤م، إذ تمّ في ذلك الوقت إنشاء الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT.

وقد رسمت لتلك المؤسسة أهداف منها، تسهيل عمليات إعادة بناء الدول التي دمرّتها الحروب، وتنظيم العلاقات النقدية الدولية، وتنظيم التجارة العالمية.

إن الجات تُعدُّ إتفاقية وليست منظمة دولية، وبالتالي فالدول الموقعّة عليها تسمى «الأطراف المتعاقدة»، وليس الاعضاء وبموجب الاتفاقية تعتبر الأطراف المتعاقدة هي أعلى هيئة في الجات.

وقد كانت توجد للجات أمانة عامة مسؤولة عن تقديم المعونة الفنية والخدمات الاستشارية لمجالس الجات، التي تعالج القضايا التجارية المعاصرة.

ويمكن تلخيص أهداف الجات حين تأسيسها في هدفين رئيسيين هما: وضع وترسيخ الإطار القانوني المنظِّم للعلاقات التجارية بين الأطراف المتعاقدة، وتكوين منبر لإجراء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وجدير بالذكر أنّ اتفاقية الجات لا تتعرض لتجارة النفط الخام على الإطلاق فهو سلعة استراتيجية لها خصوصيتها، غير أن الدول المصدرة للنفط الخام أخذت تتبع سياسات التقليل من الاعتماد على النفط الخام والتركيز على تطوير الصناعات الاخرى غير النفطية. ومن هذا المنطلق أصبح لدى الدول مصالح اقتصادية دفعتها للانضمام للجات.

وقد كانت اتفاقية الجات تنص على السماح بقيام الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرّة، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى زيادة الحواجز أمام تجارة الدول غير الاعضاء في تلك التجمعات الاقليمية، وأن يشمل تحرير التجارة الاقليمية ما يزيد عن ٨٠٪ من إجمالي التجارة البينية للإقليم المتحد..

وكان يعتبر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية من أهم مبادىء الجات، حيث يهدف هذا المبدأ إلى توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية..



ماذا تعرف عن: إيمــو

ترمز الأحرف الثلاثة من إيمو EMU إلى الوحدة الاقتصادية والنقدير (للاتحاد الاوربي)، حيث U ترمز إلى الوحدة، وE الاقتصادية، وM النقدية التي كانت معاهدة ماستريخت نصّت على تحقيقها سنة ١٩٩٩م، وقد كان يعتقد أنه كلما اقترب هذا الاستحقاق، كلما ازدادت الشكوك في إمكان تحقيق هذه الوحدة في وجهها النقدي على الإقل، بإصدار عملة أوروبية موحدة تُعرف EURO (اليورو).

ذلك أن انضمام أية دولة من دول الاتحاد الأوروبي إلى (إيمو) كان مشروطاً أولاً بتحقيق مستوى اقتصادي نقدي مليء بحيث:

١- تكون معدلات التضخم لا تتجاوز ٥٠,١٪.
٢- تكون معدلات الفائدة طويلة الأجل لا تتجاوز ٢٪.
٣- يكون معدل العجز في الميزانية العامة بالنسبة لناتج الدخل الوطني أقل من ٣٪.
٤- يكون معدل الدَّين العام نسبة إلى الناتج الوطني أقل من ٦٠٪.
٥- أن تكون الدولة المنظمة قبل تاريخ انضمامها بسنتين بمنأى عن الاضطرار لتغيير معدل قطع عملتها انخفاضاً.

وقد كانت كل هذه الشروط ضرورية من أجل ألاّ يؤدي النقد الموحد إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية، وما يتبع ذلك من تضخم لا تحصر آفاته.

بَيْدَ أن عدداً من الدول الأوروبية لم تتمكن بحلول عام ١٩٩٩م من تحقيق تلك الشروط، وقد بادرت السويد حينها إلى الإعلان أنها لن تدخل الوحدة النقدية في الموعد المحدد، كما أعلنت بريطانيا كذلك رغبتها في تأجيل الموعد.

حتى أن المانيا الداعية الأولى إلى الوحدة النقدية وفرنسا وجدتا صعوبات كبيرة في خفض الإنفاق توخياً لخفض عجز الميزانية.

فـ «إيمو» التي كانت تبدو بحكم القضية المتفق عليها، أصبحت الآن تكتنفها الشكوك إلاّ إذا بذلت جهود حثيثة منسّقة تزيل العقبات حفاظاً على مصداقية الاتحاد الاوروبي ومعاهدة الاستقرار.

❊ ❊ ❊

ماذا تعرف عن: غسل الأموال

يعني غسل الأموال «تحويل الاموال الناتجة من أنشطة إجرامية إلى أموال تتمتع بمظهر قانوني سليم خصوصاً من حيث مصادرها».

ومن مصادر هذه الأموال الإجرامية: السرقة، تجارة المخدرات، التهريب، الاختلاس، الابتزاز. وتتم عمليات غسل الأموال إما بصورة سهلة، أو بصورة معقدّة حديثة تبعاً لنوعية النشاط المتحصل على الأموال منه. وتُعدُّ عمليات غسل أموال المخدرات من العمليات المعقدّة نظراً لكبر حجم الأموال المغسولة.

ويمكن تقسيم عملية غسل الأموال إلى ثلاث مراحل:

وهي: الإحلال ـ التغطية ـ الدمج.

ففي مرحلة الإحلال Placement، يقوم القائمون بعملية الغسل بتحصيل الأموال الناتجة من الأنشطة الإجرامية. لذلك فهم يسعون في مرحلة الإحلال إلى إدخال الأموال في النظام المصرفي دون لفت الأنظار، وكذا نقل الأموال النقدية إلى خارج البلاد.

إنّ الشيكات وبطاقات الائتمان ووسائل الدفع الأخرى، ما عدا النقد، هي الأكثر استعمالاً في العمليات المالية في الوقت الحاضر.

أما مرحلة التغطية Layering ، فبعد دخول الأموال في النظام المصرفي ، يتم إخفاء علاقة هذه الأموال بمصادرها غير المشروعة بطريقة التغطية حيث يتم عمل العديد من العمليات المالية المتتالية الكبيرة الحجم والبالغة التعقيد .

والهدف من هذه المرحلة ، هو جعل عملية ربط الأموال بمصادرها الإجرامية صعباً بقدر الإمكان .

وفي مرحلة الدمج Integration ، يتم دمج الأموال غير المشروعة في الاقتصاد ، وجعلها تبدو كأموال قانونية سليمة ، كأنها أرباح مشروعة من أعمال تجارية .

إن غسل الأموال وظيفة جوهرية لمنظمة المتاجرة بالمخدرات . ولقد قيل : إن تجار المخدرات الرئيسيين قد لا يلمسون المخدرات ، ولكن يلمسون الأموال . ويمكننا القول إنّ غسل الاموال سيظل يسير جنباً إلى جنب مع تجارة المخدرات .



ماذا تعرف عن: التوازن السكاني ـ الاقتصادي

يطلق اصطلاح التوازن السكاني ـ الاقتصادي على حقيقة راهنة هي أنه ليس هناك اقتصاد مستقل عن قضايا السكان فيه، فالتأثير متبادل بينهما.

وكان علماء الاجتماع منذ زمن طويل يبدون القلق من اختلال التوازن بين عدد السكان والموارد، وعلى الأخص منها الغذائية المتاحة.

حتى أن أفلاطون وأرسطو ألمحا في فلسفتيهما إلى ما يمكن أن يكون ضرورياً في باب ضبط عدد المواليد أي تحديد النسل.

وفي أواخر عهد الامبراطورية الرومانية سعى ديوكريسيوس لأن يتذرع بالاقتصاد الموجه ليتلافى ما تحدثه زيادة عدد السكان من نقص في الموارد.

ومالتوس الذي خاض في أبحاث ازدياد السكان ونقصان الموارد كان رجل كنيسة.

ولقد حاول علماء الاقتصاد وأخصائيو علم السكان أن يحددوا العدد الأمثل من السكان لكل بلد قياساً إلى ما يملك، أو ما يستطيع أن يحصل من موارد لإعاشة سكانه.

بَيْدَ أنهم لم يصلوا إلى رأي قاطع موثَّق، لأن كل بلد له

نزعاته الشخصية الخاصة في هذا المجال .

وفي عصرنا الحاضر ، يبدو التفجر السكاني ظاهرة اجتماعية بارزة، وعلى الأخص فيما يسمى العالم الثالث .

وقد توصلت الأبحاث إلى نوع من المعادلة تقول إنه أنّى ازداد عدد السكان في كل حقبة من الزمن (خمس سنوات أو عشر مثلاً) بنسبة أكثر من ازدياد الموارد ، فإن الفاقة والفقر ينموان بغض النظر عن نظم البلاد السياسية والاقتصادية .

فيصبح علاج هذه الظاهرة ضرورياً للحفاظ على بقاء المجتمع الذي يتعرض لهذه المشكلة ، حتى يعود الميزان السكاني إلى التوازن . .



ماذا تعرف عن: النقود الرقمية والبطاقات الذكية

يجري حالياً تطوير العديد من أشكال النقود الإلكترونية. ومن المفيد هنا أن نعرض لثلاث مجموعات حديثة هي: نظم المديونية والائتمان الإلكترونية والأشكال المتنوعة للبطاقات الذكية، والنقود الرقمية الفعلية التي تحمل الكثير من الصفات المميّزة للأموال النقدية.

إنّ نظم المديونية والائتمان الإلكترونية موجودة ومستخدمة بالفعل الآن. فحين يستخدم أحد المستهلكين بطاقة صراف آلي للشراء، تحوّل النقود من حسابه إلى حساب التاجر.

كذلك يستخدم بطاقات الائتمان في المدفوعات عبر الإنترنت وتتيح برامج الحاسوب دفع الفواتير إلكترونياً، فما هي إلا خطوات قصيرة حتى نصل إلى الشيكات الإلكترونية الحقيقية التي يمكن نقلها إلى المستفيد مظهرّة ومودعة عبر الإنترنت.

وتمثّل نظم التسجيل على الحساب والإئتمان الإلكترونية وسيلة جديدة وأكثر ملاءمة في الدفع بَيْدَ أنها ليست أنظمة دفع حديثة. فعند نهاية كل سلسلة من التعاملات يوجد مصرف تقليدي أو تعامل ببطاقة اعتماد.

وتمثّل البطاقات الذكية والنقود الرقمية نظم دفع جديدة تنطوي على تأثيرات ونتائج رهيبة.

والبطاقات الذكية هي بطاقات اعتماد بلاستيكية يستخدم منها الكثير حالياً كأدوات دفع لرسوم الهاتف.

إن البطاقة الذكية لا تتعدى كونها بطاقة تسجيل على الحساب لا تحتاج إلى موافقة المصرف لدى كل تعامل، فالمقاصة وتصفية الحسابات بين المصرفين تحدث يومياً وتستقر القيمة في حساب الطرف الثالث.

ولا يوجد أي سبب لحصر وظيفة البطاقات الذكية في تلك الحدود. ذلك أن في إمكان المصارف والمؤسسات الأخرى إضفاء مزيد من القيمة على البطاقات الذكية من خلال القروض والدفع مقابل الخدمات أو المنتجات.

كما تستطيع النقود الرقمية أن تأخذ شكلاً رقمياً فعلياً بحيث توجد كوحدات قيمة على شكل بايتات Bytes (وحدة لقياس سعة الذاكرة) مخزنة في ذاكرة الحاسب الشخصي، الذي يمكن دعمه بحسابات احتياطية من النقود الحقيقية.

إنّ النقد الإلكتروني والأهمية المتزايدة للأسواق الرقمية يمكن أن تُحدث مشكلات عديدة أمام سيطرة الحكومة المركزية على الاقتصاد وسلوك الفاعلين الاقتصادين، كما تجعل الحدود المحيطة بالأسواق القومية والدول القومية أكثر قابلية للاختراق.

ففي عالم يصبح فيه النقد الإلكتروني الحقيقي واقعاً يومياً سوف يعاد تحديد الدور الأساسي للحكومة في اقتصاد السوق الحر، كما سيعاد تعريف مدى لزومية الحدود والجغرافيا بصورة جذرية.

إنّ هذه الإشكاليات تعكس انقطاعاً تقليدياً بين القضايا الداخلية والدولية، فإنّ حلول النقد الإلكتروني يثير في واقع الأمر أسئلة جدية حول فكرة المحلي والدولي، ذاتها كمفاهيم متميزة وذات معنى.

إنّ العالم الرقمي الجديد يطرح عدداً من قضايا إدارة شؤون الحكم، ومن ذلك:

(١) هل تستطيع المصارف الحكومية أو المركزية مراقبة معدل النمو وكمية عرض النقود؟

(٢) هل ستظل هناك تعاملات رسمية بالنقد الأجنبي؟

(٣) هل سيوسع النقد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية الهوة بين الأثرياء والفقراء؟.

(٤) هل سيزيد الاحتيال والنشاط الإجرامي في ظل اقتصاد النقد الإلكتروني؟

إنّ الرقمية أو التحول إليها إنما هو فصل للنقود والأموال عن مراسيها الجغرافية.

كما أنّ النظام المالي الدولي الذي يتألف من مئات الآلاف من شاشات الحواسيب المنتشرة في أنحاء العالم، هو أول سوق إلكترونية دولية. ولن تكون هذه السوق آخر الأسواق.

إنّ بدايات القرن الحادي والعشرين ينظر إلى النقود الإلكترونية والبطاقات الذكية والنقود الرقمية على أنها عالم العملات الإلكترونية المتنافسة..



ماذا تعرف عن: المسابقات التجارية الترغيبية

ما انفك التجار وأصحاب السلع والخدمات يستعملون أنواعاً من الوسائل والأساليب التي تشجّع الناس على شراء سلعهم وخدماتهم وترغبّهم فيها، منذ زمن بعيد.

وقد كانت هذه الوسائل الترغيبية في ذلك الوقت محدودة وقليلة ومحصورة، وإن كانت مؤثرة وجذّابة.

ثم لما حصل التقدم الحضاري والتقني واخترعت الآلات وتنوعت المنتجات وتطورت حياة الناس وأنشطتهم الاقتصادية تطورت تبعاً لذلك أساليب التجار في ترويج سلعهم فحملهم ذلك على تطوير أساليب الترويج والحوافز المرغّبة في الشراء واستحداث وسائل وأساليب جديدة لتوسيع قاعدة المشترين، وانتشرت بشكل كبير متنوع الحوافز الترغيبية ووسائل تنشيط المبيعات.

حتى صارت هذه الوسائل الترغيبية مَعْلماً بارزاً من معالم الأسواق المعاصرة، كما أصبح لها أثرٌ لا يُستهان به في حمل الناس على الشراء.

ومن هذه الحوافز والوسائل الترغيبية: المسابقات والتخفيضات والهدايا والاعلانات والدعايات ورد السلعة والضمان والصيانة وحوافز أخرى.

والأصل في هذه الحوافز وغيرها من المعاملات شرعاً الحلّ والإباحة، ما لم يقم دليل التحريم والمنع.

ذلك أن أسباب التحريم في المعاملات أن يكون فيها ظلم أو غرر أو ربا أو ميسر وقمار أو كذب وخيانة أو كانت المعاملة تفضي إلى محرم.

أما المسابقات، فهي من حيث بذل العوض ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تجوز المسابقة فيه بعوض وبدون عوض، وهو المسابقة في السهام والإبل والخيل.

والثاني: ما لا تجوز فيه المسابقة مطلقاً، وهو المسابقة في كل مافيه محرم أو ألهى عن واجب.

والثالث: ما تجوز فيه المسابقة بدون عوض وهو المسابقة في كل ما فيه منفعة ولا مضرّة فيه راجحة.

أما المسابقات التجارية الترغيبية فهي أنواع منها:

الأول: ما فيه عمل من المتسابقين، ويترجح تخريج هذا النوع على أنه مسابقة على عوض من غير المتسابقين وعليه، فإن هذا النوع من المسابقات الترغيبية محرم.

الثاني: ما لا عمل فيه من المتسابقين، وهذا على وجهين:

أ) ما يشترط فيه الشراء، وهذا محرم، لكونه قماراً.

ب) مالا يشترط فيه الشراء، وهذا القسم يُخرّج على أنه هبة لمن تعيّنه القرعة، وهو جائز لا حرج فيه.

ثم إنّ المسابقات التجارية الترغيبية تُعدُّ في الواقع واحدة من أبرز وسائل تنشيط المبيعات وأكثرها استعمالاً عند أصحاب التجارة، وذلك لقوة تأثيرها على المستهلكين، وشدة جذبها، فكثير من الناس يتأثر ببريق هذه المسابقات وقوة جذبها الذاتي فيُقْبل على الشراء رغبة في إحراز السبق والفوز بالجائزة. وقد تفنّن التجار في استعمال هذا الحافز وتنوعّت طرائقهم فيه.

ولأن في حياة الناس اليوم مسائل كثيرة ومعاملات عديدة تحتاج إلى بحث ودراسة تجمع فيها النصوص الشرعية وتخريجات الفقهاء قديماً وحديثاً والتحليل الاقتصادي اللازم ومن هذه المسائل والمعاملات: المسابقات، فقد تناولها باحثون معاصرون بالدراسة والتحليل ومن ذلك: د. رفيق المصري ود. سعد الشثري والاستاذ خالد بن عبدالله المصلح، بل إن المجامع الفقهية وندوات المصارف الإسلامية وهيئة كبار العلماء والفتاوى الفقهية استوعبت كثيراً من أحكام هذه المعاملة.

لذا، فإني أوصي إخواني المسلمين بالقراءة الواعية والحذر من المسابقات التي تحوي غرراً أو قماراً أو كذباً أو محذورات شرعية، لتستقيم حياتنا الاقتصادية وتسلم معاملاتنا من الحرام.



ماذا تعرف عن: عالمية الاقتصاد

«الزحف الذي لا يقاوم لاقتصاد العالم» كان في وسع أية صحيفة يومية، في نهاية ١٩٨٩م، أن تضع هذا العنوان لمقالة تعلقّ فيها على أحداث عام شاهد، حسبما لاح على الأقل، بلدان أوربة الشرقية «تتخلّى مع رفضها للشيوعية عن التسيير المركزي لاقتصادها كي تتوجّه باتجاه اقتصاد السوق».

هذه النفحة التفاؤلية أثيرت بطبيعة الحال بعد ٧٠ عاماً من الانعزال لمنطقة كاملة من الاقتصاد العالمي، كانت فيها حينئذٍ محتجزة وراء الستار الحديدي.

والقول الحق، هل كان المقصود شيئاً جديداً أو ببساطة نظرية وتغيب دورياً؟، لقد طُرح مفهوم «نظام اقتصادي عالمي» في سنوات السبعينات، وما زال الأمل يحدو عدداً أكبر بوجود نظام اقتصادي عالمي جديد عادل.

إن النفط والمخدرات عاملان مهمان في عالمية الاقتصاد، إذ يحتل اقتصاد البترول مكاناً مفضّلاً في الاندماج الاقتصادي للعالم بواسطة دورة الدولار ـ النفطي.

كما أن دور المخدرات في العالم الثالث فائق الأهمية، إذ أن الأموال المتحررة العابرة للحدود، تسهم بواسطة دوائر مختلفة في تطوير تداول رؤوس الأموال على المستوى العالمي.

يقول إيف لولان في كتابه «بلقنة العالم»: إن كانت المخدرات عنصراً من عناصر عالمية التبادل، فالحكومات تتخذ حالياً إجراءات صارمة للتصدي لهذه الآفة.

إن حقيقة مفهوم العالمية، كما هي الحال على الدوام تابع للأيديولوجية. إنه يعتمد على يقين أن فكرة الأفضل الاقتصادي مرصودة لتفرض نفسها، عاجلاً أو آجلاً بطريقة ذات اتجاه واحد على العالم بأسره.

هذه الفلسفة الوضعية الجديدة أو إن فضلّنا، هذا الحكم المسبق السقراطي يهمل المحتوى غير العقلاني في الطبيعة البشرية: أهواء الإنسان، ورغباته، ومخاوفه.

يبدو العالم إذن متجهاً على الأصح، نحو الانطواء داخل مناطق نفوذ، تسمح بالحفاظ على نوع من الترابط المنطقي داخل الأنظمة وإجراء التحكيم الصعب بين الأفضلية الاقتصادية والأمن الجماعي.

يمكننا إذن، على ضوء هذه الاعتبارات أن نحاول تحديد مناطق تجزئة الكوكب الأرضي الاقتصادي حول أقطاب كبرى متمتّعة بامتيازات.

وليس هذا معناه، بطبيعة الحال، أن المبادلات بين منطقة وأخرى ستكون مجمدّة، لكن يوجد احتمال وخلافاً لهذا

المفهوم عن الاقتصادي العالمي أن يتحرك العالم في السنوات القادمة نحو تجزئة الاقتصاد العالمي إلى مناطق كبرى .

إن التحرك نحو العالمية يتطابق مع تحرك خاص في تاريخ الإنسان، وليس مع مسيرة في اتجاه واحد .

إن الصلات بين الثقافة الاقتصادية والثقافة السياسية متينة جداً، كي يمكن تجاوزها بيسر باسم الأفضلية الاقتصادية .

ومن ثم، فمنذ عدة سنوات لم تكفّ أطروحة عالمية الاقتصاد عن التوغل تدريجياً في الأذهان .

إن الاقتصاد العالمي في طريقه للاندماج في مناطق اقتصادية جديدة . وهكذا سيصبح (اقتصاد ـ عالم) مؤسساً على تكامليات طبيعية، وينشيء صلات متعددة من التضامن والارتباط المتبادل بين الأسواق العالمية . . .



ماذا تعرف عن: جمعية الموظفين

جمعية الموظفين مسألة جرى التعامل بها قديماً إذ كان يفعلها بعض النساء في القرن التاسع الهجري وكانت تسمى الجمعة، ثم انتشر استعمالها في هذا العصر وبخاصة بين الموظفين.

وحقيقتها أن يتفق عدد من الأشخاص على أن يدفع كل واحد منهم مبلغاً من المال مساوياً لما يدفعه الآخرون وذلك عند نهاية كل شهر أو عند نهاية كل ستة أشهر ونحو ذلك، ثم يُدفع المبلغ كله في الشهر الأول لواحد منهم، وفي الشهر الثاني أو بعد ستة أشهر، حسب ما يتفقون عليه، يدفع المبلغ لآخر، وهكذا حتى يستلم كل واحد منهم مثل ما تسلمه من قبله سواء بسواء، وقد تستمر هذه الجمعية دورتين أو أكثر، اذا رغب المشاركون في ذلك.

ومن ثم، فان كل واحد من المشاركين فيها يقرض من يستلم هذه الجمعية قبله، ويقترض ممن يستلمها بعد، سوى الأول فهو مقترض فقط، وسوى الأخير فهو مقرض لهم جميعاً.

وعليه، فإنه إذا رغب أحد المشاركين في هذه الجمعية أن ينسحب منها في دورتها الأولى فله ذلك إذا كان لم يقترض

بعد، أما إذا كان قد اقترض فليس له حق الإنسحاب حتى تدور هذه الجمعية دورة كاملة، أو يسدّد لكل واحد منهم ما اقترضه منه عند طلبه له.

وقد سُميت هذه المعاملة بـ جمعية الموظفين مع أنها قد تكون بين غير الموظفين، لأن غالب من يشترك فيها من الموظفين، الذين لهم رواتب يستلمونها في نهاية كل شهر، وغالباً يكونون موظفين يعملون في دائرة واحدة أو شركة معينة، ونحو ذلك، ويسمّيها بعضهم القرض التعاوني، وذلك لأن في هذ المعاملة تعاوناً على البِّر والتقوى.

وقد درس هذه المعاملة الاستاذ الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين في كتابه «القرض التعاوني» وخلص إلى ما يلي:

١- القول الصحيح في حكم هذه الجمعية عند خلوها من الشروط القول بجوازها، وهو قول جمهور مَنْ تكلم عنها من أهل العلم وهذا القول تعضده الأدلة الشرعية وهو الموافق لأصول الشريعة وقواعدها العامة.

٢- القول الراجح في حكم هذه الجمعية إذا شرط أن يستمر جميع المشاركين فيها حتى تدور دورة كاملة القول بجوازها.

٣- الصحيح في حكم هذه الجمعية إذا شرط فيها أن يستمر جميع المشاركين حتى تدور دورتين أو أكثر ويكون المتقدم في الدورة الأولى متأخراً في الدورة الثانية أنها غير جائزة، لأن فيها شرطاً ترّجح أنه الشرط الذي أجمع أهل العلم على بطلانه . . .



ماذا تعرف عن: القمـــار

من العقود الفاسدة التي يتعامل بها بعض الناس ما يُسمى بالقمار. وهو نوع من المنافسة التي تقع بين طرفين غالب ومغلوب.

وقد نهى الإسلام عن ذلك. قال ابن حزم رحمه الله اجتمعت الأمة التي لا يجوز عليها الخطأ فيما نقلته مجمعة عليه أن الميسر الذي حرمه الله تعالى هو القمار، وذلك ملاعبة الرجل صاحبه على أن مَنْ غلب منهما أخذ من المغلوب قمرته «المبلغ الذي قامر به» التي جعلاها بينهما، كالمتصارعين يتصارعان على أن مَنْ غلب منهما فللغالب على المغلوب كذا وكذا، خطاراً وقماراً، فإن ذلك هو الميسر الذي حرمه الله تعالى.

والمقامرة عقد يتعهد بموجبه كل مقامر أن يدفع إذا خسر المقامرة للمقامر الذي كسبها مبلغاً من النقود، أو أي شيء آخر متفق عليه.

وحقيقة القمار كما قال البقاعي رحمه الله في تفسيره هو أنه كل مراهنة على غرر محض.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]، وقال

صلى الله عليه وسلم، كما ورد في صحيح البخاري رحمه الله: «**مَنْ قال لصاحبه: تعال أقامرك فليتصدق**».

ومما ينبغي ذكره أن القمار لم ينتشر في عالمنا في بيوتاته وأنديته ومراكزه الكبرى مثل لاس فيغاس في أمريكا ومونت كارلو في فرنسا، فحسب، بل صار يخالط الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية في البورصات.

فلم يعد الغرض إذا باع البائع أن يسلم ما باع ولا إذا اشترى المشتري أن يقبض ما اشترى، بل الغرض المراهنة على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، ومن ثم الاكتفاء بقبض فروق الأسعار.

واقترنت هذه الأعمال بعمليات خداع كبيرة من جانب المراهنين المحترفين، الذين يروّجون الإشاعات ويتلاعبون بالأسعار، ليقع ضحيتها الصغار.

فهناك كما قال مارشاند ساج: مكايد ومنافسة قاتلة وصفقات غداء متوترة ومقامرات هائلة وحيل وعمليات إخفاء وأرباح ضخمة مما يجعل الوول ستريت أعظم ملعب في العالم.

يقول موريس آليه: لقد أصبحت البورصات دور لعب حقيقية تمارس فيها ألعاب بوكر هائلة، ولا تكاد تقدّم أيّ أهمية اقتصادية، فبعضهم يكسب ما يخسره بعضهم الآخر.

وهكذا، صار العالم ملهى واسعاً، حيث وزعت موائد

اللعب طولاً وعرضاً، والألعاب والمزايدات التي يشترك فيها ملايين اللاعبين لا تتوقف أبداً. . .

❊ ❊ ❊

ماذا تعرف عن: نظرية المباريات

نظرية المباريات وهي جزء من نظرية القرار، ترجمة Theory Of Games وترجمة هذه العبارة بنظرية المباريات أو الملاعبات أو المغالبات، أفضل من ترجمتها بنظرية الألعاب، كما أطلق عليها بعض الكتّاب، لأن الألفاظ الأولى تفيد وجود خصمين أو فريقين. أما لفظ «اللعبة» فقد يقتصر على لعبة فردية.

وقد دخلت هذه النظرية، ضمن بحوث العمليات إلى علوم السياسة والاقتصاد والإدارة والإحصاء كما دخلت إلى المعارك التجارية والنقابية والانتخابية.

وتعريف المباراة عند أهل الاختصاص منافسة بين عدد محدّد من الأشخاص أو المجموعات، يسمون لاعبين. وتجرى اللعبة على أساس قواعد وخطوات محدّدة، وعائد مالي معلوم. وكل لاعب يعرف التحركات الممكنة للاعبين الآخرين.

وتسمى المباراة صفرية أو ذات مبلغ صفري Zero Sum Game إذا كان ما يكسبه أحد اللاعبين أو الفريقين، هو ما يخسره الآخر. فاذا كان الغالب يقبض من المغلوب ١٠٠ ريال، فإن المغلوب يدفع إلى الغالب ١٠٠ ريال، أي يدفع -١٠٠ ريال فيكون المجموع الجبري للمبلغين صفراً: ١٠٠- ١٠٠ = ٠.

أما إذا كانت المباراة تتضمن دفعات إضافية إلى صندوق

اللعبة (البنك)، فعندئذٍ لا يكون مجموع الدفعات مساوياً للصفر بالضرورة، وتسمى هذه المباراة: المباراة غير الصفرية.

ويبدو أن أول مَنْ اكتشف الأساس الرياضي لنظرية المباريات هو العالم الرياضي جون فون نيومان عام ١٩٢٨م. وأن أول مَنْ أدخل هذه النظرية إلى العلوم الاقتصادية والإدارية هو العالم نيومان نفسه بالاشتراك مع أوسكار مورغنشترن في كتابهما المشترك «نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي» عام ١٩٤٤م.

والغرض من هذه المباريات الاستراتيجية هو وصول اللاعب إلى تعظيم أرباحه، عندما يرى المباراة في صالح اللاعب الآخر.

ولهذا كله تفصيلات تُلتمس في مواضعها...



ماذا تعرف عن: جوائز الاقتصاد الإسلامي

الجوائز التي تمنح في الاقتصاد الإسلامي كثيرة، ومنها جائزة الملك فيصل العالمية، وجائزة البنك الإسلامي للتنمية.

إذ تخصِّص مؤسسة الملك فيصل الخيرية، بالمملكة العربية السعودية في كل سنة جوائز: إحداها في مجال الدعوة الإسلامية، وثانية في مجال الدراسات الإسلامية، وثالثة في مجال الأدب العربي، ورابعة في مجال الطب، وخامسة في مجال العلوم.

وفي كل سنة يحدد موضوع لكل من الدراسات الإسلامية، والأدب العربي، والطب والعلوم.

وفي سنة ١٤٠١هـ حددت جائزة الدراسات الإسلامية في مجال الاقتصاد الإسلامي، وفي سنة أخرى ١٤٠٩هـ حددت هذه الجائزة في مجال المعاملات المالية.

والبنك الإسلامي للتنمية شرع منذ عام ١٤٠٨هـ في المملكة العربية السعودية في تخصيص جائزتين سنويتين، إحداهما في مجال الاقتصاد الإسلامي والأخرى في مجال البنوك الإسلامية.

وتشكل في كل سنة:

١ - لجنة فرز لفحص الترشيحات الواردة من الهيئات والأفراد

وللتحقق من انطباق الشروط، وإعداد قائمة بالمرشحين المقبولين. ويمكن لهذه اللجنة أن تستعين بخبراء متخصصين من داخل البنك أو خارجه.

٢- لجنة إختيار تتخذ قراراً بأسماء الفائزين.

علماً بأن جائزة البنك الإسلامي تختلف عن جائزة الملك فيصل بكونها سنوية ومتخصصة في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية.

ويترتب على سنوية هذه الجائزة وتخصصها في مجالين متقاربين أن المرشحين عليهم في كل سنة أن يقدِّموا ثلاث نسخ من أعمالهم المنشورة وغير المنشورة، ولا يعفى من هذا إلا من فاز منهم بالجائزة.

ولاشك أن هذه الجوائز العلمية يجوز فيها بذل المال، لاسيما من الإمام أو من الرعية.

وتُعدُّ من باب السبق، ما دامت تمنح على أساس الكفاءة، لا على أساس الحظ والصلة، أو أية معايير أخرى غير معتبرة شرعاً.



ماذا تعرف عن: الكرة المالية

بين ١٩٨٠م - ١٩٩٠م اجتاز الاقتصاد في الغرب حقبة شاذة بعض الشذوذ في التاريخ الاقتصادي المعاصر.

عرفت بـ «الكرة المالية»، ويمكن أيضاً وصفها بالعقد الجنوني، وتميزّت باقتصاد استدانة فائقة من قبل الأفراد والمؤسسات والدول وكذلك الجماعات العامة.

لذا، ينبغي أن يُفهم من تعبير «الكرة المالية» الظاهرة التي ينتج عنها تفاوت متزايد بين الاقتصاد الحقيقي، ذلك الذي يمثل بمجموع الثروات، والخبرات والخدمات التي ينتجها الاقتصاد، ومجموع وسائل المدفوعات التي تتوافر لدى العوامل الاقتصادية، بالمعنى الواسع للتعبير بما فيها بالتالي ما يشبه النقود التي تمثلّها أسهم البورصة وكذلك السندات.

فالمقصود هنا ظاهرة غريبة، يكاد لا يكون لها مثيل من قبل. إذ لم يرافقها ارتفاع متزايد في الأسعار، إذ بقيت هادئة نسبياً، وإن كانت في بعض البلدان قد تجاوزت حدود ١٠٪.

يمكن إذن وصف تلك السنوات كفترة تضخم مالي مكبوت أو على الأدق، متوجهة نحو تلك الأهداف الخاصة، حيث تلك الأسواق النوعية التي هي العقار والبورصة وسوق التحف الفنية، حيث أمكن لانفجار الأسعار أن تتفتح بحرية.

يقول إيف لولان في كتابه «النظام الجديد وتقسيم الكون» : في سياقٍ بسيكولوجي، لعبت وسائل الإعلام دور المهّيج البارز . وراح عدد من كبار رجال المال مقلعين عن تقليد الكتمان الذي كان لازماً من قبل، يبحثون عن مقابلات صحفية تظهر في الصفحة الأولى، أو عن محادث تُبّث في التليفزيون . كان يجب الظهور بقوة .

باختصار، أن يصنع رجل المال لنفسه اسماً كانت وسائل الإعلام بآليّة شيطانية تفتح أبواب الشهرة لمقرضي المال الذين كانوا بتبذيرهم يسمحون بعمليات جديدة بهلوانية . كانت اللولبية الشيطانية قد جهّزت بطعم، وكان عليها أن تفضي في يوم ما إلى انهيارات مذهلة .

في سياق هذا الجنون لم تلق أذناً صاغية إنذارات الاقتصاديين الرصينين، بزعم أن العهد الراهن قد تجاوزها، وربما أن المفروض أن السوق تضبط كل شيء .

واستُبدل مفهوم الدولة القادرة، كلياً، الذي كان رائجاً خلال العقود السابقة، بمفاهيم جديدة، كما لو أن الإنسان الاقتصادي لا يمكن أن يفعل إلا حين تكون سلطة سحرية إلى جانبه مُعدّة لتصونه من الخطأ .

إن الظواهر السيكولوجية في مجموعها مهّمة جداً . إنها

تُشكِّل اللوحة الخلفية للمشكلة. وقد سهّلتها عوامل معروفة جداً، الخلل الاقتصادي في المقام الأول.

إن هدف هذا الخلل فاعلية أفضل في الأسواق المالية. وقد سمح بانتشار رائع للتجديد المالي.

لكنه، بالمقابل، أضعف القطاع الخاص. ولعب الخلل في المجال المصرفي دوراً ما.

أخيراً، ينبغي ألاّ نهمل دور المخدرات في تغذية الدوائر المالية. وينبغي أن نتذكر أن صناعة المخدرات بلغت أرقاماً مخيفة، مع ١٢٠ مليار دولار التي بلغتها تجارة المخدرات. لكن هذا المال يحتاج بالطبع إلى تبييض.

وهذا المال السهل أسهم مساهمة لا بأس بها في نفخ الكرة المالية، حيث شكّل وما زال يُشكّل أحد مصادرها الأساسية.





الفصل الثالث

مفاهيم اقتصادية

أجـــر

المدلول اللغوي:

الأجر في اللغة: مصدر أجَرَه يأجرُهُ ويأجِرُه إذا أثابه وأعطاه جزاء عمله.

ويكون الأجر أيضاً اسماً للعوض المعطى عن العمل.

ومنه ما يعطيه الله العبد جزاء عمله الصالح في الدنيا من مال أو ذكر حسن أو ولد أو غير ذلك، قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا...﴾ [العنكبوت: ٢٧].

وما يعطيه الله في الآخرة من النعيم، قال تعالى: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ ...﴾ [الحديد: ١٩].

وكذلك ما يعطيه العباد بعضهم بعضاً من العوض عن أعمالهم يُسمّى أجراً، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ...﴾ [الطلاق: ٦].

وسمّى القرآن مهر المرأة أجراً، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللاَّتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

المدلول الفقهي:

الأجر عند الفقهاء بمعنى العوض عن العمل سواء أكان من الله أم من العباد، مع العلم بأن الأجر من الله تفضّل منه، ويأتي الأجر بمعنى بدل المنفعة سواء أكانت منفعة عقار كسكنى دار، أم منفعة منقول كركوب سيارة.

ويذكر الفقهاء مسائل الأجر على العمل والمنفعة ضمن مباحث الإجارة والأجرة. إذ الإجارة عقد معاوضة على تمليك منفعة بعوض، والأجرة: ما يُعطاه الأجير في مقابلة العمل، وما يعطاه صاحب العين في مقابل الانتفاع بها.

والأجرة والإجارة والأُجارة ما أعطيت من أجر.

ومن الألفاظ ذات الصِّلة: الكراء، والفرق بين الأجر والكراء، أن الأجر يطلق على العوض في إجارة الآدمي وما يُنْقل من غير السفن والحيوان، أي يطلق على بدل منافع مَنْ لا يَعْقل.

وقد يطلق أحدهما على الآخر، من باب الترادف، والاشتراك في اللفظ والمعنى.

ومن الألفاظ ذات الصِّلة: الجزاء، والفرق بين الأجر والجزاء، أن الأجر يقال فيما كان عقداً، وما يجري مجرى العقد، ولا يقال إلا في النفع.

والجزاء يقال فيما كان عن عقد وعن غير عقد ويقال في النافع والضار .

المدلول الاقتصادي:

لا يخرج الاستعمال الاقتصادي عن استعمال الفقهاء ، إلاّ أن معظم الاقتصاديين يذكرون أن عناصر الإنتاج الرئيسة أربعة هي العمل ، والأرض ، ورأس المال ، والتنظيم ، ويذكرون كذلك إن عائد أو مقابل اشتراك عنصر العمل في العملية الإنتاجية يُطلق عليه أجر ، وبالنسبة لعنصر الأرض يُطْلق على العائد إيجار .

❄ ❄ ❄

احتكــار

المدلول اللغوي:

يقال في اللغة: احتكر فلان الشيء، إذا جمعه وحبسه يتربّص به الغلاء.

والاسم: الحُكرة. وصاحبه: محتكر.

المدلول الفقهي:

عرّف الحنفية الاحتكار بأنه «اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء».

وعرّفه المالكية بأنه «رصد الأسواق انتظاراً لارتفاع الأثمان».

وعرّفه الشافعية بأنه «اشتراء القوت وقت الغلاء وإمساكه وبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق».

وعرّفه الحنابلة بأنه «اشتراء القوت وحبسه انتظاراً للغلاء».

لذا، فالاحتكار عند الفقهاء، المراد به: شراء ما يحتاج إليه الناس من طعام ونحوه وحبسه انتظاراً لغلاء وارتفاع ثمنه.

المدلول الاقتصادي:

عندما يكون العرض الكلي لأية سلعة في حوزة فرد واحد، أو عدد من الأفراد، فإنه يقال أن هذا الفرد أو هذه الهيئة تفرض احتكاراً للسلعة.

ففي العصور الوسطى كان الملوك في أغلب الأحيان هم

الذين يمنحون للأفراد حق احتكار إنتاج أية سلعة معينة .

وأما في الأزمنة الحديثة فينشأ الاحتكار عادة نتيجة لتجمّع المنتجين الرئيسين للسلعة في وحدة واحدة، بغرض فرض الرقابة على العرض الكلي للسلعة وارتفاع سعرها في السوق .

وعليه، فالاحتكار وضعية سوق لا توجد فيها منافسة بالنسبة للعرض (البيع) . أما إذا لم يوجد إلا مشتر وحد، فإن المصطلح المستعمل هو احتكار الطلب (الشراء) . .

والفرق بين الاحتكار وبين الادخار الذي هو تخبئةٌ لوقت الحاجة، أن الاحتكار لا يكون إلا فيما يضرّ بالناس حبسه . أما الادخار فإنه يتحقق فيما يضر حبسه وفيما لا يضر، وفي النقود وغيرها من الأموال المثلية أو القيمية، كما أن الادخار قد يكون مطلوباً في بعض صوره، كادخار الدولة حاجات الأمة ونحو ذلك .



استهلاك

المدلول اللغوي:

هلك على وزن ضرب ومنع وعلم، هُلكاً وهلاكاً، وأهلك الشيء واستهلاكه، واستهلاك المال أنفقه وأنفده. والاستهلاك مصدر فعله استهلك المزيد فيه الهمزة والسين والتاء، فتكون إستهلك بمعنى قصد أن يُهلك هذا الشيء أو وجده على تلك الصفة وهي الهلاك.

المدلول الفقهي:

يُقسِّم بعض الفقهاء المال بحسب تأثير الاستعمال فيه إلى: استهلاكي واستعمالي.

فأما الاستهلاكي، فهو ما يهلك بمجرد استعماله مرة واحدة، كالأطعمة والأشربة. والاستعمالي، هو ما يحتمل الاستعمال المتكرر مع بقاء عينه كالعقار وأثاث المنزل.

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية التعريف التالي للاستهلاك: هو إخراج الشيء من أن يكون منتفعاً به منفعة مطلوبة منه عادة، أو هو تغيير الشيء من صفة إلى صفة.

وقد نصّ الفقهاء على أن المقصود بالاستهلاك هو هلاك المنفعة، وليس إهلاك أصل الشيء، أي إفناء عينه من الوجود، لأن ذلك من صنع الله تعالى.

كما أن الإهلاك لا يُقصد به الإتلاف، وإنما هو من مجاز التسليط على الشيء باستعماله حتى ينفذ لإشباع حاجة أساسية.

المدلول الاقتصادي:

الاستهلاك يعني استعمال السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة.

في حين يمثِّل الإنفاق الاستهلاكي ذلك الجزء من الدخل الذي ينفقه الأفراد للحصول على السلع الاستهلاكية.

ولذا، عادة ما يُقصد بالاستهلاك، الإنفاق الاستهلاكي، ما لم ترد إشارات تفيد غير ذلك.

والمدلول الاقتصادي للاستهلاك من وجهة نظر الباحثين في الاقتصاد الإسلامي هو: «التناول الإنساني المباشر للسلع والخدمات لإشباع رغبات الإنسان وحاجاته» بحيث تستنفذ منافع السلع والخدمات، باستخدامها في إشباع الحاجات الإنسانية.

وفي مضمون المدلول الاقتصادي للاستهلاك نجد العز بن عبدالسلام رحمه الله يقول: «إتلاف لإصلاح الأجساد وحفظ الأرواح كإتلاف الأطعمة والأشربة والأدوية»...

❊ ❊ ❊

إســـراف

المدلول اللغوي:

السرف تجاوز الحدّ في كل فعل يفعله الإنسان، وإن كان ذلك في الإنفاق أشهر، ويقال تارة اعتباراً بالقدر، وتارة بالكيفية، والسرف والإسراف مجاوزة القصد. وأسرف في ماله: عجّل من غير قصد.

والسرف الذي نهى الله عنه، هو ما أنفق في غير طاعة الله، قليلاً كان أو كثيراً. والإسراف في النفقة: التبذير.

والإسراف هو إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس، أو هو تجاوز الحد في النفقة، وقيل أن يأكل الرجل ما لا يحل له، أو يأكل مما يحل له فوق الاعتدال، ومقدار الحاجة.

يقول سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]. أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم، فيصرفون فوق الحاجة، ولا بخلاء على أهليهم فيقصرون في حقهم فلا يكفونهم بل عدلاً خياراً، وخير الأمور أوسطها.

ويقول عزّ وجلّ: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١]. وفيه أقوال، منها: أن هذا الإسراف المنهي عنه هو أن يتجاوز ربّ المال إخراج القدر المفروض عليه إلى زيادة تجحف به، وقيل: هو أن يمنع رب

المال دفع القدر الواجب عليه، وقيل: هو أن يسرف في الأكل منها قبل أن يؤدي زكاتها.

المدلول الفقهي:

يطلق الإسراف في الإصطلاح الشرعي على مجاوزة الحدّ في إنفاق المال.

وقد ذكر الفقهاء أن للإسراف حالتين:

الأولى: أن يقع الإنفاق في الحرام.

والثانية: أن يكون الإنفاق فيما هو مباح الأصل، لكن لا على وجه مشروع، كأن يضع المال فيما يحل له لكن فوق الاعتدال ومقدار الحاجة.

وقد فرّق ابن عابدين - رحمه الله - بين الإسراف والتبذير فقال: «التبذير يستعمل في المشهور بمعنى الإسراف، والتحقيق أن بينهما فرقاً وهو أن الإسراف صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي، والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي».

وعلى هذا فالتبذير أخص من الإسراف، لأن التبذير يستعمل في إنفاق المال في السرف أو المعاصي أو في غير حق، والإسراف أعم من ذلك، لأنه مجاوزة الحد، سواء أكان في الأموال أم في غيرها، كما يستعمل الإسراف في الإفراط في الكلام أو القتل وغيرهما..

❋ ❋ ❋

إفــــلاس

المدلول اللغوي:

الإفلاس مصدر أفلس، وهو لازم - يقال: أفلس الرجل إذا صار ذا فلوس، بعد أن كان ذا ذهب وفضة، أو صار إلى حال ليس له فلوس.

والفَلَس: إسم المصدر، بمعنى الإفلاس وقد أفلس يفلس إفلاساً فهو مفلس، وجمعه مفاليس، وفلّسه الحاكم تفليساً، أي قضى بإفلاسه حين ظهر له حاله.

والإفلاس بكسر الهمزة والفَلَس والتفليس معناه الفقر، وذلك لأن الرجل إذا افتقر صار ذا فَلْس، بعد أن كان ذا مال ودنانير ودراهم، فاستعمل أفلس مكان افتقر.

المدلول الفقهي:

الإفلاس في الإصطلاح الفقهي هو: أن يكون الدَّين الذي على الشخص أكثر من ماله، سواء أكان غير ذي مال أصلاً، أم كان له مال، إلا أنه أقل من دَيْنه.

ومن ثم يكون المدين عاجزاً عن أداء الدَّين أو الوفاء بالتزاماته تجاه الدائن في المواعيد المقررّة.

وقد يطلق الإفلاس على المدين الذي لا يكون له مال معلوم أصلاً.

يقول ابن قدامة رحمه الله في «المغني» : «وإنما سُمِّي مَنْ غلب دَيْنُه ماله مفلساً وإن كان له مال، لأن ماله مستحق الصرف في جهة دَيْنه، فكأنه معدوم».

المدلول الاقتصادي:

الإفلاس هو الحالة التي يكون فيها الشخص في وضع مالي يؤدي به إلى أن يكون مفلساً بصورة فعلية أو قانونية، ومن ثم لا تكون له القدرة على الوفاء بالالتزامات.

والإفلاس حكم تصدره المحكمة التجارية بالنسبة للتجار، يقضي بمعاقبة هؤلاء التجار، وذلك لقيامهم بمخالفات معينة مثل: استعمال أموال المنشأة لمصالحهم الخاصة، أو مخالفة أحد بنود القانون التجاري، أو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات والعقود.



إقتـــار

المدلول اللغوي:

الإقتار في اللغة تقليل النفقة. يقال: أقتر على عياله إقتاراً أي ضيّق عليهم في النفقة. وهو عكس الإسراف، وكلاهما مذمومان شرعاً، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

ويقال فلان مُقْتر أي مُقِلّ، قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ...﴾ [البقرة: ٢٣٦].

قال الراغب الأصبهاني في «المفردات»: «وأصل ذلك من القُتار والقتر وهو الدخان الساطع من الشواء والعُوْد ونحوهما، فكأنّ المقتر يتناول من الشيء قتاره.

والإقتار: التضييق على الإنسان في الرِّزق يقال أقتر الله رزقه، أي ضيّقه وقلّله، وقد أقتر الرجل فهو مقتر، وقتّر تقتيراً، إذا قصّر في الإنفاق، إذ التقتير هو التضييق فيما لابد منه ولا مدفع له، مثل أقوات الأهل ومصالح العيال.

والقتور هو البخيل المجبول على الشح. والمقتر هو الفقير الذي ضاق عيشه.

المدلول الفقهي:

لا يخرج الاستعمال الفقهي لهذه الكلمة عن مدلولها اللغوي. فقد قيل: الإقتار هو التضييق على الإنسان في الرِّزق والنفقة.

وقيل: الإقتار: يعني الافتقار.

والتقتير: هو الإمتناع عن إنفاق ما يجب، وسببه البُخْل والشح واللؤم.

يقول هشام بن عبدالملك رحمه الله: «إنّا لا نُعطي تبذيراً ولا نمنع تقتيراً، إنما نحن خزّان الله عزّ وجلّ».

ويقول أبو الفضل جعفر الدمشقي رحمه الله في كتابه «الإشارة إلى محاسن التجارة»: «اللئيم هو الذي يجمع إلى البُخْل والشح احتمال العار في الشيء الحقير.

وهو ضرب من الخبث. ولذا، فاللئيم والمقتر: ممقوتان عند الناس، لأنهما على طرف من الجَوْر. فاللئيم يؤتى من قبل جهله بالجميل وقلة معرفته بقدره وفضيلته، والمقتِّر يؤتى من قبل أنه لايعرف أبواب الواجب ويجهل العدل وما في تركه من النقص...».

المدلول الاقتصادي:

جاء في المعاجم الاقتصادية أن الإقتار والتقتير هو التضييق على الإنسان في الرِّزق، والنقص من القدر الكافي من الموارد الاقتصادية.

ومن ثم، فالإقتار عكس الإسراف والتبذير والهدر والاستنزاف.

بَيْدَ أنه يشمل الشح والبُخْل والإمساك والفقر والإملاق.



إقطاع

المدلول اللغوي:

من معاني الإقطاع في اللغة: التمليك والإرفاق. يقال استقطع الإمام قطيعة فأقطعه إياها، أي سأله أن يجعلها له إقطاعاً يتملك ويستبد وينفرد به. وأقطع الإمام الجند هذه البلد إقطاعاً: جعل لهم غلتّها رزقاً.

والإقطاع بكسر الهمزة هو ما يقطعه الإمام لنفسه أو غيره من أرض أو غيرها من أي نوع من أنواع المال الثابت أو المنقول.

والأرض المُقْطعة تسمى قطيعة. وجمعها: قطائع أو إقطاعات.

والإقطاعية بكسر الهمزة هي الأرض المُقْطعة.

والإقطاعات جمع إقطاع، وهو مصدر أقطع، يقال أقطعه أرض كذا يقطعه إقطاعاً واستقطع إذا طلب منه أن يقطع والقطيعة الطائفة من أرض الخراج.

والإقطاع يكون تمليكاً وغير تمليك.

المدلول الفقهي.

يطلق الإقطاع في الإصطلاح الفقهي على: «إعطاء الإمام رقبة الأرض العائدة لبيت المال أو منافعها فقط للمستحق من بيت المال».

وقد قسّم الفقهاء الإقطاع إلى ثلاثة أقسام:

١- إقطاع تمليك: وهو تمليك من الإمام مجرد عن شائبة العوضية بإحياء أو غيره، أي تمليك الأرض المقطعة لمن تعطى له.

٢- إقطاع إرفاق: وهو إرفاق الناس بمقاعد الأسواق وأفنية الشوارع وحريم الأمصار ومنازل المسافرين ونحو ذلك.

٣- إقطاع استغلال: وهو إعطاء الأرض لشخص يستغلها ويكون عليه فيها الخراج أو العشر.

وقد جاء في السيرة النبوية أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الناس الدور، حيث أنزلهم في دور الأنصار. وفي حديث أبيض بن حمّال رضي الله عنه، أنه استقطعه الملح الذي بمأرب، إذ سأله أن يجعله له قطاعاً يتملكه وينفرد به.

المدلول الاقتصادي:

الإقطاع نظام اقتصادي سياسي إجتماعي، كان سائداً في القرون الوسطى في أوروبا.

والإقطاعية هي المنطقة التي يستلمها التابع من السيد، وعلى التابع أن يؤدي لسيده مجموعة من الخدمات المجانية، إضافة إلى دفع أتاوة نقدية، في مقابل أن يحمي السيد أراضي وأشخاص تابعيه.

وقد ساد النظام الإقطاعي في فترة كانت الأرض فيها هي المصدر الأساسي للثروة.

فالإقطاع إذن كان نظاماً يقوم على الامتيازات والتسلّط.

وهذا يعني أن المفهوم الإسلامي للإقطاع يختلف جذرياً عن المفهوم الغربي له.

ومن ثمّ كان حرّياً بالباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي والعلوم الشرعية أن يتنبهوا الذلك ويبينّوا الفروق والاختلافات، لما في ذلك من آثار ونتائج سلبية.



اكتنـــاز

المدلول اللغوي:

الاكتناز في اللغة مشتق من الكَنْز (بفتح الكاف وسكون النون)، وهو كل شيء مجموع بعضه إلى بعض في بطن الأرض أو على ظهرها.

واكتنازه يعني جمعه وإمساكه. والجمع: كنوز.

والكنز للمال جمعه وادخاره، دون انفاق ما يجب إنفاقه منه، ويطلق الكنز على المال المكتنز.

والكنز اسم للمال إذا أحرز في وعاء ولما يحرز فيه.

والكنز في الأصل: المال المدفوع تحت الأرض.

المدلول الفقهي:

الاكتناز في المصطلح الشرعي، الذي جاء الوعيد به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤]، يُطلق على الأموال التي لم تؤد الوظائف المفروضة فيها لأهلها من الصدقة، لا على مجرد إقتنائها وادخارها. قال القاضي عياض رحمه الله: إتفق أئمة الفتوى على أن كل مال وجبت فيه الزكاة فلم تؤد فهو الاكتناز الذي توّعد الله أهله في الآية، فأما ما أُخرجت زكاته فليس بكنز.

ومن ثم، فالاكتناز شرعاً: هو كل مال لم تُؤد حقوقه الشرعية.

المدلول الاقتصادي:

يُقصد بالاكتناز في الإصطلاح الحديث: قيام الأشخاص بتجميع البضائع والنقود أو الأشياء الثمينة واكتنازها، ويكون ذلك عندما تنعدم الثقة بالإدارة المالية.

إذ بدلاً من استثمار الفرد لنقوده في شكل قروض أو استخدامها في شراء أوراق مالية أو سندات حكومية أو صناعية، فإنه يفضِّل الاحتفاظ بها في شكلها النقدي السائل لفترة معينة من الوقت.

ويأخذ الاكتناز عدة أشكال كالاحتفاظ بالنقد المعدني أو الورقي أو بالحجارة الكريمة والحُلي والطوابع البريدية أو الاحتفاظ بمعدن الذهب نفسه.

إن الاكتناز بخلاف الادخار هو سحب النقد من التداول من طرف لأشخاص والاحتفاظ به دون توظيف أو استثمار، لعدة أسباب منها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والمضاربة في انتظار ارتفاع قيمته في المستقبل.

❄ ❄ ❄

بَخْس

المدلول اللغوي:

البَخْس في اللغة النقص، ومنه نقص الشيء على طريق الظلم، قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾﴾ [هود: ١٥].

جاء في الكليات للكفوي: «كل ما في القرآن من بَخْس فهو النقص، إلا قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ...﴾ [يوسف: ٢٠]، فإن معناه «حرام»، لكونه ثمن الحُرّ وهو يوسف عليه السلام».

وبَخَس الميزان: نقصه، وتباخس القوم: تغابنوا.

ويقال للبيع إذا كان قصداً، لا بَخْس فيه ولا شطط، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ...﴾ [الأعراف: ٨٥].

وبَخَس الحق: نقصه.

والبَخْس والباخس هو الشيء الطفيف الناقص..

المدلول الفقهي:

البَخْس بفتح الباء وسكون الخاء ـ في الثمن: ما كان دون الواجب، وفي البيع: النقص وفي الحقوق: الظلم، وفي المعاملات الاقتصادية التجارية الغَبْن والغَرَر، وفي الميزان: الإنقاص..

ومن الألفاظ ذات الصِّلة: النقصان: يقول أبو هلال

العسكري رحمه الله في كتابه «الفروق في اللغة»: «والفرق بين البَخْس والنقصان، أنّ البَخْس النقص بالظلم. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ... ﴾ [الأعراف: ٨٥].

والنقصان يكون بالظلم وغيره...».

ومن ثم، فإنّ البَخْسَ نقيصةٌ أخلاقية، وسلوكٌ مرذول، وتعاملٌ منهيٌ عنه في الشريعة الإسلامية، حيث يُفْقد السوق المصداقية والأمانة والثقة ويورّث سوء الظن وتوقّع الخديعة، وينشر الغبن والغرر، ويؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل..

ولذا، جاء التحذير الشديد والوعيد لـمَنْ اتخذ التطفيف في الكيل أو الوزن وسيلة بيعية، فقد حذّر الله عزّ وجلَّ أهل قريش من هذه المعاملة، بقوله سبحانه: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين: ١ - ٣]. ومعلوم أن التطفيف يعني البَخْس والنقص في الكيل والوزن.

❄ ❄ ❄

بُخْـــل

المدلول اللغوي:

بُخْل بضم الباء وسكون الخاء في اللغة: ضد الجود، وهو نفس المنع.

والبُخْل والبَخَل: لغتان ضد الكرم.

والمبخلة: الشيء الذي يحمل الإنسان على البُخْل.

والبُخْل: يأتي بمعنى التقصير والإمساك.

والبُخْل: ترك الإيثار عند الحاجة.

وفاعل البُخْل: بخيل، وجمعه بخلاء.

وأشد البُخْل: الشح.

يقول تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ... ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

والشُّح - بضم الشين المشدّدة - هو أشد صور البُخْل، وأعمّه، الذي يشمل المنع في المال والمعروف معاً. والشُّح: هو البُخْل مع الحرص. يقال شحّ يشحُّ شحّاً فهو شحيح، وجمعه. أشحة، والإسم الشُّح.

ولا يقال للبخيل شحيح إلا إذا كان مع بُخْله حريصاً.

يقول تعالى: ﴿ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ ... ﴾ [النساء: ١٢٨].

المدلول الفقهي:

لا يخرج استعمال الفقهاء لهذه الكلمة عن مدلولها اللغوي.

فالبُخْل إمساك المقنيات عمّا لا يحق حبسها عنه.

أي أن البُخْل مغالاةٌ في الاقتصاد إمساكاً في مال النفس عما لا يصح إمساكه عنه، سواء أكان ذلك تجاه النفس أم الآخرين.

ولذا، قيل إن البُخْل والحسد مشتركان في أنّ صاحبهما يريد منع النِّعمة عن غيره، ثم يتميّز البخيل بعدم دفع ذي النَّعمة شيئاً، والحاسد يتمنّى أن لا يُعطى لأحد سواه شيءٌ.

يقول أبو الحسن الماوردي رحمه الله: «البُخْل إمساك يؤدي إلى تفريق النُّصحاء وتنكّر الألباء واستطالة الأعداء.

والبُخْل مركّب من القُحة والأسف...».

ويقول الشيزري رحمه الله: «البُخْل من أذمّ الخلائق وأنكر الطرائق، نهى عنه الشرع وقضى بقُبْحه العقل، وحقيقته منع الحقوق الواجبة وتقتير النفقات المستحقة، وفي العُرْف والعادة هو خزن المال ومنع المسترفدين من فضوله..».

ويقول ابن قيم الجوزية رحمه الله: «الشح خلقٌ ذميم يتولد من سوء الظنّ وضعف النفس، ويَمُدّه وَعْد الشيطان حتى يصير المرء هلعاً...».

وفي الشُّح والبُخْل قولان:

أحدهما: أنّ معناهما واحد.

والثاني: أنهما يفترقان، وفي الفرق بينهما وجوه، منها:

١- أنّ الشُّح أخذ المال بغير حق، والبُخْل أن يمنع من المال المستحق.

٢- أنّ الشُّح بُخْل مع حرص، وذلك فيما كان عادة.

٣- أن البُخْل في أفراد الأمور وآحادها والشُّح عام.

٤- أنّ البُخْل يكون بالمال، والشح يكون بالمال والمعروف.

٥- أن الشُّح بخل الرجل من مال غيره، والبُخْل منعٌ من مال نفسه.

٦- أن الشُّح بما في يديْ غيره، والبُخْل بما في يديه.

ومن ثم، قال حكيم: البُخْل محوٌ لصفات الإنسانية وإثباتٌ لعادات الحيوانية..



بِضاعـــة

المدلول اللغوي:

البضاعة في اللغة مأخوذة من البَضْع وهو القطع. ولذا، قيل: هي القطعة من المال الذي يتجرُّ به. وقيل: البضاعة أيُّ شيء منقول وملموس يُسْتخدم في التجارة.

والبِضاعة-بكسر الباء-والجمع بضائع هي الثمن، أي قطعة من المال.

واستبضع الشيء جعله بضاعة. قال تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ ...﴾ [يوسف: ٨٨].

وفي المثل: «كمستبضع التمر إلى هجر»، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ...﴾ [يوسف: ٦٥].

وأبضعه البضاعة أعطاه إياها.

والإبضاع مصدر أبضع. وهو إعطاء شخص آخر رأس مال، على كون الربح تماماً عائداً له.

والبضاعة هي السلعة والمتاع. وهي الشيء المبيع. ويرادفها العرض ويقابلها النقد، فهي غير الدراهم والدنانير من الأموال.

المدلول الفقهي:

لا يخرج استعمال الفقهاء للكلمة عن معناها اللغوي.

إذ يطلق الفقهاء لفظ البضاعة على المال المبعوث للاتجار.

وقد يُطلقون البضاعة، ويريدون بها عقد الإبضاع الذي هو بَعْث المال مع مَنْ يتجر به تبرّعاً، والربح كله لرب المال.

ومن الألفاظ ذات الصِّلة: السِّلعة، وهي كل ما يقبل البيع والشراء، بمعناها العام الواسع، أو هي تلك المجموعة من العوامل المادية والخدمات والرموز التي تمّ تصميمها لإشباع حاجات ورغبات المستهلكين المستهدفين، بمعناها الاقتصادي الخاص.

المدلول الاقتصادي:

يستخدم كتّاب الاقتصاد الإسلامي مصطلح الطيبات في مقابل «البضاعة» و «السلعة»، حيث يَعْنون بالطيبات: ما يجوز للمسلم الانتفاع به شرعاً، وأما ما لا يجوز الانتفاع به إلا في حال الضرورة، فهي الخبائث.

ومن ثم فان البضائع والسلع الجائز بيعها وشراؤها وتبادلها وتسويقها وانتاجها واستهلاكها يُطْلق عليها لفظ الطيبات، وخلاف تلك البضائع والسلع، أي ما تشتمل عل حُرْمة أو خبث أو ضرر أو مفسدة أو نجاسة... يُطْلق عليها الخبائث.

إنّ هذا المفهوم للطيبات «البضائع والسلع» يؤدي إلى اعتبارات اقتصادية مهمة، في تكوّن السعر في السوق. فالخبائث المحرمة المنهي عنا لا تصلح أن توجد في السوق الإسلامية، وفي الوقت نفسه لا سعر لها، كما أنها لا تدخل في المجال الذي يُسمح بملكيته، لأنها ليست مالاً متقوّماً في نظر الشريعة الإسلامية، ولا ضمان على متلفها، بخلاف الطيبات.



بطالــة

المدلول اللغوي:

بطل الشيء يَبْطل بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلاناً: ذهب ضياعاً وخسراً، فهو باطل والتبطل فعل البطالة، وهو اتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير ـ بالفتح ـ يَبْطل بُطالة وبَطالة وبِطالة أي تعطّل فهو بطّال ـ والبطال: الذي لا يجد عملاً، بَيِّن البِطالة.

والبِطالة ـ بكسر الباء ـ هي الكسالة المؤدية إلى إهمال المهمات.

المدلول الفقهي:

لا يخرج المعنى الفقهي الإصطلاحي عن المعنى اللغوي يقول الوصابي الحبشي رحمه الله في كتاب «البركة في فضل السعي والحركة» «جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«البطالة تقسّي القلب»، وهي الكسل، والكسل إما بترك كسب الحلال أو ترك القيام بأمر الآخرة.**

ومن ثم، فلا تجوز البطالة حتى لو كانت للتفرغ للعبادة، مع القدرة على العمل، والحاجة إلى الكسب لقوته وقوت مَنْ يعوله.

ولذا، تُكره البطالة تهاوناً وكسلاً مع عدم الحاجة للكسب، وتُزري بصاحبها.

والتوكل لا يدعو إلى البطالة، إذ ينبغي الأخذ بالأسباب.

فالإسلام لا يقر البطالة من أجل الانقطاع للعبادة، لأن في هذا تعطيلاً للدنيا التي أمر الله تعالى عباده بالسعي فيها.

يقول الراغب الاصفهاني رحمه الله: «مَنْ تعطّل وتبطّل انسلخ من الإنسانية بل من الحيوانية وصار من جنس الموتى».

أوقف الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحد نوابه على الأقاليم وسأله: ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ قال: أقطع يده. قال عمر بن الخطاب: وإذن، فإن جاءني منهم جائع أو عاطل، فسوف يقطع عمر يدك. إنّ الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفِّر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها.

يا هذا إنّ الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية.

المدلول الاقتصادي:

البطالة مشكلة اقتصادية وإجتماعية وإنسانية ذات خطر، وإذا لم تجد العلاج الناجع يتفاقم خطرها على الفرد والأسرة والمجتمع.

فالبطالة في أوسع معانيها، عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج الأربعة (العمل - رأس المال - الموارد الطبيعية - التنظيم). وجرى العرف الحديث على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل وطبقاً لهذا، يكون العاطل في الاقتصاد هو الفرد القادر على العمل والراغب فيه، ولكن لا تتوفر له فرصة الحصول عليه.



بَيـــْع

المدلول اللغوي:

البيع لغة مصدر باع وهو مبادلة مال بمال، أو مقابلة شيء بشيء، أو دفع عوض وأخذ ما عوض عنه.

والبيع من الأضداد، كالشراء، قد يطلق أحدهما ويراد به الآخر، ويُسمّى كل واحد من المتعاقدين: بائعاً أو بيّعاً. لكن إذا أطلق البائع فالمتبادر إلى الذهن في العرف أن يراد به باذل السلعة.

وذكر الحطّاب أن لغة قريش استعمال باع إذا أخرج الشيء من ملكه، واشترى إذا أدخله في ملكه، وهو أفصح، وعلى ذلك اصطلح العلماء تقريباً للفهم.

ويتعدى الفعل باع بنفسه إلى مفعولين، فيقال بعتُ فلاناً السلعة، ويكثر الاقتصار على أحدهما: فتقول بعتُ الدار، وقد يزاد مع الفعل للتوكيد حرف مثل (من) أو (اللام) فيقال: بعتُ من فلان أو لفلان.

وأما قولهم: باع على فلان كذا، فهو فيما بيع من ماله بدون رضاه.

والبيّعان: البائع والمشتري وجمعه: باعة.

والبياعات: الأشياء التي يتبايع بها في التجارة.

المدلول الفقهي:

البيع في الاصطلاح الفقهي هو تمليك البائع مالاً للمشتري بمال يكون ثمناً للمبيع، وعبّر عنه بعض الفقهاء بأنه مبادلة مال بمال بالتراضي. قال المناوي رحمه الله: ومن أحسن ما وُسم به البيع أنه تمليك عين مالية أو منفعة مباحة على التأبيد بعوض مالي.

والبيع عند الفقهاء أربعة أنواع باعتبار المبيع:

أحدهما: بيع العين بالعين، كبيع السلع بأمثالها، ويُسمّى بيع المقايضة.

والثاني: بيع العين بالدَّين، نحو بيع السلع بالأثمان المطلقة وإليه تنصرف كلمة بيع إذا أطلقت.

والثالث: بيع الدَّين بالدَّين، وهو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق ويُسمى عقد الصرف.

والرابع: بيع الدَّين بالعين، وهو السلم..

وأنواع البيع باعتبار الثمن أربعة:

أحدهما: المساومة والثاني: المرابحة.

والثالث: التولية. والرابع: الوضيعة..

وأنواع البيع باعتبار أحكامه خمسة:

أحدها: البيع الصحيح. والثاني: البيع الباطل.

والثالث: البيع الفاسد. والرابع: البيع المكروه.
والخامس: البيع الموقوف.

وقد اتفق الفقهاء على أن البيع مشروع على سبيل الجواز، دل على جوازه الكتاب والسنة والاجماع والمعقول. قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وقال عليه الصلاة والسلام: «كل بيع مبرور...» حديث صحيح. والإجماع قد استقرّ على جواز البيع، والحكمة تقتضي البيع، لتعلّق حاجة الإنسان بما في يد صاحبه، ولا سبيل إلى المبادلة إلا بعوض غالباً ففي تجويز البيع وصول إلى الغرض ودفع للحاجة.

❊ ❊ ❊

تبذيـــر

المدلول اللغوي:

التبذير في اللغة: تفريق المال على وجه الإسراف. وأصله: إلقاء البذر وطرحه. فاستعير لكل مضيّع لماله، حيث إن تبذير البذر تضييعٌ في الظاهر، لأنه لا يعرف مآل ما يُلقيه.

وبذرّ ماله: أفسده وأنفقه في السرف. وكل ما فرّقته وأفسدته فقد بذرته.

يقول تعالى: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿٢٧﴾﴾ [الإسراء: ٢٦, ٢٧].

قال ابن مسعود رضي الله عنه في هذه الآية: التبذير إنفاق المال في غير حقه. «وكانوا إخوان الشياطين» يعني في حكمهم، إذ المبذِّر ساعٍ في إفساد كالشياطين أو أنهم يفعلون ما تسوّل لهم أنفسهم أو أنهم يُقْرنون بهم غداً في النار.

والتبذير هو عكس التقتير، والمبذِّر والمباذر: المسرف في الإنفاق، المفرّق للمال. بَيْدَ أن صرف المال إلى وجوه البّر ليس بتبذير، وإنما التبذير صرف المال في الأطعمة النفيسة التي لا تليق بحال الفرد.

يقول أبو الحسن الماوردي رحمه الله: إن «كل ما أنفقه

الإنسان مما يكسبه عند الله أجراً ويرفع له إليه منزلة، أو يكسبه عند العقلاء وأهل التمييز حمداً، فهو جود وليس بتبذير وإن عظم وكثر.

وكل ما أنفق في معصية الله التي تكسب عند الله إثماً وعند العقلاء ذماً، فهو تبذير وإن قلّ ونزر».

المدلول الفقهي:

في الإصطلاح الفقهي يعرِّف النووي التبذير بأنه «صرف المال في غير مصارفه المعروفة عند العقلاء» أي عدم إحسان الصرف في المال، بحيث يُصرف فيما لا ينبغي.

وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله أن التبذير هو صرف المال في غير ما ينفع في الدين أو الدنيا.

وقد فرّق أبو الحسن الماوردي رحمه الله بين التبذير والإسراف فقال: «التبذير الجهل بمواقع الحقوق، والسرف الجهل بمقادير الحقوق».

وقال الراغب الأصفهاني: «التبذير أقبح من الإسراف لان بجانبه حقاً مضيعاً، ولأنه يؤدي بصاحبه إلى أن يظلم غيره».

وعليه، فإن الإسراف والتبذير بينهما علاقة عموم وخصوص، تخضع لقاعدة «إذا اجتمعا اتفقا، وإذا افترقا اختلفا». .

❋ ❋ ❋

تجـــارة

المدلول اللغوي:

التجارة: التصرف في رأس المال طلباً للربح، يقال تجر يتجر، وتاجرٌ كصاحب وصحْب. قال ابن الأعرابي فلان تاجر بكذا أي حاذق به عارف الوجه المكتسب منه.

والتجارة عبارة عن شراء الشيء ليباع بالربح.

والتجارة المبادلة التجارية من بيع وشراء.

والتجارة تثمير رأس المال بهدف الربح.

والتجارة مبادلة مال بمال.

والتجارة تقليب المال وتصريفه طلباً للنماء والزيادة ومنه قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ** ﴾ [النساء: ٢٩].

والتاجر: يُجمع على تجار وتجرٌ، والتجار هم المشتغلون بالتجارة بيعاً وشراءً، والتاجر ـ بكسر الجيم ـ هو محترف مهنة البيع والشراء. وتطلق التجارة على المال المتجر فيه.

وتطلق مجازاً على العمل الذي يترتب عليه خير أوشرّ.

والمتجر: المكان الذي تُخزن فيه سلع التجارة.

والتجارة في الأصل مصدر دال على المهنة، وفعله تجر يتجر تجراً وتجارة.

المدلول الفقهي:

تُطلق التجارة في الإصطلاح الفقهي على تقليب المال بالبيع والشراء لغرض الربح. يقول النووي رحمه الله التجارة هي تقليب المال وتصريفه لطلب النماء. ويقول المناوي رحمه الله «التجارة تقليب المال بالتصرف فيه لغرض الربح».

والأصل في التجارة ودليل مشروعيتها القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة. كما في الآية السابقة [النساء: ٢٩].

وقد أجمع المسلمون على جواز التجارة في الجُملة، والحكمة تقتضي ذلك، لان الناس محتاجون إلى بعضهم، وهذه سنة كونية وجواز التجارة وتشريعها طريق موصل إلى الغرض وسد الحاجة. ولذا، كانت التجارة من أفضل طرق الكسب وأشرفها إذ توقّى التاجر طرق الكسب الحرام.

يقول ابن خلدون رحمه الله في «مقدمته» «اعلم أنّ التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء وذلك القدر النامي يسمّى ربحاً».

المدلول الاقتصادي:

التجارة في الإصطلاح المعاصر: تعبيرٌ شامل لكل أشكال المبادلات التجارية سواء أكانت بصيغة تجارة الجملة أم المفرّد، أم الاستيراد، أم التصدير، وكذلك كافة الخدمات

المكمّلة لها كالصيرفة والتأمين والنقل والإيداع .

والتجارة هي كل تبادل للبضائع في مقابل القيمة النقدية الموازية لها .

والوظيفة الاقتصادية للتجارة أساسية ، خاصة في اقتصاديات السوق . ودورها ينحصر في إطار الخدمات ، إذ تقوم على وضع السلعة في متناول المستهلك .

وقديماً ، كان يتم تعريف التجارة على أنها تبادل للمنافع ولكن في اقتصاد الوفرة يمكن تعريف التجارة بوصفها الآلية التي تؤدي إلى وضع السلعة المرغوبة في متناول المشتري القادر على الدفع . .



تدليس

المدلول اللغوي:

التدليس في اللغة مصدر دلّس، يقال: دلّس في البيع وفي كل شيء إذا لم يبيِّن عيبه.

والتدليس في البيع: كتمان عيب السلعة عن المشتري، بحيث يكون في السلعة عيب باطن، ولا يُخبر البائع المشتري لها بذلك العيب الباطن ويكتمه إياه.

وقال الأزهري: والتدليس مأخوذ من الدُّلْسة وهي الظُلْمة، فإذا كتم البائع العيب، ولم يُخبر به فقد دلس. ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد.

ومن الألفاظ ذات الصلة: الخلابة، وهي المخادعة، وقيل: هي الخديعة باللسان.

والخلابة أعم من التدليس، لانها كما تكون بستر العيب، قد تكون بالكذب وغيره.

ومن الألفاظ ذات الصلة: الغش، وهو اسم من الغَشّ، مصدر غشّه: إذا لم يمحضه النصح، وزيّن له غير المصلحة، أو أظهر له خلاف ما أضمره.

وهو أعم من التدليس، إذ التدليس خاص بكتمان العيب.

المدلول الفقهي:

التدليس في الاصطلاح الفقهي لا يخرج عن المعنى اللغوي وهو كتمان العيب.

قال صاحب المغرب: التدليس هو كتمان عيب السلعة عن المشتري.

وقال ابن قدامة: معنى دلّس العيب، أي كتمه عن المشتري مع علمه به، أو غطّاه عنه بما يوهم المشتري عدمه. من الدُّلس وهو الظُّلْمة. فكأنّ البائع بستر العيب وكتمانه جعله في ظلمة، فخفي عن المشتري، فلم يره، ولم يعلم به.

وقد وسّع الحنابلة مفهوم التدليس فجعلوه شاملاً لكل إيهام يقوم به البائع في أوصاف المبيع لاستدرار زيادة في ثمنه من المشتري.

ومن ثم، فالتدليس هو تصوير متعّمد باظهار الشيء على غير حقيقته.

وقد اتفق الفقهاء على أن التدليس حرام بالنص في أحاديث كثيرة، منها:

أ) قوله صلى الله عليه وسلم: «**البيعان بالخيار، ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبيّنا بورك لهما، وإن كذبا وكتما محق بركة بيعهما**».

ب) وقوله عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ غشنا فليس منّا...**».

ولا خلاف بين الفقهاء في أنّ كل تدليس يتلف الثمن لأجله في المعاملات يثبت به الخيار، كتصرية الشياه ونحوها قبل بيعها ليظنّ المشتري كثرة اللبن.

وفي الوقت المعاصر، فإن صورا التدليس أكثر من أن تحصى، وكفى بنَهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا التعامل أو التصرف أو المسلك، زجراً وتنفيراً..



تـــرف

الترّفه في اللغة: التوسع في النعمة، يقال أترِف فلان فهو مترف.

والترف: التنّعم، والتُّرْفه: النِّعمة. والمترف: الذي قد أبطرته النعمة وسعة العيش. وأترفته النعمة أي أطغته. والمترف كذلك: المتنّعم المتوّسع في ملاذ الدنيا وشهواتها.

ولا يخرج الاستعمال الفقهي لهذه الكلمة عن مدلولها اللغوي.

يقول تعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا (١٦) ﴾ [الإسراء: ١٦] يقول الرازي رحمه الله في تفسيره:

وإذا أردنا أن نهلك قرية بسبب ظهور المعاصي من أهلها لم نعاجلهم بالعذاب في أول ظهور المعاصي منهم بل أمرنا مترفيها بالرجوع عن تلك المعاصي، وإنما خص المترفين بذلك الأمر، لأن المترف هو: المتنعم، ومن كُثرت نعم الله عليه، كان قيامه بالشكر أوجب، فإذا أمرهم بالتوبة والرجوع مرة بعد أخرى، مع أنه تعالى لا يقطع عنهم تلك النعم بل يزيدها حالاً بعد حال فحينئذٍ يظهر عنادهم وتمردهم وبُعدهم عن الرجوع عن الباطل إلى الحق، وحينئذ يصّب الله البلاء عليهم صبّاً.

ويقول عزّ وجلّ عن أصحاب الشمال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [الواقعة: ٤٥]. يقول ابن الجوزي رحمه الله في تفسيره: إنهم كانوا قبل ذلك أي في الدنيا مترفين أي متنعمين في ترك أمر الله فشغلهم ترفهم عن الاعتبار والتعبّد.

وعليه فإن العلاقة بين الترف والإسراف والتبذير، تتضح من خلال ما يلي:

١ - الترف: التاء والراء والفاء كلمة واحدة وهي التُّرفة يقال رجل مترف منّعم، وترفّه اهله اذا نعمّوه بالطعام الطيّب والشيء يُخصّ به. والمترف الذي قد أبطرته النعمة وسعة العيش.

٢ - التبذير: الإنفاق على المحرمات، وهو أشدّ من الإسراف.

٣ - الإسراف: هو مجاوزة الحد في استهلاك مباح من حيث الأصل.

إذن، الترف أشد من التبذير والإسراف، وربما يكون وضعاً يؤول إليه المبذرّ، فيتوسع في ملاذ الدنيا وشهواتها، وتبطره النعمة وسعة العيش، وإذا انتشر الترف في الأمة أودى بها الى الفناء.

❋ ❋ ❋

تسعـــير

المدلول اللغوي:

التسعير في اللغة هو تقدير السِّعْر. يقال: سعّرت الشيء تسعيراً: أي جعلت له سعراً معلوماً ينتهي إليه وسعّروا تسعيراً: أي اتفقوا على سعر. والسِّعْر مأخوذ من سَعَر النار إذا رفعها، لإن السعر يوصف بالارتفاع.

والسِّعْر بكسر السين المشدّدة وسكون العين وجمعه أسعار، هو ما تقف عليه السلع من الأثمان فلا يزاد عليه.

ومن الألفاظ ذات الصِّلة: الاحتكار، وهو الظلم والالتواء والعُسْر وسوء المعاشرة واحتكار الطعام حبسه تربصاً لغلائه.

فالاحتكار مباين للتسعير. إلا أن وجود الاحتكار مما يستدعي التسعير، لمقاومة الغلاء.

المدلول الفقهي:

التسعير في الإصطلاح الفقهي هو: تقدير السلطان أو نائبه للناس سعراً، وإجبارهم على التبايع بما قدّره.

قال ابن عرفه رحمه الله: حد التَّسعير: تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدراً للمبيع بدرهم معلوم.

وقال الشوكاني رحمه الله: التَّسعير أن يأمر السلطان أو نوّابه أو كل مَنْ ولي من أمور المسلمين أمراً، أهل السوق ألا

يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان إلا لمصلحة.

فالتسعير عند الفقهاء إذن هو قيام وليّ الأمر بتحديد أسعار الحاجيات، سواء أكانت أعياناً أم منافع وإجبار أربابها على بيعها بالسِّعْر المحدّد.

المدلول الاقتصادي:

التسعير هو الذي يقوم عليه الثمن. أي هو الشكل الحديث لقيمة المبادلة، وهو عبارة عن نسبة مبادلة سلعة بالنقود.

وقد اتفق الفقهاء على أنّ الأصل في التسعير الحُرْمة، أما جواز التسعير فمقيّد عندهم بشروط معينة، منها:

١- تعدّي أرباب الطعام عن القيمة تعدّياً فاحشاً.

٢- احتكار المنتجين أو التجّار.

٣- حصر البيع لأناس معينين.

٤- حاجة الناس إلى السِّلعة.

٥- تواطؤ البائعين ضد المشترين أو العكس.

٦- إحتياج الناس إلى صناعة طائفة.

فإذا لم تتم المصلحة إلا بالتسعير، سّعر عليهم السلطان تسعير عدل، بلا وكس ولا شطط وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل.

❋ ❋ ❋

تقـــبّل

المدلول اللغوي:

التقبّل في اللغة مصدر تقبَّل أي تكفّل. ومن معانيه في اللغة: الالتزام والتعهد. يقال: تقبّلتُ العمل من صاحبه إذا التزمته بعقد. ومنه القَبالة ـ بالفتح ـ إسم المكتوب من ذلك لما يلتزمه الإنسان من عمل ودَيْن وغير ذلك والقِبالة ـ بالكسر ـ العمل. والقُبالة ـ بالضم ـ هي الكفالة والضمان. والقبيل: الكفيل. والجمع قُبُل وقبلاء.

وجمع الكفالة: كفالات، والقبالة: قبالات.

فالتقبل هو قبول الشيء على وجه يقتضي ثواباً كالهدّية ونحوها. يقول الزمخشري: كل مَنْ تقبّل بشيء مقاطعة، وكتب عليه بذلك كتاباً، فالكتاب الذي كتب هو القبالة (بالفتح)، والعمل قبالة (بالكسر).

ومن الألفاظ ذات الصِّلة: الكفالة، التي تعني لغة: الضّم والتّحمل والالتزام. وإصطلاحاً: ضم ذمة إلى ذمة أخرى في المطالبة بشيء من نَفْس أو دَيْن أو عَيْن. فالعلاقة بين الكفالة والتقبّل، أن التقبّل يتضمن الكفالة، لكنها قد تكون بالأموال، بخلاف التقبّل الذي يخصّ الأعمال فقط.

ومن الألفاظ ذات الصِّلة: الالتزام، الذي يعني لغة: الثبوت

والدوام. واصطلاحاً: قبول الشيء واعتناقه سواء أكان بإرادةٍ واحدة أم بإرادتين على عمل أو غيره.

وعلى ذلك فالالتزام أعمّ من التقبّل والكفالة.

فالقبالة ـ بفتح القاف والباء ممدودة ـ تحمل معنى الكفالة والضمان والالتزام.

المدلول الفقهي:

لا يخرج المعنى الإصطلاحي للتقبّل عن المعنى اللغوي حيث استعمل التقبّل في الفقه بمعنى التعهّد والالتزام. ورد في مجلة الأحكام العدلية أنّ التقبّل تعهد العمل والتزامه.

ويطلقه الفقهاء غالباً على نوع من أنواع الشركة، فيما إذا اتفق اثنان فأكثر على أن يتقبلا عملاً من الخياطة أو القصارة أو غيرهما، ويكون الكسب بينهما على ما شرطاه. وهذه التسمية شائعة في كتب الحنفية أكثر من المذاهب الأخرى، وتسّمى أيضاً شركة الأعمال وشركة الصنائع وشركة الأبدان.

وتقبيل الخراج هو أن يدفع السلطان أو نائبه صقعاً أو بلدة أو قرية إلى رجل مدة سنة مقاطعة بمال معلوم، يؤديه إليه عن خارج أرضها أو جزية رؤوس أهلها إن كانوا أهل ذمة. وهو ما يعرف باسم نظام الالتزام. وقد عرّفه أبو عبيد بقوله: «أن يتقبّل الرجل النخل والشجر والزرع النابت قبل أن يستحصد ويُدْرك».

ونظام التقبيل (التضمين أو الالتزام) بدأ وجوده في العصر الأموي، وانتشر في العصر العباسي. ولم يرتضِ كثير من العلماء هذا النظام واعتبروه باطلاً غير مشروع.

يقول الماوردي رحمه الله: «فأما تضمين العمال لأموال العُشْر والخراج فباطل لا يتعلق به في الشرع حكم».

وترد القبالة في كتب الفقهاء بمعنى الضريبة التي تدفع لبيت المال، ثم أطلقت في المغرب والأندلس على رسوم كانت مفروضة على أهل الحرف أو بائعي السلع.

بَيْدَ أنّ جمهور الفقهاء يرون جواز شركة التقبّل (شركة الصنائع) في الأعمال التي تصلح فيها الوكالة، لانها قسم من شركة العقد، فيعتبر كل واحد من الشريكين وكيلاً للآخر، وما يتقبّل أحدهما من العمل يصير في ضمانهما، يطالبان به ويلزمهما عمله..



تقسيط

المدلول اللغوي:

التقسيط في اللغة مأخوذ من القِسْط ـ بكسر القاف وسكون السين، وهو الحصة والنصيب وجمعه أقساط. والإقساط: العدل في القسمة والحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢].

وقيل: القَسط: النصيب بالعدل.

وقيل: هو العدل في الحكم والتسوية بين الخصوم وفي الأنصباء. ولذلك سُمّي المكيال قسطاً والنصيب قسطاً والميزان قسطاساً.

والقسط: الدفعة وهو قسم من عدة أقسام أو أجزاء.

والقُسْط ـ بضم القاف وسكون السين هو الجَوْر، مثل أن يأخذ قسط غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ﴾ [الجن: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥].

أي الجائرون.

يقول الأنباري: ومن الأضداد أن يقال: قسط الرجل إذا عدل، وقسط إذا جار، والجَوْر أغلب على قسط.

وتقسيط الدَّين في اللغة: جعله أجزاء معلومة.

المدلول الفقهي:

التقسيط في الاصطلاح الفقهي هو تقسيم الدَّين إلى حصص أو مقادير، لتدفع منجّمة معلومة في آجال معلومة محدّدة. وقد جاء تعريفه في المجلة العدلية، بأنه: «تأجيل أداء الدَّين مفرّقاً إلى أوقات متعددة معينة».

وبيع التقسيط هو لونٌ من ألوان بيع النسيئة. فهو بيعٌ يُتفق فيه على تعجيل المبيع وتأجيل الثمن كله أو بعضه على أقساط معلومة لآجال معلومة. وهذه الآجال قد تكون منتظمة المدّة في كل شهر مثلاً قسط أو في كل سنة أو غير ذلك.

كما أنها قد تكون متساوية المقدار أو متزايدة أو متناقصة.

يذكر بعض الاقتصاديين أن لبيع التقسيط فائدة لكل من البائع والمشتري، فالبائع يزيد في مبيعاته، ويعدِّد من أساليبه التسويقية، فيبيع نقداً وتقسيطاً، ويستفيد في حال التقسيط من زيادة الثمن لأجل التقسيط.

والمشتري يستطيع الحصول على السلعة والاستمتاع باستهلاكها أو استعمالها، فهو يشتري بالتقسيط، فيتعجّل السلعة ويسدّد ثمنها نجوماً أي على شكل أقساط.

على أننا ننبِّه إلى حقيقة مهّمة هي أنّ البيع بالتقسيط هو بَيْعٌ بالدَّين، ولا ينبغي التوّسع في الاستدانة، لأنّ الاستدانة

في حال الشراء بالتقسيط، فيها زيادة في مقابل الأجل، إضافة إلى أنّ حجم الدَّين يجب ألاّ يتجاوز قُدْرة المدين على السداد..

❋ ❋ ❋



الفصل الرابع

قرارات اقتصادية

بشأن: البيع بالتقسيط

إنّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة شهر شعبان ١٤١٠هـ.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع «البيع بالتقسيط» واستماعه للمناقشات التي دارت حوله.

قرّر ما يلي:

١- تجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال.

كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقداً وثمنه بالأقساط لمدد معلومة. ولا يصح البيع إلاّ إذا جزم العاقدان بالنقد أو التأجيل. فإن وقع البيع مع التردد بين النقد والتأجيل بأن لم يحصل الاتفاق الجازم على ثمن واحد محدد فهو غير جائز شرعاً.

٢- لا يجوز شرعاً في بيع الأجل التنصيص في العقد على فوائد التقسيط مفصولة عن الثمن الحالي بحيث ترتبط بالأجل سواء اتفق العاقدان على نسبة الفائدة أم ربطاها بالفائدة السائدة.

٣- إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدَّين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرّم.

٤- يحرم على المدين المليء أن يماطل في أداء ما حلَّ من الأقساط ومع ذلك لا يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء.

٥ - يجوز شرعاً أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها عند تأخر المدين عن أداء بعضها ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد.

٦- لا حق للبائع في الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع، ولكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده لضمان حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة.

والله الموفق



بشأن: عقد الاستصناع

إنّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة شهر ذي القعدة ١٤١٢هـ.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع «عقد الاستصناع».

وبعد استماعه للمناقشات التي دارت حوله ومراعاة لمقاصد الشريعة في مصالح العباد والقواعد الفقهية في العقود والتصرفات، ونظراً لأن عقد الاستصناع له دور كبير في تنشيط الصناعة وفي فتح مجالات واسعة للتمويل والنهوض بالاقتصاد الإسلامي.

قرّر ما يلي:

١ - إن عقد الاستصناع وهو عقد وارد على العمل والعين في الذمة ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط.

٢ - يشترط في عقد الاستصناع ما يلي:

أ) بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.

ب) أن يحدد فيه الأجل.

٣ - يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.

٤ - يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

والله الموفق

بشأن: القبض: صوره وبخاصة المستجدة منها وأحكامها

إنّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة شهر شعبان ١٤١٠هـ.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع «القبض: صوره وبخاصة المستجدة منها وأحكامها».

واستماعه للمناقشات التي دارت حوله:

قرّر ما يلي:

أولاً: قبض الأموال كما يكون حسياً في حالة الأخذ باليد أو الكيل أو الوزن في الطعام، أو النقل والتحويل إلى حوزة القابض، يتحقق اعتباراً وحكماً بالتخلية مع التمكين من التصرف ولو لم يوجد القبض حساً. وتختلف كيفية قبض الأشياء بحسب حالها واختلاف الأعراف فيما يكون قبضاً لها.

ثانياً: إن من صور القبض الحكمي المعتبرة شرعاً وعرفاً:

١ - القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل في الحالات التالية:

أ) إذا أودع في حساب العميل مبلغ من المال مباشرة أو بحوالة مصرفية.

ب) إذا عقد العميل عقد صرف ناجز بينه وبين المصرف في حال شراء عملة بعملة أخرى لحساب العميل.

ج) إذا اقتطع المصرف بأمر العميل مبلغاً من حساب له إلى حساب آخر بعملة أخرى، في المصرف نفسه أو غيره، لصالح العميل أو لمستفيد آخر، وعلى المصارف مراعاة قواعد عقد الصرف في الشريعة الإسلامية.

٢- تسلّم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند استيفائه وحجزه المصرف.

والله الموفق



بشأن: هل يجوز للمصرف أن يفرض غرامة جزائية على المدين بسبب تأخّره عن سداد الدَّين في المدة المحدّدة بينهما؟!

إنّ مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة شهر رجب ١٤٠٩هـ. قد نظر في موضوع السؤال المطروح من فضيلة الشيخ يوسف البرقاوي رئيس قسم الدعوة والإرشاد في الزرقاء بالأردن، وصورته كما يلي: (إذا تأخر المدين عن سداد الدين في المدة المحددة، فهل له ـ أي البنك ـ الحق بأن يفرض على المدين غرامة مالية جزائية بنسبة معينة، بسبب التأخير عن السداد في الموعد المحدّد بينهما؟).

وبعد البحث والدراسة قرّر مجلس المجمع الفقهي بالإجماع ما يلي:

إن الدائن إذ شرط على المدين أو فرض عليه أن يدفع له مبلغاً من المال غرامة مالية جزائية محدّدة أو بنسبة معينة إذا تأخر عن السداد في الموعد المحدد بينهما، فهو شرط أو فرض باطل، ولا يجب الوفاء به، بل ولا يحل، سواء كان الشارط هو المصرف أو غيره، لأن هذا بعينه هو الربا ربا الجاهلية الذي نزل القرآن بتحريمه.

والله الموفق

❊ ❊ ❊

بشــأن:

١ - قيام الشيك مقام القبض في صرف النقود بالتحويل في المصارف .

٢- الاكتفاء بالقيد في دفاتر المصرف عن القبض لمن يريد استبدال عملة بعملة أخرى مودعة في المصرف .

إنّ مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة شهر رجب ١٤٠٩هـ قد نظر في موضوع :

١ - صرف النقود في المصارف ، هل يستغنى فيه عن القبض بالشيك الذي يتسلمه مريد التحويل؟

٢ - هل يكتفى بالقيد في دفاتر المصرف عن القبض لمن يريد استبدال عملة بعملة أخرى مودعة في المصرف؟

وبعد البحث والدراسة قرر المجلس بالإجماع ما يلي :

أولاً : يقوم استلام الشيك مقام القبض عند توفّر شروطه في مسألة صرف النقود بالتحويل في المصارف .

ثانياً : يعتبر القيد في دفاتر المصرف في حكم القبض لمن يريد استبدال عملة بعملة أخرى سواء كان الصرف بعملة يعطيها الشخص للمصرف أو بعملة مودعة فيه . .

والله الموفق

❄ ❄ ❄

بشأن: زكاة أجور العقار

إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة شهر رجب ١٤٠٩هـ، قد نظر في موضوع زكاة أجور العقار.

وبعد المناقشة وتداول الرأي قرّر بالأكثرية ما يلي:

أولاً: العقار المعد للسكنى هو من أموال القنية فلا تجب فيه الزكاة اطلاقاً، لا في رقبته ولا في قدر أجرته.

ثانياً: العقار المعد للتجارة هو من عروض التجارة فتجب فيه الزكاة في رقبته وتقدر قيمته عند مضي الحول عليه.

ثالثاً: العقار المعد للإيجار تجب الزكاة في أجرته فقط دون رقبته.

رابعاً: نظراً إلى أن الأجرة تجب في ذمة المستأجر للمؤجر من حين عقد الإجارة، فيجب إخراج زكاة الأجرة عند انتهاء الحول من حين عقد الإجارة بعد قبضها.

خامساً: قدر زكاة رقبة العقار إن كان للتجارة، وقدر زكاة غلته إن كان للإجارة هو ربع العشر إلحاقاً له بالنقدين.

والله الموفق

❊ ❊ ❊

بشأن: الأسواق المالية

إنّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة شهر شعبان ١٤١٠هـ.

بعد اطلاعه على الأبحاث والتوصيات والنتائج المقدمة في ندوة «الأسواق المالية» المنعقدة في الرباط شهر ربيع الثاني ١٤١٠هـ.

وفي ضوء ما هو مقرر في الشريعة الإسلامية من الحث على الكسب الحلال واستثمار المال وتنمية المدخرات على أسس الاستثمار الإسلامي القائم على المشاركة في الأعباء وتحمل المخاطر ومنها مخاطر المديونية.

ولما للأسواق المالية من دور في تداول الأموال وتنشيط استثمارها ولكون الاهتمام بها والبحث في وعن أحكامها يلبّي حاجة ماسة لتعريف الناس بفقه دينهم في المستجدات العصرية.

قرّر ما يلي:

١- أن الاهتمام بالأسواق المالية هو من تمام إقامة الواجب في حفظ المال وتنميته باعتبار ما يستتبعه هذا من التعاون لسد الحاجات العامة وأداء ما في المال من حقوق دينية أو دنيوية.

٢- أن هذه الأسواق المالية هي في حالتها الراهنة ليست

النموذج المحققّ لأهداف تنمية المال واستثماره من الوجهة الإسلامية، وهذا الوضع يتطلب بذل جهود علمية مشتركة من الفقهاء والاقتصاديين لمراجعة ما تقوم عليه من أنظمة وما تعتمده من آليات وأدوات، وتعديل ما ينبغي تعديل في ضوء مقررات الشريعة الإسلامية.

٣- أن فكرة الأسواق المالية تقوم على أنظمة إدارية وإجرائية، ولذا يستند الإلتزام بها إلى تطبيق قاعدة المصالح المرسلة فيما يندرج تحت أصل شرعي عام، ولا يخالف نصاً، أو قاعدة شرعية وهي لذلك من قبيل التنظيم الذي يقوم به ولي الأمر في الحرف والمرافق الأخرى، وليس لأحد مخالفة تنظيمات ولي الأمر، أو التحايل عليها، ما دامت مستوفية الضوابط والأصول الشرعية.

والله الموفق



بشأن: التمويل العقاري لبناء المساكن وشرائها

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السادس بجدة شهر شعبان ١٤١٠هـ.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع «التمويل العقاري لبناء المساكن وشرائها» واستماعه للمناقشات التي دارت حوله.

قرّر ما يلي:

١- أن المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال، وأن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإقراض بفائدة قلّت أو كثرت، هي طريقة محرمة شرعاً لما فيها من التعامل بالربا.

٢- هناك طرق مشروعة يستغنى بها عن الطريقة المحرمة، لتوفير المسكن بالتملك منها:

أ) أن تقدم الدولة للراغبين في تملك مساكن قروضاً مخصصة لإنشاء المساكن، تستوفيها بأقساط ملائمة بدون فائدة سواء أكانت الفائدة صريحة، أم تحت ستار اعتبارها رسم خدمة.

ب) أن تتولى الدول القادرة إنشاء المساكن وتبيعها للراغبين

في تملك المساكن بالأجل والأقساط بالضوابط الشرعية .

ج) أن يتولى المستثمرون من الأفراد أو الشركات بناء مساكن تباع بالأجل .

د) أن تملك المساكن عن طريق عقد الاستصناع على أساس اعتباره لازماً ، وبذلك يتم شراء المسكن قبل بنائه ، بحسب الوصف الدقيق المزيل للجهالة ، المؤدية للنزاع ، دون وجوب تعجيل جميع الثمن ، بل يجوز تأجيله بأقساط يتفق عليها ، مع مراعاة الشروط والأحوال المقررة لعقد الاستصناع لدى الفقهاء الذين ميزوه عن عقد السلم . .

والله الموفق



بشأن: المرابحة للآمر بالشراء والوفاء بالوعد

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت شهر جمادى الأولى ١٤٠٩هـ.

بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوعي (المرابحة للآمر بالشراء والوفاء بالوعد) واستماعه للمناقشات التي دارت حولهما قرّر ما يلي:

أولاً: أن بيع المرابحة للآمر بالشراء اذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصول القبض المطلوب شرعاً، هو بيع جائز، طالما كانت تقع على المأمور مسؤولية التلف قبل التسليم وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه.

ثانياً: الوعد وهو الذي يصدر من الآمر أو المأمور على وجه الإنفراد، يكون ملزماً للواعد ديانة إلا لعذر، وهو ملزم قضاءً إذا كان معلقاً على سبب ودخل الموعود في كلفة نتيجة الوعد. ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، وإما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً، بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر.

ثالثاً: المواعدة وهي التي تصدر من الطرفين تجوز في بيع

المرابحة بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز، لأن المواعدة الملزمة في بيع المرابحة تشبه البيع نفسه، حيث يشترط عندئذ أن يكون البائع مالكاً للمبيع حتى لا تكون هناك مخالفة لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما ليس عنده..

والله الموفق



بشأن: التسعير

بناء على ما تقرّر في الدورة الثامنة لهيئة كبار العلماء المنعقدة في الرياض في شهر ربيع الأول ١٣٩٦هـ، من إعداد بحث في التسعير، أعدت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بحثاً في ذلك يشتمل على:

١- تعريف التسعير، وهل يحد لأهل السوق حد لا يتجاوزونه ومَنْ أراد أن يزيد على سعر الناس أو ينقص، هل يلزم بأن يبيع كما يبيع الناس؟

٢- بيان مَنْ يختص به التسعير من البائعين، وما يدخله التسعير من المبيعات.

٣- هل يجوز إلزام الناس بسعر محدّد في تأجير عقاراتهم؟

وخلص البحث إلى أن التسعير جائز بشرطين:

أحدهما: أن يكون التسعير فيما حاجته عامة لجميع الناس.

والثاني: ألا يكون سبباً لغلاء قلة العرض أو كثرة الطلب، فمتى تحقّق فيه الشرطان كان عدلاً وضرباً من ضروب الرعاية العامة للأمر، كتسعيرة اللحوم والأخباز والأدوية، ونحو هذه الأمور مما هو مجال للتلاعب بأسعارها وظلم الناس في بيعها، وإن تخالفا أو أحدهما كان ذلك ظلماً، وداخلاً فيما نص عليه أحاديث معينة في الموضوع، وهو عين ما نهى عنه

عمر بن عبدالعزيز رحمه الله عامله على الأبلة حين حط سعرهم لمنع البحر، فكتب إليه: خلّ بينهم وبين ذلك فإنما السعر بيد الله.

والخلاصة: أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير فعلى ولي الأمر أن يسعّر عليهم فيما تحقّق فيه الشرطان المتقدمان، تسعير عدل، لا وكس ولا شطط، فإذا إندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل.

والله الموفق



بشأن: تحديد أرباح التجار

إنّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت شهر جمادى الأولى ١٤٠٩هـ.

بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع «تحديد أرباح التجار» واستماعه للمناقشات التي دارت حوله.

قرّر ما يلي:

أولاً: الأصل الذي تقرّره النصوص والقواعد الشرعية ترك الناس أحراراً في بيعهم وشرائهم وتصرفهم في ممتلكاتهم وأموالهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وضوابطها، عملاً بمطلق قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩].

ثانياً: ليس هناك تحديد لنسبة معينة للربح يتقيّد بها التجار في معاملاتهم، بل ذلك متروك لظروف التجارة عامة، وظروف التاجر والسلع، مع مراعاة ما تقضي به الآداب الشرعية من الرفق والقناعة والسماحة والتيسير.

ثالثاً: تضافرت نصوص الشريعة الإسلامية على وجوب سلامة التعامل من أسباب الحرام وملابساته كالغش والخديعة

والتدليس والإستغفال وتزييف حقيقة الربح والاحتكار الذي يعود بالضرر على العامة والخاصة .

رابعاً : لا يتدخل ولي الأمر بالتسعير إلا حيث يجد خللاً واضحاً في الأسعار ناشئاً من عوامل مصطنعة ، فإن لولي الأمر حينئذ التدخل بالوسائل الممكنة التي تقضي على تلك العوامل وأسباب الخلل والغلاء والغبن الفاحش . .

والله الموفق



بشأن: إنتزاع الملكية للمصلحة العامة

إنّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره الرابع بجدة شهر جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ.

بعد الاطلاع على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع إنتزاع الملك للمصلحة العامة.

وفي ضوء ما هو مسلّم في أصول الشريعة من احترام الملكية الفردية، وأنّ حفظ المال أحد الضرورات الخمس التي عرف من مقاصد الشريعة رعايتها، وتواردت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على صونها قرّر ما يلي:

أولاً: يجب رعاية الملكية الفردية وصيانتها من أي إعتداء عليها، ولا يجوز تضييق نطاقها أو الحد منها والمالك مسلط على ملكه، وله في حدود المشروع التصرف فيه بجميع وجوهه، وجميع الإنتفاعات الشرعية.

ثانياً: لا يجوز نزع ملكية العقار للمصلحة العامة إلا بمراعاة الضوابط والشروط الشرعية التالية:

١- أن يكون نزع العقار مقابل تعويض فوري عادل يقدِّره أهل الخبرة بما لا يقل عن ثمن المثل.

٢- أن يكون نازعه ولي الأمر، أو نائبه في ذلك المجال.

٣- أن يكون النزع للمصلحة العامة التي تدعو إليها ضرورة عامة، أو حاجة عامة تنزل منزلتها، كالمساجد والطرق والجسور.

٤- ألا يؤول العقار المنزوع من مالكه إلى توظيفه في الاستثمار العام، أو الخاص، وألا يعجل نزع ملكيته قبل الأوان.

فإن اختلفت هذه الشروط أو بعضها كان نزع ملكية العقار من الظلم في الأرض، والغصوب التي نهى الله تعالى عنها ورسوله صلى الله عليه وسلم.

على أنه إذا صرف النظر عن استخدام العقار المنزوعة ملكيته في المصلحة المشار إليها تكون أولوية استرداده لمالكه الأصلي، أو لورثته بالتعويض العادل. .

والله الموفق



بشأن: التعامل المصرفي المعاصر

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة في ربيع الثاني ١٤٠٦هـ.

بعد أن عرضت عليه بحوث مختلفة في التعامل المصرفي المعاصر.

وبعد التأمل فيما قُدّم ومناقشته مناقشة مركّزة أبرزت الآثار السيئة لهذا التعامل على النظام الاقتصادي العالمي، وعلى استقراره خاصة في دول العالم الثالث.

وبعد التأمل فيما جرّه هذا النظام من خراب نتيجة إعراضه عما جاء في كتاب الله من تحريم الربا جزئياً وكلياً تحريماً واضحاً بدعوته إلى التوبة منه، إلى الاقتصار على استعادة رؤوس أموال القروض دون زيادة ولا نقصان قلت أو كثرت، وما جاء من تهديد بحرب مدمّرة من الله ورسوله للمرابين.

قرّر ما يلي:

أولاً: أن كل زيادة أو فائدة على الدَّين الذي حلّ أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة (أو الفائدة) على القرض منذ بداية العقد، هاتان الصورتان ربا محرّم شرعاً.

ثانياً: أن البديل الذي يضمن السيولة المالية والمساعدة على النشاط الاقتصادي حسب الصورة التي يرتضيها الإسلام هو التعامل وفقاً للأحكام الشرعية.

ثالثاً: قرّر المجمع التأكيد على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع المصارف التي تعمل بمقتضى الشريعة الإسلامية، والتمكين لاقامتها في كل بلد إسلامي لتغطي حاجة المسلمين كي لا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه ومقتضيات عقيدته.

والله الموفق



بشأن: حكم شراء أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربا

إنّ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة والتي بدأت يوم السبت ٢٠ من شعبان ١٤١٥هـ، قد نظر في هذا الموضوع وقرّر ما يلي:

١- بما أن الأصل في المعاملات الحلّ والإباحة فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطَة مباحة أمر جائز شرعاً.

٢- لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرّم، كالتعامل بالربا أو تصنيع المحرمات أو المتاجرة فيها.

٣- لا يجوز لمسلم شراء أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربا، وكان المشتري عالماً بذلك.

٤- إذا اشترى شخص وهو لا يعلم أن الشركة تتعامل بالربا، ثم عَلِمَ، فالواجب عليه الخروج منها.

والتحريم في ذلك واضح لعموم الأدلة من الكتاب والسنة في تحريم الربا، ولأن شراء أسهم الشركات التي تتعامل بالربا مع علم المشتري بذلك، يعني إشتراك المشتري نفسه في التعامل بالربا، لأن السهم يمثِّل جزءاً شائعاً من رأس مال

الشركة، والمساهم يملك حصة شائعة في موجودات الشركة، فكلّ مال تقرضه الشركة بفائدة، أو تقترضه بفائدة، فللمساهم نصيب منه، لأن الذين يباشرون الإقراض والاقتراض بالفائدة يقومون بهذا العمل نيابة عنه وبتوكيل منه والتوكيل بعمل المحرّم لا يجوز.

والله الموفق



بشأن: هل يجوز تحديد ربح رب المال في شركة المضاربة بمقدار معيّن من المال؟

إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة والتي بدأت يوم السبت ٢٠ شعبان ١٤١٥هـ قد نظر في هذا الموضوع. وقررّ أنه لا يجوز في المضاربة أن يحدّد المضارب لرب المال مقداراً معيناً من المال، لأن هذا يتنافى مع حقيقة المضاربة ويجعلها قرضاً بفائدة، ولأن الربح قد لا يزيد على ما جعل لرب المال فيستأثر به كله، وقد تخسر المضاربة أو يكون الربح أقل مما جعل لرب المال فيغرم المضارب.

والفرق الجوهري الذي يفصل بين المضاربة والقرض بفائدة الذي تمارسه البنوك الربوية هو أن المال في يد المضارب أمانة، لا يضمنه إلاّ إذا تعدّى أو قصّر، والربح يقسم بنسبة شائعة متفق عليها بين المضارب ورب المال.

وقد أجمع الائمة الأعلام على أنّ من شروط صحة المضاربة أن يكون الربح مشاعاً بين رب المال والمضارب دون تحديد قدر معيّن لأحد منهما.

والله الموفق

❊ ❊ ❊

بشأن: المسؤولية عن أضرار الأشياء من حيوان وبناء وكل ما تتطلب حراسته عناية خاصة

إنّ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في شعبان ١٤١٥هـ، نظر في الموضوع، وقرّر ما يلي:

أولاً: أضرار الحيوان: الأصل الشرعي في جناية الحيوان والضرر الذي ينشأ منه أنها هدر، للحديث الثابت: «العجماء جُبار»، ما لم يكن الحيوان المملوك أو الذي تحت الحيازة معروفاً بالإيذاء من عقر أو غيره أو فرّط المالك في حفظه بالتعدّي أو التقصير ويكون سبب المسؤولية عن الضمان هو المالك ومَنْ في حكمه كالغاصب والسارق والمستأجر والمستعير والراكب والسائق والقائد.. ويُسأل هؤلاء عن إتلاف الزرع والشجر ونحوه، إن وقع الضرر ليلاً لوجوب حفظ الحيوان على صاحبه في الليل، وحفظ أصحاب الزروع ونحوها لها نهاراً، كما ورد في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: «قضى نبي الله صلى الله عليه وسلم أنّ على أهل الحوائط (البساتين) حفظها بالنهار، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها» أي مضمون.

ثانياً: انهيار البناء.. يكون مالك البناء وناظر العقار (عقار

الوقف)، وولي اليتيم والقيّم على ناقص الأهلية مسؤولاً إذا شيّد البناء من أصله مصحوباً بالخلل، بسبب الإهمال والتقصير أو الغش وللمالك الرجوع على مَنْ تسبّب في ذلك.. وكذلك على هؤلاء ضمان التلف بانهيار البناء بسبب الخلل الطارىء عليه..

والله الموفق



بشأن: مدى مسؤولية المضارب ومجالس الإدارة عما يحدث من الخسارة

إنّ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورت الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في شعبان ١٤١٥هـ، قد نظر في هذا الموضوع، وقرّر ما يلي:

الخسارة في مال المضاربة على رب المال في ماله ولا يُسأل عنها المضارب إلاّ إذا تعدى على المال أو قصرّ في حفظه؛ لأن مال المضاربة مملوك لصاحبه والمضارب أمين عليه ما دام في يده، ووكيل في التصرّف فيه. والوكيل والأمين لا يضمنان إلا في حالة التعدّي أو التقصير.

والمسؤول عما يحدث في البنوك والمؤسسات المالية ذات الشخصية الاعتبارية هو مجلس الإدارة لأنه هو الوكيل عن المساهمين في إدارة الشركة والممثّل للشخصية الاعتبارية، والحالات التي يُسأل فيها مجلس الإدارة عن الخسارة التي تحدث في مال المضاربة هي نفس الحالات التي يُسأل فيها المضارب (الشخص الطبيعي) فيكون مجلس الإدارة مسؤولاً أمام أرباب المال عن كل ما يحدث في مال المضاربة من خسارة بتعدٍ أو تقصير منه أو من موظفي المؤسسة وضمان مجلس الإدارة يكون من أموال

المساهمين، ثم إذا كان التعدّي أو التقصير من أحد الموظفين فعلى مجلس الإدارة محاسبته، أما إذا كان التعدّي أو التقصير من مجلس الإدارة نفسه، فمن حق المساهمين أن يحاسبوه.

والله الموفق



بشأن: عملية اليانصيب

إنّ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في شعبان ١٤١٥هـ، قد نظر في هذا الموضوع وهو عملية اليانصيب وهي المعرَّفة في القانون بأنها «لُعبة يسهم فيها عدد من الناس بأن يدفع كل منهم مبلغاً صغيراً ابتغاء كسب النصيب، وهو عبارة عن مبلغ كبير، أو أيّ شيء آخر، يوضع تحت السحب ويكون لكل مساهم رقم، ثم توضع أرقام المساهمين في مكان، ويسحب منها عن طريق الحظ رقم، أو أرقام فمن خرج رقمه كان هو الفائز بالنصيب».

وبناء على هذا التعريف فإنّ عملية اليانصيب تدخل في القمار، لأن كل واحد من المساهمين فيها إما أن يغنم النصيب كله، أو يغرم ما دفعه، وهذا هو ضابط القمار المحرّم.

والتبرير الذي تذكره بعض القوانين لجواز لعبة اليانصيب إذا كان بعض دخلها يذهب للأغراض الخيرية يرفضه الفقه الإسلامي، لأن القمار حرام أيّاً كان الدافع إليه، فالميسر وهو قمار أهل الجاهلية كان الفائز فيه يفرّق ما كسبه على الفُقراء، وهذا هو نفع الميسر الذي أشار إليه القرآن، ومع ذلك حرّمه، لأن اثمه أكبر من نفعه، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ

كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: ٢١٩]. ثم أنزل تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) ﴾ [المائدة: ٩٠].

ثم يوصي المجلس بأن تقوم إدارة المجمع بإجراء دراسة ميدانية لأنواع الجوائز والمسابقات والتخفيضات المنتشرة في وسائل الإعلام والأسواق التجارية، ثم استكتاب عدد من الفقهاء والباحثين وعرض الموضوع على المجلس في دورته القادمة إن شاء الله.

والله الموفق



بشأن: زكاة العقارات والأراضي المأجورة غير الزراعية

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني شهر ربيع الثاني ١٤٠٦هـ.

بعد أن استمع المجلس لما أُعدّ من دراسات في موضوع (زكاة العقارات والأراضي المأجورة غير الزراعية).

وبعد أن ناقش الموضوع مناقشة وافية ومعمّقة، تبيّن:

أولاً: أنه لم يؤثر نص واضح يوجب الزكاة في العقارات والأراضي المأجورة.

ثانياً: أنه لم يؤثر نص كذلك يوجب الزكاة الفورية في غلة العقارات والأراضي المأجورة غير الزراعية.

ولذلك قرّر ما يلي:

أولاً: أن الزكاة غير واجبة في أصول العقارات، والأراضي المأجورة.

ثانياً: أن الزكاة تجب في الغلّة وهي ربع العشر، بعد دوران الحول من يوم القبض مع اعتبار توافر شروط الزكاة وإنتفاء الموانع.

والله الموفق

❄ ❄ ❄

بشأن: الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأي فقهي بإيجاب الزكاة فيها

إن مجلس مجمع البحوث الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بجمهورية مصر العربية في دورة مؤتمره الثاني المنعقد في القاهرة، ١٣٨٥هـ.

قد نظر في موضوع الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأي فقهي بإيجاب الزكاة فيها.

وبعد عرض الأبحاث والدراسات، وبعد تداول الآراء والمناقشات.

قرّر ما يلي:

أولاً: لا تجب الزكاة في أعيان العمائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها، بل تجب الزكاة في صافي غلتها عند توفر النصاب وحولان الحول.

ثانياً: وإذا لم يتحقق فيها نصاب، وكان لصاحبها أموال أخرى، تضم إليها، وتجب الزكاة في المجموع إذا توفر شرطا النصاب وحولان الحول.

ثالثاً: مقدار النسبة الواجب إخراجها هو ربع العشر، عشر صافي الغلة في نهاية الحول.

رابعاً: في الشركات التي يساهم فيها عدد من الأفراد لا

ينظر في تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركة، وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة.

والله الموفق



الفصل الخامس

تقارير اقتصادية

تقرير: مستقبلنا المشترك

مع تنامي أجراس الخطر والضغط الشعبي لأنصار البيئة وظهور الحصار المرير من تصحر وذوبان الغابات والتلوث والثقب الأوزوني.. شكلت هيئة الأمم لجنة عالمية للبيئة، قدمت تقريرها الواقعي الشامل، مدعوماً بالحقائق والإحصاءات المذهلة، مشيرة للتقصير المريع في إيقاف الكارثة، ومقترحة بالتالي بعض الخطوط العامة للحل، مهتمة بالطرق التي تؤتي ثمارها على المدى البعيد وأهمها: إشاعة مفهوم التنمية المستديمة، الذي ينظر لبقاء واستمرار دورة الطبيعة وتجددها عبر قانون التوازن. ومع اعتبار أن البيئة هي ظواهر كثيرة ومتداخلة، فإن التقرير تشعب في نواحٍ شاسعة من الأفكار، ليكون على مستوى الحل الواسع الأبعاد ومؤكداً أهمية الحل القائم على تطوير الإنسان نفسه، داعياً لعلاقة جديدة مع البيئة، كشرط أساسي للإنقاذ.

فالنشاط الإنساني قادر على تنظيم التجمعات السكنية

الأكثر بيئية ونظافة، والمستوعبة لمطالب الأمن الغذائي والمائي، والحفاظ على الأنواع الحية المهدّدة بالانقراض، وساعية لتطوير حثيث يضمن سلامة الهواء والماء والتربة.

ويؤكد التقرير أن درهم وقاية خير من قنطار علاج ضمن دروب التنمية المستديمة التي تنظر للأرض، بأنها للأجيال القادمة أيضاً.

ويساعد على نجاح تيار التنمية المستديمة، التربية على كل الأصعدة، وتجديد روح العمل في المؤسسات لتكون على مستوى هذا الأمل الكبير الذي يفكر بالغذاء والطاقة والماء والمرافق والتقدم دون المساس بنظافة البيئة.

والتقرير يعترف فى أكثر من مكان بالصعوبات التي تعترض التنمية المتجددة ومنها: تكاثر السكان والجوع والديون وعدم المبالاة، ولكنه يقترح بعض الأمور التي تربط المعونات واستمرار التقدم بمدى الفاعلية البيئية المقللة للتلوث، ويؤكد على أهمية التفكير بالفقراء كإجراء حاسم.

ويؤكد التقرير على أهمية جعل البيئة من الهموم المشتركة العالمية، فيقترح الإدارة الجماعية لأهم مكونات الحياة العامة، ومنها البحار والمحيطات والتي تعتبر ميزان الحياة ورصيدها القيّم، فيدعو التقرير إلى تطوير الاتفاقيات التي

تحافظ على نظافتها من النفايات الخطرة، كما يدعو لتحسين المصائد واستغلالها العلمي الواعي.

وأما ما هو دور مخطِّط المدن في مسيرة التنمية المستديمة؟ فإن التقرير أهمل إلى حد بعيد هذه المساهمة التي يتوقع لها دوراً حاسماً في مجال التجمعات السكانية البيئية المعتمدة على استغلال الطاقات النظيفة في سبيل الإنارة والتدفئة والتكييف.

إذن، الجهود المشتركة على كل الأصعدة العامة والخاصة كفيلة بتأمين التنمية المستديمة، ولن يكون ذلك إلا في إشاعة السلم والأمن العام للإنسانية جميعاً، لهذا تهتم اللجنة بالموضوع القانوني وتجعله بادرة مهمة للتعامل على أساس بيئي وهي بحاجة لتطويره ليكون على مستوى هذه المهمة الصعبة.



تقرير: توقعات البيئة العالمية

صدر التقرير الأول لتوقعات البيئة العالمية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووزّعه المكتب الإقليمي لغرب آسيا.

وجاء التقرير استجابة لمتطلبات الإبلاغ البيئي لجدول أعمال القرن ٢١، وفيه لمحة سريعة عن عملية التقييم البيئي الجارية حالياً على الصعيد العالمي.

ويوضحِّ التقرير التقدّم الحاصل خلال عقد مضى في مواجهة التحديات البيئية من حيث تعزيز التعاون الدولي ووضع الأطر القانونية ومنهجية تقييم الأثر البيئي ومكافحة التلوث وخفض تدهور الموارد.

ولاحظ التقرير أن البلدان النامية تعيق التقدم المتوقع من الاستجابات السياسية نظراً لضعف مؤسساتها وعدم كفاية مواردها البشرية والمالية، وضعف تشريعاتها وخضوع القوانين البيئية فيها لقوى خارجية، مثل الاتفاقيات والاستراتيجيات الدولية وصعوبة شروط الجهات المانحة.

وركزّ التقرير على أربع أولويات هي:

أ) الحاجة إلى تحسين كفاءة الطاقة ومواردها المتجددة وخفض انبعاثاتها لتحقيق طاقة مستديمة.

ب) أهمية التقنيات الملائمة والسليمة بيئياً على الصعيد العالمي والتي تؤدي إلى استخدام فعّال للموارد الطبيعية وإلى نفايات وملوثّات ثانوية أقل.

ج) بذل جهود أكبر لحل قضايا تلوث المياه العذبة.

د) ضرورة وجود بيانات مرجعية وتقييمات متكاملة لتوجيه اتخاذ القرارات الرشيدة، لصياغة سياسات بيئية وتنفيذها على الصُعُد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وتحسين القدرة العالمية لوضع البيئة.

وتشير التقديرات إلى إمكان حشد ما بين ٢ و٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للثقافة البيئية والحماية والإصلاح، وإمكان اتخاذ خطوات كبيرة لوقف الاتجاهات البيئية السلبية.

وخلص التقرير إلى أن الموارد المتجددة تستخدم على نحو غير مستديم، وحذّر من انبعاث غازات الاحتباس الحراري بمستويات أعلى من تلك المتفق عليها في اتفاقية تغيّر المناخ، ومن انقراض التنوع البيولوجي نتيجة التوسع في الأراضي الزراعية والمستوطنات البشرية، ومن الاستخدام المتزايد للمواد الكيميائية، ومن التلوث البيئي الذي يصعب التخلص منه، ومن التمدّن العشوائي خصوصاً في المناطق الساحلية وأثره على النظم الإيكولوجية المتاخمة لها.

وشدّد التقرير على مخاطر الفقر والجوع وضرورة تنفيذ تعهدات ريو دي جانيرو لزيادة المعونة الإنمائية بما يوازي ٠,٧٪ من الناتج المحلي للبلدان الصناعية، وتوفير تمويل إضافي جديد كشرط أساسي لعكس التدهور البيئي العالمي.

❋ ❋ ❋

تقرير: التصّحـــر

لقد وصلت عملية التصحر المتسارعة بُعْداً يتجاوز إلى حد كبير النهج التقليدي لبحث المشكلة. إذ أصبح التصحر كارثة طبيعية واجتماعية لها نواحٍ إنسانية كثيرة تتطلب اهتماماً مناسباً وإجراءً عاجلاً.

إنّ التصحر هو شكل من أشكال تدهور البيئة في المناطق الجافة وشبه الجافة.

ويثبت هذا التقرير «التصحر» الذي أعدته اللجنة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية، أنّ نتائج مكافحة التصحر غير كافية. وهدف التقرير تقديم عرض تكاملي يمكِّن من إلقاء الضوء على هذه القضية مشكلة التصحر.

لقد اتضح بجلاء عجز المجتمع الدولي عن مواجهة مشكلة التصحر، وأصبح أكثر من ٢٣٠ مليون نسمة مهددين بمواجهة كل آثار هذه الكارثة الطبيعية والاجتماعية والإنسانية.

ويُحلِّل هذا التقرير العوامل الكامنة وراء عجز القادة والمنظمات، بل الناس أنفسهم، ومنها:

أ) عدم النظر لمشكلة التصحر في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ب) اتباع نهج خاطيء، لمعالجة هذه المشكلة.

ج) عجز المجتمع الدولي عن توفير معونة كافية .

إنّ الإنسان هو سبب التصحر وضحيته على حد سواء ، وتلك عملية متواصلة ، ولقد قيل إنّ التصحر هو ظاهرة مادية وعامة يسببها العمل الإنساني في البيئة الطبيعية ، وخصوصاً في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة .

وتميل نتائج التصحر التي تبدو في الأجل القصير محلية بحتة ، إلى أن تكتسب في الأجل الطويل ، بُعْداً عالمياً من ناحية زيادة الغبار الجوي والتغييرات في النظام المائي ، والتغيّر المناخي وفقدان الإنتاج وإنخفاض القاعدة الإنتاجية للمجتمع .

ويسهم هذا التقرير في تحقيق فهم أفضل للمشكلة ، ويطرح عدداً من المقترحات والحلول ، تسهم كثيراً في العمل الذي بدأ منذ أعوام ، منذ أن وضع مؤتمر الأمم المتحدة خطة لمكافحة التصحر ، وصولاً لإنقاذ الألوف من الأرواح وتفادي المعاناة الإنسانية .

إنّ التصحر عملية دينامية لا تقتصر بالضرورة على إقليم معيّن ، إنّ الإنجراف والتملّح ، يمكن أن تحدث في أماكن مختلفة وفي أنواع مختلفة من الأراضي .

❄ ❄ ❄

تقرير: العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم

إنّ مشكلة العالم الثالث هي دون منازع المشكلة الأساسية بين المشاكل التي تواجهها البشرية خلال العقود القادمة. وفي الواقع، فإنّ مشكلة العالم الثالث تسيطر على مشكلات العالم من ازدحام السكان، إلى الجوع، والنمو الاقتصادي، والطاقة، والبطالة، والحاجة للاستثمار، وانهيار التوازنات البيئية، ومشكلة السلام أخيراً التي يشكل فيها العالم الثالث سبباً وحجة وساحة معركة للقوى العظمى.

وقد اعتبرت مشكلة العالم الثالث حتى عام ١٩٧٣م هامشية، ولم تكن هذه المشكلة تؤثر على الرأي العام إلا من الزاوية العاطفية أو المأساوية: الفقر، والجوع والجفاف الكبير، والفيضانات.. ولم تكن تهم الدول إلا لتداخلها مع التزوّد بالمواد الأولية.. ومع أزمة الطاقة، أضحت مشكلة العالم الثالث المشكلة المركزية في تحديد مصير العالم.

وقد شدّد نادي روما لدى إنشائه عام ١٩٦٨م وعام ١٩٧٢م، على تفوّق مسألة العالم الثالث وذلك في تحليله لتقرير ميدوس «حدود النمو» «.. يشكّل التحسين الملموس للدول النامية، شرطاً أساسياً لتوازن عالمي جديد، سواء أكان هذا التحسين مطلقاً أم بالنسبة للأمم المتقدمة اقتصادياً، ووحدة

تخطيط كوني يمكنه أن يؤدي إلى تحقيق برنامج كهذا . . . » .

ويشغل هذا الموضوع نادي روما منذ تأسيسه ورجال الاقتصاد في هذا النادي يقدِّرون أننا سائرون نحو عالم يستحيل العيش فيه ما دامت نسبة الفقراء فيه ٨٠٪ .

وينطلق هذا التقرير الذي أعدّه ـ موريس غورنييه ـ أحد أعضاء نادي روما ، ينطلق من مبدأ أساسي ، هو أنّ على كل تأملاتنا ودراساتنا حول وضعية العالم الثالث أن تسعى إلى وضع خطة جديدة محددة بوضوح تتضمن اتفاقات ومعاهدات ، وأنّ علينا أن ننتهي من الخطابات المسهبة ، والدراسات المتكررة والمطالبات اللفظية والأدب السياسي . . وعلينا أن نبني فعلاً عالماً جديداً .

وفي هذا التقرير وُضعتْ مشكلة العالم الثالث في وسط المسألة العالمية ، خلال السنوات القادمة . ويقترح التقرير جغراسيا (جغرافيا سياسية) جديدة ، إذ يبدو أنّ العالم أضحى نظاماً شاملاً ، وهو يبيِّن أن مبدأ المجموعات وحده يمكِّن العالم الثالث من التغلب على الصعاب .

يقول موريس غورنييه : لن يتم حلّ مشكلة العالم الثالث بواسطة معاهدة حول طاولة خضراء في مؤتمر دولي ، ولن يتم حل مشكلة العالم الثالث بزيادة المساعدات الدولية ، والمساعدات الوطنية .

ذلك لأنّ مشكلة العالم الثالث هي حقاً المشكلة الأصعب التي على البشر أن يعالجوها على المدى القريب والبعيد، إنَّه تحدٍ للعقل كما كتب شوماشر قائلاً «تطرح مشكلة التنمية تحدّيا واسعاً أمام العقل البشري»، حيث تعتبر مشكلة العالم الثالث المشكلة الأهم التي يواجهها البشر وسيواجهونها لمدة طويلة . .



تقرير: إنقاذ كوكبنا

إنّ البيئة نظام حركي معقّد، فيه كثير من المكونات التفاعلية. وإنّ معرفتنا بهذه المكونات، وبالتفاعلات في ما بينها، وبالعلاقات بين الناس والموارد والبيئة والتنمية قد مرّت بتطور عميق في العقدين الماضيين.. وندرك الآن أنه ما لم تسترشد التنمية بالاعتبارات البيئية والاجتماعية، والثقافية والأخلاقية، فإن كثيراً منها سيصبح له نتائج غير مرغوبة.

إنّ التنمية غير القابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حالياً. ويتعيّن علينا جميعاً أن نفهم حقيقة محدودية الموارد، وقدرات تحمّل النظم البيئية. وينبغي أن نضع خططاً لا تؤدي إلى نزعات حول الموارد المحدودة، أو تؤدي إلى التنمية القابلة للاستمرار التي تلّبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

إنّ هذا التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يحلِّل التغييرات الإيجابية والسلبية معاً، التي حدثت في البيئة منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعّني بالبيئة البشرية في سنة ١٩٧٢م، في استوكهولم. ولا يركِّز التقرير على حالة البيئة فحسب، بل أيضاً على التفاعلات بين أنشطة التنمية والبيئة.

وكلاهما في النهاية يؤثر في الوضع البشري والرفاهية البشرية.

ويقع التقرير في خمسة أقسام، وهي حالة البيئة، والأنشطة الإنمائية والبيئة، وأحوال البشر ورفاهيتهم، وتصورات ومواقف واستجابات، والتحديات وأولويات العمل.

إنّ خطط التنمية السليمة بيئياً لن تنجح دون المساهمة العامة والإحساس الفردي بالمسؤولية.

لقد غدا واضحاً أكثر من أي وقت مضى خلال العقدين الأخيرين، أنّ القضايا البيئية مثل تلوث الغلاف الجوي، والتلوث البحري، والمياه العذبة، وإستنفاذ الأوزون، وتغيّر المناخ، والتصحّر، والقضاء على الحراج والغابات، والآثار الضارة للمواد الكيميائية السامة، والنفايات الخطرة وسواها من القضايا البيئية، لا تقتصر على الحدود الوطنية، لأن معظمها ذو أهمية إقليمية وعالمية.

إنّ هدف التنمية القابلة للاستمرار لا يمكن بلوغه دون تغييرات هامة في الطرق التي خطّطت بها مبادرات التنمية. ولن تتحقق إذا لم نتوقف عن اعتبار البيئة ومواردها الطبيعية سلعاً مجانية.

ولن يتحقق ما لم نعتبر أن حماية البيئة والأمن البيئي أجزاء أساسية للأمن الوطني والدولي.

وهكذا، فإن التعاون الدولي والمشاركة العالمية ضروري ليس من أجل حماية البيئة فحسب، بل أيضاً من أجل وضع العالم على طريق التنمية القابلة للاستمرار.

إنّ التحديات التي تنتظرنا هائلة. لقد آن أوان ترجمة النيّات الطيِّبة والتصريحات الطنّانة إلى أعمال حقيقية ملموسة..



تقرير: العولمـــة

يعالج هذا التقرير، الصادر عن معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية Unrisd، يعالج المشكلات الرئيسة المعاصرة في ضوء التغيّرات المذهلة التي حدثت في السياسات العالمية واقتصاديات الدول في السنوات الأخيرة. ومع أنه تم بحث هذه التغيرات بصورة وافية في وسائل الإعلام والإصدارات العلمية، فإن المحاولات التي جرى القيام بها لتحليل تأثيرات تلك التغيرات في المجال الاجتماعي بشكل شامل كانت محاولات قليلة.

ولن يستكشف التقرير موضوع البحث قضايا الفقر والبطالة وعدم المساواة والجريمة والمخدرات فحسب، بل يتطرق إلى موضوعات أخرى مثل أزمة الهويّة، والنزاعات العنيفة وتدنّي التضامن الاجتماعي وتراجع المسؤولية.

وقد أُعد التقرير لجمهور واسع من القرّاء والمطلّعين، والمأمول أن يقرأه أفراد ينتسبون إلى منظمات عديدة، ويعملون في شتى دروب الحياة ممن يهتمون بالحصول على فهم أفضل لمشكلات العالم الاجتماعية الكبرى.

ويشكِّل هذا التقرير جزءاً من البرنامج الطموح للمعهد Unrisd لإسناد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وقد تمّ

تخطيط الأنشطة في ذلك البرنامج بهدف تشجيع التفكير في القضايا الاجتماعية الكبرى.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول «عصر العالمية» ويلقي نظرة على مدى العولمة كيف حصلت والشكل الذي اتخذته، ويعالج التغييرات الآنيّة التي هزّت العالم خلال العقدين الأخيرين، فيما يبيِّن القسم الثاني وعنوانه «البحث عن هويَّة» كيف استجاب الناس، كأفراد وجماعات للظروف الجديدة، ويستكشف مضامين هذه التغييرات الآنية وأثرها على بعض المشكلات الاجتماعية مثل: الجريمة والمخدرات والصراعات العرقية وإعادة بناء المجتمعات التي مزّقتها الحرب، أما القسم الثالث «تحمّل المسؤولية العالمية» فيناقش الأدوار المتغيّرة ومسؤولية المؤسسات، كما يلقي ضوءاً على احتمالات حدوث استجابة اجتماعية عالمية للمشكلات العالمية، ويعالج أثر القوى الكبرى التي تفعل فعلها في تشكيل المجتمعات المعاصرة وفق مؤسسات متنوعة.

كذلك يلقي التقرير ضوءاً على الإخفاقات الجسيمة. للسياسات التي تعالج الأعراض أكثر مما تعالج الأسباب، بل إنها تُغْفل النتائج المباشرة في السياسة.

لقد غيبّت خطوات التغيير المتسارعة قدراً من إدراك المجتمع الدولي ، فرأس المال والسلع والناس ، كل ذلك يتحرك بقدر كبير من السرعة والتعقيد حتى بات عسيراً على المرء أن يتنبأ بما سوف يحصل لأبعد من بضع سنوات .

فإذا كان ثمة وقت لإعادة التفكير في تنمية اجتماعية ، فقد حان .



تقرير: لنبدأ المسيرة

التنمية هي تنمية الناس، تنمية كامل طاقات الإنسان، وليست فقط تنمية الأشياء أو المادة التي هي وسيلة. التنمية تستهدف سد الاحتياجات الأساسية للإنسان، وتضمن إنسانية الإنسان.

التنمية كلٌّ لا يتجزأ، فهي مسيرة ثقافية شاملة حاملة للقيم، تشمل المحيط الطبيعي، والعلاقات الاجتماعية والتربية والإنتاج والاستهلاك والرخاء.

التنمية لا تكون إلا أصيلة نابعة من أعماق المجتمع القادر وحده على تحديد أهدافه ونظرته ومُثُله. والاعتماد أولاً على قواه الذاتية، لإثراء إمكاناته، وتطلعاته.

وإذا أردنا تنمية جديدة، ونظاماً جديداً للعلاقات الدولية، وإصلاحاً للأمم المتحدة، فلابد من نظرة جديدة إلى شؤون العالم.

كل ذلك يؤكده تقرير داج همرشولد، «لنبدأ المسيرة»، وهذا التقرير اعتمد على نقاط رئيسة، هي بمثابة علامات، منها ما يرتبط بالمستقبل القريب ومنها ما يتعلق بالمدى البعيد، وهي:

١ - اعتماد سدّ الاحتياجات الأساسية للإنسان محوراً لمسيرة

التنمية، وذلك انطلاقاً من معالجة ظاهرة الفقر والفاقة في المجتمعات.

٢- تدعيم قدرات العالم الثالث في مجال التنمية الذاتية.

٣- تغيير الهياكل الاقتصادية والسياسية.

٤- تنمية المدخرات الغذائية وتسهيل استعمالها لسد الاحتياجات الأساسية للإنسان في العالم.

٥- توجيه العلوم والتقنيات في طريق تنمية جديدة.

٦- تحسين وسائل الإعلام وتوجيه أهدافها..

وهذا التقرير يحلّل شروط التغيير، ويزن حظوظه، وتبدو له سلسلة التغييرات التي تنتج عن مبادرات أولية مبنية على أسس سليمة. وبالنسبة لهذا التقرير، فإن حدود العمل الإنساني ليست من المعطيات المسبقة فهي تخضع لهذا العمل ذاته.

ويركز التقرير على معنى وأهداف التنمية، ويستشرف التقرير آفاق المستقبل، وما يحمله لأفراده، هل هو التناحر أم التراضي أم الإجماع، إذ الأمر مرتبط بخريطة القوى وميزانها وبالظروف الخاصة بكل حالة. لذلك فإنه لا يكفي أن تضبط الطريق المرجوة للتنمية، بل إنه يتحتم أيضاً استنباط خطط انتقالية تضمن توفير ظروف التطور والتغيير وتحمى مصايد السراب، الذي لا يغني من جوع ولا من عطش.

ويؤكد التقرير أن الموضوع المعروض والمناقش إنما يُعتبر المحتوى لجدول أعمال ينبغي مباشرته على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، وهو أمرٌ ممكن الإنجاز . .

❊ ❊ ❊

تقرير: الخروج من عصر التبذير

لقد أسرفت الصناعة الحديثة في استخدام رصيدها من الموارد البيئية، بحيث وضعت البشرية بمحاذاة الخطر الأكبر الذي هو الفناء، ذلك هو الإشكال الذي يعالجه هذا التقرير، الذي أعده دينيس غابور وامبرتوكولومبو الرابع من تقارير نادي روما، فالطاقة التي هي عصب الصناعة، محركها، عرضة للتناقض فالنفاذ اعتباراً من من أواسط الثمانينات. والمواد الأولية التي هي مضمون الصناعة، يعرضها «اقتصاد التبذير» للخطر ذاته.

هذا التقرير يعرض نتائج الأعمال التي قام بها نادي روما على أثر الجدل الذي أثاره نشر كتاب «وقف النمو» التقرير الأول لنادي روما.

ومن المعلوم، أن نادي روما لا يقتصر في تقاريره على التقديرات العامة أو الأرقام التقريبية، بل يستخدم كل ما يوفّره له العلم والتقنية من وسائل ومعطيات، ليكون طرحه للقضايا الحيوية واقعياً، ولتكون معالجته لها علمية.

ولهذا فقد جرت في تقارير نادي روما محاولة لإيضاح عناصر الإشكالية العالمية التي تتجاوز الإطار المادي، فتقريره الثاني «البشرية في مفترق الطرق» يُقدِّم ما يمكن اعتباره بداية لتقنية تتيح لجهاز اتخاذ القرار دراسة استراتيجيات وسياسات الاستعاضة.

وفي تقريره الثالث: «من التحدي إلى الحوار» يعيد جان تنبرغن النظر في النظام الاقتصادي للعالم الحالي ويقترح عدداً من الإصلاحات، لتقليص الفوارق بين ظروف العيش عند الأمم الغنية والأمم الفقيرة.

وفضلاً عن هذه التقارير، يضع نادي روما نصب عينيه استعراض جوانب الضعف في المؤسسات الحالية للمجتمع العالمي، واستعراض الحاجات التعليمية لسكان العالم.

إنّ فكرة التبذير تلخّص كل الإشكالية الحالية في مجالات الزراعة والمواد الأولية والطاقة، بل إن التبذير الحالي في الموارد البشرية الناشيء عن البطالة والاستخدام الناقص والمرض وسوء التغذية، أصبح اليوم مأساوياً.

لذا، يجب النظر إلى تخفيف التبذير، كواحد من الجوانب المهمة في إدارة الموارد وأن يدرج في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان.

وحقيقة الأمر، فإن التبذير يبدو وكأنه نتيجة ملازمة لمميزات عصرنا الاقتصادية والثقافية.

ولكي تحقِّق البشرية مزيداً من التقدم عليها أن تخرج من عصر التبذير..

❋ ❋ ❋

تقرير: البشرية في مفترق الطرق

في التقرير الثاني لنادي روما عن النمو الإنتقائي للنظام العالمي في مواجهة أسوأ ما يواجهه عالمنا المعاصر من مشكلات وأزمات، دُعي إلى أخلاقيات جديدة، منها:

١- تنمية وعي عالمي، يُدْرك من خلاله كل فرد دوره في الجماعة العالمية، فالمجاعة في إفريقيا لابد أن تُبْحث على أنها مزعجة لمواطن في ألمانيا ولها علاقتها به كما لو كانت هذه المجاعة في بافاريا، ولابد أن يُصْبح جزء من وعي كل فرد أن تكون الوحدة الأساسية للتعاون الإنساني ومن ثم البقاء.

٢- تطوير أخلاقيات جديدة في استخدام الموارد، لمواكبة عصر الندرة. وهذا يتطلب تقنية جديدة في الإنتاج تبنى على استخدام للموارد أطول إدامة للمنتجات بدلاً من عمليات الإنتاج القائمة على تحقيق الحدود القصوى من المخرجات.

٣- تطوير المواقف تجاه البيئة الطبيعية على أساس التناسق بدلاً من التفرُّد، وعلى أساس أن الإنسان جزء رئيس من البيئة.

٤- تطوير حاسة الاستكشاف فيما يتصل بأجيال المستقبل،

إذا كان مقدّراً للجنس البشري أن يُكتب له البقاء.

ويذكر التقرير أنه: لا مناص من أن يطوّر الإنسان إتجاهاً جديداً نحو البيئة الطبيعية، ينبني على أساس علاقة تناسق بدلاً من الفساد والإهلاك، ومع ذلك فإنه لا يمكن حدوث أية تعديلات جوهرية، ما لم يكن هناك إحساس بروح الجماعة وبالمصير المشترك.

وهذا يتطلب سّد الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب، وبين الغني والفقير.

هذه من ضمن طموحات نادي روما، والتي تضمَّنتها تقاريره الشهيرة:

١ - التقرير الأول: حدود النمو ـ ميدوز.

٢ - التقرير الثاني: البشرية في مفترق الطرق ـ ميزاروفيك.

٣ - التقرير الثالث: من التحدي إلى الحوار تنبرجن..

٤ - التقرير الرابع: الخروج من عصر التبذير ـ غابور..

إنّ هذه الطموحات والآمال في حاجة شديدة إلى قلوب تخاف الله وترجو اليوم الآخر، لتُخرج عبودية الدنيا من هذه القلوب، ولن يُحقِّق ذلك إلا أصحاب رسالة سماوية ختمت رسالات الأمم، ووُصفت بأنها خير أمة أخرجت للناس.

❄ ❄ ❄

تقرير: المجاعة: هل هي كارثة من صنع الإنسان؟

إنّ الأسباب الجذرية للموقف المأساوي الذي يسود حالياً أجزاء عديدة من العالم الثالث متعددة ومعقّدة، وتبسيطها قد ينطوي على خطورة. إنّ الانحياز إلى أحد الجانبين في الجدال حول ما إذا كانت المجاعة كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان أمر غير ضروري وغير مستصوب أيضاً. فالعنصران موجودان بالطبع بشكل لا يفصم. ولهذا فإنّ علامة الإستفهام في عنوان هذا التقرير لها مغزى خاص.

وليس الغرض من دراسة تلك الأزمة «المجاعة» هو إلقاء اللوم على فئة أو أخرى ولكن الأمر الثابت هو ضرورة أن يتقدم بالفكر كل قادر وأن يعرض ما يراه لإزاحة هذا الكابوس المخيف الذي يسيطر على البشرية، وحتى لا تتكرر هذه المأساة مرة أخرى في أي مكان من العالم.

وتقرير اللجنة المستقلة المعنيّة بالقضايا الإنسانية الدولية «المجاعة: هل هي من صنع الإنسان؟». ينطلق في معالجته لمشكلات علاقات الشمال بالجنوب.

والمجاعة بوجه خاص، هل هي كارثة من صنع الإنسان؟، وليوضِّح التقرير أن مجاعة الشهور الأخيرة وظروف المجاعة التي حلت بكثير من أنحاء العالم الثالث لم تنجم عن كارثة

جوّية، وإنما من جرّاء أخطاء ارتكبها الإنسان فيما يتعلق بالسياسة وبالإدارة العالمية.

إنّ استنتاجات التقرير تحوي قدراً كبيراً من التفاؤل، فالأخطاء التي من صنع الإنسان يمكن تصحيحها بقرارات تخطيط من صنع الإنسان. إنّ صدقات المعونة الأكبر حجماً لا تستطيع أن تمنع المجاعات اللاحقة. إنّ معونة الطوارىء تستطيع فقط أن تمنح مهلة من الزمن.

ومع ذلك، فإنّ سعة الحيلة والقدرة على التكيّف في العالم الثالث يستطيعان بالتفهم والدعم من الخارج، أن يغيّرا وضع الموت جوعاً، والخراب المالي إلى وضع الانتعاش المطرد.

وهذا التقرير الذي يستند بصفة رئيسية إلى بحوث اللجنة المستقلة ومداولاتها، الغرض منه هو التركيز على البعد الإنساني في النقاش العام الحالي، وتيسير مزيد من المناقشة بين أولئك المعنيين بما فيهم أعضاء اللجنة أنفسهم.

وهدف هذا التقرير ليس توزيع اللوم، وإنما اقتراح مفاهيم وحلول بديلة، إنه يسعى إلى غرس بذور الأمل، حتى يعود الحصاد بالفائدة ليس على أولئك الذين داهمتهم المجاعة فحسب، وإنما على كل أولئك الذين يسعون من أجل أن

يكفلوا لأنفسهم ولأطفالهم حياة من الاعتماد على الذات والكرامة.

تلك رسالة ذات أهمية عاجلة ليس فقط للعالم الثالث، بل لنا جميعاً.



تقرير: التحـــدّي

يعيش في الأقطار النامية ثلاثة مليارات ونصف من الناس أي ما يعادل ثلاثة أرباع البشرية، ويحتمل أن ترتفع هذه النسبة إلى أربعة أخماس بحلول عام ٢٠٠٥م.

ويشار إلى الأقطار النامية بعبارة الجنوب الاقتصادي أو بكلمة الجنوب فقط. وهي موجودة على أطراف الأقطار المتطورة في الشمال، وقد تجاوزت إلى حد كبير منافع الرخاء والتقدم. وفي حين أن أغلبية الناس في الشمال يتمتعون ببحبوحة الرفاهية فإن أغلبيتهم في الجنوب من الفقراء، وإذ نجد اقتصاديات الشمال قويّة ومرنة، نرى اقتصاديات الجنوب ضعيفة وعاجزة، وفي حين أن أقطار الشمال تسيّطر، بصورة عامة على زمام مقدراتها، فإن أقطار الجنوب معرضة لعوامل خارجية تقوّض سيادتها.

وتتباين أقطار الجنوب تبايناً كبيراً في الحجم وفي المصادر الطبيعية، وفي هيكل اقتصادياتها ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تختلف كذلك في ثقافاتها وأنظمتها السياسية ومذاهبها العقائدية. وقد برز تنّوعها الاقتصادي والثقافي في السنين الأخيرة بشكل جعل جنوب اليوم أقل تجانساً مما كان عليه جنوب الأمس.

وقد نظرت لجنة الجنوب في تجربة التنمية الخاصة بالجنوب، وفي مجالاتها في المستقبل، وذلك في مرحلة السنين الأخيرة من عقدٍ من الزمن تميّز بأزمة طاحنة بالنسبة لأغلبية الأقطار النامية.

وقد وُصف عقد الثمانينات بأنه عقد ضائع بالنسبة للتنمية. إن عدداً كبيراً من الأقطار وصل به الحال إلى شفا السقوط. وكان حرمان الشعوب فيها حاداً وطويل الأمد. كما تعثرت الأمم في سعيها للتخلص من المصاعب التي لا مثيل لها.

وقد أدت الحيرة إلى اليأس عندما تردت الثقة في تلك الأقطار بقدرتها على استرداد قوتها الدافعة للنمو والتنمية.

ويبحث تقرير لجنة الجنوب «التحدي أمام الجنوب» سجل تنمية الجنوب، فيحدّد الإنجازات ويحلّل نقاط الضعف ويقترح الإصلاح ويطرح برنامجاً مقنعاً لاستراتيجيات تنموية معتمدة على الذات نابعة من الناس وموجّهة إليهم.

لقد كان للأزمة في الجنوب أسباب داخلية وخارجية معاً، ولكن الانتكاسات في الاقتصاد العالمي أثرت في الأزمة تأثيراً جوهرياً. بَيْدَ أن الأسرة الدولية أخفقت في مساعدة الجنوب، فلم تتخذ شيئاً من الإجراءات التي كان من شأنها أن تعجّل في إنهاء المحنة التي أحدقت بنسبة كبيرة من أمم العالم وشعوبه أمداً طويلاً.

إنّ التحدي أمام أمم الجنوب يتمثل بتعبئة مواردها وتهيئتها للاستخدام على نحو أكثر فعالية على الصعيدين الوطني والجماعي، وذلك لتنشيط التنمية فيها، والحصول على القوة الناشئة عن مشاريع مشتركة، واستغلال الفرص الموجودة في العالم، وكذلك لجعل المنظمة الدولية أكثر استجابة لصالح الجنوب.

وخلاصة القول فإنه لا مناص للسياسات من أن تتبّدل وللمؤسسات أن تتجذّر ولوسائل عمل جديدة أن تستحدث.

إنّ هذه مهمات ضخمة، ولكن على الجنوب أن يواجهها وإلا واجه مزيداً من التهميش والتبعية والديون والفاقة . .



تقرير: برانت

إنّ تقرير برانت حول مساعدة العالم الثالث الذي أعدته مجموعة من الشخصيات التي يديرها رئيس الحكومة الألمانية السابق، بناء على طلب روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي الأسبق، هل يمكن أن يقدم قاعدة جدية لطرح سياسة المساعدة للبلدان السائرة في طريق النمو، وهل من شأن لجنة برانت أن تسهم حقيقة في حل المشكلة الأليمة للفقر؟!

التقرير الذي أعدته لجنة برانت، رحبت به الصحافة لاسيما من حيث اقتراحاته العديد التي تضمنها. غير أن هذه الاقتراحات قد تخفي الأساس أو الجوهر الاقتصادي لمشروع برانت الذي إذا ما استنطق بوضوح من دون تحلية وتزويق، بدا أقل كرماً، أو على الأقل بدا طوباوياً.

تقرير برانت يعرض المشكلات الرئيسية مما يصادفه المجتمع الدولي في المرحلة الراهنة من تنميته. ويقترح لكل مشكلة من هذه المشكلات حلولاً ويذكر أيضاً رقم كلفتها ويقترح برنامجاً عالمياً لتمويلها.

الحقيقة، إن هذه المشكلات تتلخص في ثنتين:

البؤس الذي يتفاقم في العالم الثالث، من جانب، والبطالة والأزمة الاقتصادية اللتين تتطوران في البلدان الصناعية من الجانب الآخر.

لذا، يرى تقرير برانت حلاً واحداً سحرياً للمشكلتين هو نوع من مشروع مارشال للعالم الثالث، أي تحويل كبير للموارد، ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار في السنة بالإضافة إلى المساعدة الحالية ٢٩ مليار دولار.

إن الطابع الطوباوي لمشروع مارشال الجديد يكمن في أنه يتطلب اتفاق البلدان المتطورة فيما بينها. إن منطق لجنة برانت يقوم على افتراض ضمني بأن الشمال يشكّل كلاً موحداً، لكنه في الواقع، كائن مجرد.

والنتيجة التي تفرض نفسها، أن مشروع مارشال الجديد، كما يبدو، لن يرى النور أبداً.

فهذه طوباوية.

وعلاوة على ذلك إنها طوباوية خطرة على البلدان السائرة في طريق النمو التي تتوهم بأن مثل هذا المشروع سيتحقق.

ذلك لأن الغرب لن يعمل أبداً للعالم الثالث أكثر مما فعله لتركيا ـ مثلاً ـ، تثبيت رأسها خارج الماء. بل إنه سوف يعمل بالتأكيد ما هو أقل!!.

ختاماً أقول: إن تقرير برانت لا يطرح جدياً أية سياسة واقعية لمساعدة البلدان المتخلفة اقتصادياً، كما قلت ذلك سابقاً، ومن ثم فلن يكون من شأنه أن يسهم فعلياً في حل مشكلة الفقر.

وإنه لا يعدو كونه كلاماً جميلاً منمّقاً ذا منطق شكلي خداع، وإن أتى على سرد كل المشكلات التي يعاني منها العالم المعاصر بشقيه الغني والفقير.

وللأسف إن تقرير برانت لا يقترح لها حلاً سوى ما يزعم أنه الحل الوحيد وهو مشروع مارشال الجديد ويزعم أنه سيقضي على الأوبئة، وينمّي التعليم ويعيد الأمن الغذائي، ويطور الصناعة ذات التقنية القليلة التي باتت قليلة الريعية في الغرب!!.

يا أيها العالم الصناعي إن لغة الكرم التي تتحدثونها لا تكفي، لمشاكل العالم الثالث!!!..





الفصل السادس

نوافذ اقتصادية

ضد الاقتصاد

إن العلم الاقتصادي يجتاز اليوم منعطفاً، فطن إليه كثير من الناس، بَيْدَ أن كثيراً من الاقتصاديين، لاسيما المحترفين منهم ما زالوا يرفضون الإذعان.

وما برحت الكتب الاقتصادية الكلاسيكية المتداولة تصف بلا انزعاج نفس النظريات الأكاديمية، خلا بعض التزيينات التي أريد لها أن تناسب الذوق الدارج، وبعض التوسعات التي ما فتئت تعالج هامشياً وسطحياً المسائل القديمة بلباس جديد.

وهي إذ تنشيء الأجيال القادمة من الاقتصاديين والكوادر والمعلمين تسهم في إنتاج وإعادة إنتاج نماذج اقتصادية تمّ تجاوزها وعفى عليها الزمن.

لذا، كتب جاك آتالي كتابه «ضد الاقتصاد» لتوضيح أن التنظيمات والسلوكيات الاقتصادية في الأعوام القريبة القادمة سوف تختلف جداً وبالتأكيد عما هي عليه اليوم وأن اقتصاداً منفتحاً على العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى يمكن أن

يساعد على تهيئة هذا المستقبل، بتقديم واقتراح تحليلات جذرية جديدة.

وهذا يستلزم طرح «الكاريكاتورات» التي بني عليها هذا العلم حتى الآن، لاستيعاب كل التعقيد الثقافي والاجتماعي للمجتمع الإنساني.

إن اقتراحات هذا الاقتصاد المضاد، كاقتراحات أي علم اجتماعي حقيقي، لا يمكن أن تُسجَّل، إذن، إلا خارج مثاليات هذا العصر.

لماذا يعلن المؤلف منذ البداية أنه «ضد الاقتصاد»؟!.

ذلك، لان الكتاب، في حقيقته، نقدٌ من حيث الشكل والمضمون للتعليم التقليدي لمادة الاقتصاد. هذا التعليم الذي يقوم على أنه علم منفصل عن العلوم الإنسانية الأخرى، في حين أن أية جزئية من هذا القبيل ليست ممكنة ولا مقبولة في علوم الإنسان.

كتاب «ضد الاقتصاد» كتاب اقتصادي فلسفي فكري سياسي ذو نظرة إجمالية شاملة، ينتقد النظريات السائدة ويدعو إلى إدخال الآلام الاجتماعية من مخلفات الأنظمة والفلسفات الناقدة، في اعتبار التحليل الاقتصادي.

ففيه عرض مجمل لعدد من التعريفات الأساسية والنظريات

المهمة، نظرية التوازن العام، ونظرية المستهلك الرشيد، ونظرية النمو، ونظرية السلع الجماعية ونظرية البيئة ونظرية اقتصادية في الطوباوية.

وفيه موضوعات أخرى، الاقتصاد الجزئي والكلي والحد الأمثل للتوزيع والتخطيط الاشتراكي ومحاكاة السوق والتجارة الخارجية، وقضايا التلوث والسكان والفقر والعالم الثالث والتسيير الذاتي والتفاوت في الدخول وتكافؤ الفرص..

كل ذلك، دون أن يهمل استعمال المصطلحات والنماذج والمعادلات والرسوم البيانية، بل والصور الكاريكاتورية ويأتي بكثير من الشواهد لعدد كبير من الاقتصاديين والمفكرين: ماركس، ماركوز، بيتلهايم، ستراوس، سميث، باريتو، كوزنيتس.

إن الكتاب محاولة للمساهمة في الحركة الأوروبية، وهو يدعو إلى الاعتماد ليس على الملاحظة فقط، بل على التجربة، بحيث يتم الانتقال من المجرد إلى المحسوس، وضرورة قيام الطلاب بإجراء زيارات للمعامل والورش، ويدعو إلى ربط الاقتصاد بسائر العلوم الإنسانية وينبّه إلى أثر السياسة في التحليل الاقتصادي.

والمؤلف يؤكد أنه لا يرتاح إلى تجارب العالم الرأسمالي

ولا إلى تجربة الاتحاد السوفيتي (السابق) لكونها تنم عن مركزة السلطات الرأسمالية وتركيز الناس ووحدات الإنتاج، دون الاهتمام كثيراً بما يترتب على ذلك من آثار سيئة.

وقد حوى الكتاب إلى جانب الرسوم البيانية والمعادلات الرياضية قرابة اثنتي عشرة صورة كاريكاتورية.

إن قارىء «ضد الاقتصاد» يحس بانتهائه كأنه فرغ من الاستمتاع بموضوع اقتصادي سياسي فكري، عُرِض في شريط سينمائي...



التقدم والفقر والسكان

يعيد كتاب «التقدم والفقر والسكان» لمؤلفه جون آفري تذكيرنا بالجدل الذي دار بين كوندورسيه وجودوين من جهة ومالتوس من جهة أخرى، بين الرؤية البهّية للتقدم وبين الشبح الكئيب للزيادة المفرطة في السكان والفقر.

في مقدمة كتابه تسآل آفري: مَنْ كان على حق؟ مالتوس في توقعه أن زيادة السكان ستتجاوز معدلات التقدم لا محالة، الأمر الذي سيخلّف الفقر والبؤس والرذيلة والأنانية والمجاعة والمرض والحرب، أم كوندورسيه وجودوين في إيمانهما أن العلم والتعليم سيضمنان عالماً ينعم بالسلام والوفرة. حيث الجوانب الخيرة والمثقفة في الطبيعة الإنسانية التي ستنعم بالازدهار وفرص التقدم.

ثم، يفترض - بعد ذلك - جون آفري أنّ وجهتي النظر صائبتان، مالتوس في إظهار الحقيقة الثابتة المتمثلة في أن السكان إذا لم ينضبطوا فسيزيدون بمعدلات أسية هندسية، بينما يبقى إنتاج الأرض محدوداً، وكوندورسيه وجودوين في توقعهما لتحسينات واسعة في ظروف معظم الجنس البشري.

إنّ الزيادة المفرطة في عدد السكان تقود في الواقع وبشكل غير مباشر إلى إرتفاع درجة حرارة الأرض وإلى اعتداءات أخرى

على البيئة، لتهدّد مجدّداً حلم كوندورسيه وجودوين النبيل بـ: «تقدّم الروح الإنسانية».

فالسكان إذا لم يتم تنظيمهم، يزيدون بمتوالية هندسية، بينما يزداد الغذاء بمتوالية حسابية وبالتالي فإن السكان يزيدون بمعدل ١، ٢، ٤، ٨، ١٦ والغذاء يزداد بمعدل ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

ومن ثم، فخلال قرنين ستصبح النسبة تقريباً ٢٥٦ إلى ٩، وفي ثلاثة قرون ستصبح ٤٠٦٩ إلى ١٣. هذا بالطبع، إن لم يتم تنظيم النسل.

وإن كانت عملية تنظيم النسل هذه تحدث في واقع الأمر تلقائياً من خلال الأمراض والمجاعات وما ينجم عن ذلك من موت وتأخر في الزيجات والوسائل غير الطبيعية لمنع الحمل.

ولذا، أصرّ مالتوس على أنّ كل أشكال تنظيم النسل تقود إلى البؤس والآثام، وأكثرها وضوحاً الموت والمجاعات، وكذلك تأخير الزيجات، حيث إنه من البؤس أن يجرّد رجل ناضج ذاته من حاجاته الطبيعية للزواج والأطفال، ومن الإثم أن يشبع غرائزه الجنسية دون الاستفادة من الزواج والأطفال.

إنّ المشكلة اليوم لم تعد فقط متمثلة في عدم توافر الغذاء

نسبة إلى السكان، بل هي تتمثل في عدم كفاية كل الموارد الطبيعية.

فلفترة طويلة، درأ العلم والتقنية - كما يقول جرترود هملفارب - أوخم عواقب المالتوسية من خلال توفير موارد الغذاء المناسبة للسكان.

بَيْدَ أن كلا العلم والتقنية تحولا اليوم ضدنا، ليس فقط من خلال تخفيض معدلات الوفيات، وإطالة متوسط الأعمار، وتشجيع الزيادة السكانية الهائلة، لكن أيضاً من خلال استنزاف البترول والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى، وإلحاق الأذى بالبيئة، وتدمير طبقة الأوزون، والمساهمة في رفع درجة حرارة الأرض.

وستكون العواقب - ليس على المدى البعيد ولكن خلال العقود القليلة القادمة - أسوأ بكثير من البؤس والآثام التي توقعها مالتوس.

أما الكوارث البيئية الناجمة عن ذلك، والتي قد تقترن بحروب وحالات فوضى أخرى، فستؤدي إلى مجاعات ووفيات على نطاق لم يعرف التاريخ مثله من قبل، كارثة ذات أبعاد تفوق الخيال يشترك فيها بلايين وليس فقط ملايين البشر.

ويمكن تجنبّ هذه الكارثة إذا أمكن السيطرة على

السكان. يقول آفري: إنّ هذا يتطلب تدخلاً فعاّلا من قبل الحكومات في سائر أنحاء العالم لدعم تنظيم النسل.

وإذا كان يتعين ضبط النمو السكاني من خلال تحرك حكومي حاسم، فإن هذا ينطبق على النمو الاقتصادي أيضاً. حيث يرى آفري أن آدم سميث كان على حق عندما اعتبر أن السوق الحرة هي محرّك النمو الاقتصادي، لكنه يصرّ على أن النظرية المالتوسية تدحض النمو الاقتصادي، وبالتالي السوق الحرة تماماً كما تدحض نمو السكان، حيث إن كليهما يسهمان في الكارثة الوشيكة.

وهو يقول مؤكّداً على تلك الحقيقة الواقعية: بدلاً من حرق غاباتنا الاستوائية، قد يكون من الحكمة أن نحرق كتبنا التي تتحدث عن الاقتصاد الموجّه للنمو الاقتصادي. فنحن في حاجة إلى ضبط كلٍ من النمو السكاني والنمو الاقتصادي معاً.

وبَعْدُ، نعود إلى سؤالنا الرئيس فنقول: مَنْ كان على حق؟. مالتوس ونظريته التشاؤمية للسكان، أم كوندروسيه وجودوين ونظريتهما التفاؤلية للتقدم؟!

الواقع أنّ كلاً منهم كان على حق، أو قد يكون على حق، إذا تعلمنا الدروس المناسبة منهم فإذا استوعبنا انتقادات مالتوس القاسية لنمو السكان والإجراءات الملائمة لكبح هذا

النمو فقد يمكننا أن نتطلع إلى حالة السلام الهائلة والكثير مما توقعه كوندورسيه وجودوين من آفاق الرخاء والتقدم.

ختاماً أقول: إننا لا نحتاج إلى اقتصاد يمنح الأرباح للمضاربين في البورصة.

وإنما نحن في حاجة إلى اقتصاد يمنع الفقر ويصون البيئة.

وذلك من خلال عالم يعيش فيه البشر دون إسراف أو ترف، لكنهم ينعمون بالراحة والأمان ويتحررّون من البطالة والفقر والجوع.



الجوع
أقصر طريق إلى يوم القيامة

إنّ ناقوس الأزمة السكانية يقرع بشدة في كل أنحاء العالم، محذِّراً من قرب إنفجار القنبلة السكانية.

بعض الذين يقرعون الجرس، يلوم الدول النامية على هذا الخطر لفشلها في تحقيق التوازن بين سكانها وحاجتهم من الماء والغذاء، وبعض آخر، يلوم الدول المتقدمة عليه، بسبب الفجور الاستهلاكي والتلويث البيئي المهددين للمصادر الطبيعية في العالم، وبعض ثالث يرى أن كلا الطرفين ملوم، كلٌ بمقدار ما يسبب من خطر، وما بيده من سلطة وإمكانات.

يقول فرانكلين برل في كتابه «الجوع»: إنّ أصوات حوافر الحصان الأسود وهو الجوع تتجه نحونا بسرعة مذهلة، فالماء يتناقص والغذاء يندر، والأراضي الزراعية تضمحل، والسيطرة على الذات مفقودة، والوقت يفرّ من أيدي الناس، فهل يختل الميزان بين الإنسان والبيئة؟.

ولذا، يتنبأ عدد كبير من العلماء بأن الإنسان وقد استأثر بملذات الحياة، أصبح محشوراً في زاوية ينتظر الرصاصة القاتلة من «الجوع».

لقد ازداد استهلاك الإنسان للماء بشكل يلفت النظر،

وكلما ازداد عدد السكان ازدادت الحاجة إلى إنتاج الغذاء، وهذا بدوره يحتاج إلى مقادير كبيرة من الماء.

وهناك ظاهرة التصحر الآخذة في التوسع والازدياد في وقت أصبحت فيه حاجة الإنسان للأرض في تزايد مستمر.

ولا يعاني الإنسان من هذا فحسب، وإنما يعاني من النقص في الأخشاب، حيث إن ثلثي سكان العالم يستعملون الخشب لأغراض الطبخ، كما أن الضغط السكاني ضحّى بالغابات من أجل المراعي في كل قارة، هذا إلى جانب تأثير الفيضانات المدمرة والتعرية وتقلبات الطقس على الغطاء النباتي.

وبالإضافة إلى ذلك كله يُمْنى الإنسان بنقص في البراري والغابات والأراضي البكر، والتي تولد الرطوبة وتحتفظ بها وتؤدي إلى استقرار الطقس.

وسيواصل واقع الجوع الشامل المرعب، إيقاظ الصرخات المطالبة بمزيدٍ من الطعام، دون الحد من النسل.

لذا، ينبغي على السياسة الاقتصادية أن تركِّز على إنهاء الإهدار والتبذير والحفاظ على مصادر الثروة وعلى حماية الجو والمحيطات من التلوث وعلى إحداث تغيير في عادات الاستهلاك.

❊ ❊ ❊

ساعة الحقيقة

يواجه العالم المعاصر مشكلات متعددة ومختلفة باختلاف طبيعة المجتمعات ودرجة تطورها، فمن مشكلات التخلف المتعددة الوجوه في بلدان العالم الثالث (الفقر، الجوع، الجهل، المرض، التزايد السكاني. . .)، إلى المشكلات الناشئة عن التوسع الصناعي والتطور التقني التي تعاني منها الدول المتقدمة (أخطار تلوث البيئة، تدهور حالة الأمن في المدن الكبرى، القلق إختفاء الروابط الإنسانية. . .)، يقف العالم بأسره أمام عدد من الأخطار التي يجب عليه مواجهتها في الوقت المناسب.

ولئن كانت الآراء والمقترحات حول الحلول الممكنة لبعض هذه المشكلات قد تعددت، بتعدد المذاهب والاتجاهات الفكرية في العالم، فإنها قد إتفقت جميعاً على بذل جهد عالمي مشترك وسريع يجنّب البشرية تفاقم الأزمات بشكل خطير.

ونتيجة لهذا الإحساس بحراجة الوضع العالمي وضرورة اعتماد أساليب بحث جديدة تتناسب مع ظواهر الأزمة الراهنة للعالم، اجتمع عدد من العلماء والمثقفين في روما عام ١٩٦٨م، وأسسّوا فريق عمل، أطلقوا عليه اسم «نادي روما».

منذ ذلك الحين وحوالي مائة عالم وبحّاثة من مختلف

الثقافات يعملون تحت إدارة الدكتور أوريليوبيشي .

ولقد وضع نادي روما عدداً من المقالات والمشروعات والتقارير التي أثارت ضجة كبيرة في الأوساط المهتمة .

فقد أثار نادي روما منذ تقرير «حدود النمو» سلسلة جديدة من المشروعات ، من مثل : مشروع التضاعف السريع لسكان العالم ، ومشروع التوجهات الجديدة للعلم والتقنية ، ومشروع استراتيجية من أجل البقاء .

وقد عبّر مؤسس نادي روما أوريليوبيشي في مقالات عديدة له عن رأيه في تطورات ظروف الأزمة العالمية والنشاطات المتتابعة التي يقوم بها نادي روما في محاولته للخروج بفهم جديد للمشكلة .

إنّ التسارع المذهل للأزمة العالمية يجعلنا نعتقد أن ساعة الحقيقة ستدق قريباً كما يقول أوريليوبيشي وحينذاك لن يكون أمام العالم كثير من الوقت للتفكير ، بل سيكون عليه أن يتخذ القرارات اللازمة لسلامة العالم .

وقد يكون من المفيد ، ونحن على عتبة الانتقال من بلدان نامية إلى بلدان متطوّرة ، أن نفكّر في مجموعة هذه المشكلات ، لنستفيد من تجارب الآخرين ، ونسهم في الجهد العالمي الهادف لتوفير حياة إنسانية كريمة للمجتمع .

❊ ❊ ❊

الشناعة الاقتصادية

في السنة ٩٦/ ١٩٩٧م تلقت دور النشر الفرنسية باهتمام كتاب فيفيان فورستر بعنوان «الشناعة الاقتصادية»، لأنه قدّم للقراء في نظرات الاقتصاد الحديث منحى جديداً في الكم والتحليل يمتزج بتجاربهم ومعاناتهم.

فليس هو بالكتاب الموسع عن مقالة تعيب فقدان العدل في توزيع الثروة، وتخلص إلى سوء الأزمان وظلم الإنسان وما إلى ذلك من العموميات والطوبائيات، بل تنفذ إلى دقائق الواقع والشعور، وتصفهما بالمفردات المليئة بالتعبير، لا المرصعة بالجماليات.

وقد عُدّ ما كتبته فورستر نوعاً من الجنون، خاصة في أعين علماء الاقتصاد، الذين يوردون الأرقام والإحصاءات. لاسيما عندما تقول فورستر: لم يعد العمل الأساس المتين لمجتمعنا، لكنه أصبح الآن خديعة كبرى.

فنظامنا الاقتصادي على ما تقوله الكاتبة قد امتدت أغصانه إلى كل أرجاء المعمورة، يحتاج إلى عدد يزداد تقلصاً من العمال، بل الأدهى من ذلك أن الذي يعمل أصبح بمثابة عائق، وبقيمة حبة من الرمل في آلة الإنتاج من أجل الربح، فكاد يصبح من مخلفات الماضي.

وتقول الكاتبة فورستر: إن العمل الذي مضى لن يعود أبداً، لا يزال من الممكن أن يصنع العامل الحواجز الواقية من الهواء، لكن أجره على هذا العمل قد تقلص حتى أصبح كالفلس يمنّى به السائل المتسول.

إنّ هذه الترقيعات الكلامية لا هدف لها الاّ إخفاء الواقع، فاستغلال العمل ليس إلاّ مصدراً إضافياً لعوائد رأس المال. والعمل لم تعد له قيمة كبرى. وسواء أحيط بالزينة أم لا فإن المستقبل ينبئي بالبطالة.

وقد تساءل الاقتصاديون: مَنْ هي فورستر هذه التي تطلق هذه الأحكام الخرقاء؟ وما هي مؤهلاتها؟ ومن أي كلية اقتصادية تخرجت؟ حتى تُلقي علينا هذه الدروس؟!.

إنّ فيفيان فورستر كاتبة أدبية فرنسية حاولت وصف الواقع، دون عبارات بلاغية أو أوهام الفصاحة.

والشناعة الاقتصادية تعبيرٌ موروث عن الشاعر رامبو، يقدم لنا أداة ضرورية لفهم ما تورده الصحف وما يلقيه رجال السياسة من خطابات أداة كأنها وجدت لتحل معميات وعود رجال السياسة بالكفاح ضد البطالة فيما هم يدعون إلى ضرورة تسريح العمال، وفي الوقت ذاته يعطون أرباحاً إضافية للعمال. وغالباً ما يكون همهم الخلاص من العاطلين عن العمل لا تقليص البطالة.

بمثل هذا النقد الذي كاله القراء للذين عيّروا فورستر بالتفاهة والجهل، استقبل كتاب الشناعة الاقتصادية، في الأوساط الشعبية ومعه نقد ما يسمّى بالعولمة، والشركات المتعددة الجنسية، والليبرالية.

إن كتاب فورستر يطرح مناقشة كبرى في رأي المطلعين، ومهما كانت تطورات هذه المناقشة ونتائجها، فإنهم يرون أنها قالت الحق.

وبَعْدُ، فإن إستقبالاً شعبياً لأفكار فورستر يسوّغ أن يقرأ الكتاب ويمعن النظر بما أتى به من تحليل مستجد.



العالم الثالث: هل يستطيع البقاء؟

تبدو تنمية العالم الثالث، في مطلع عقد التسعينات مشكلة تدور على جميع الألسن. فمنذ زمن قدمت اللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية، التي كان يرأسها ويلي براندت «برنامجها للبقاء»، وأثناء صيف ١٩٨٠ أعلن مؤتمر استثنائي للأمم المتحدة بداية عقد التنمية الثالث.

غير أن الظروف تغيّرت كثيراً، ففي المجال الاقتصادي شهد العقد الأخير من السنين اضطرابات عنيفة، في حين أعيد النظر في كثير من العادات الفكرية. وقد قادت هزات أعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥م علماء الاقتصاد إلى التساؤل عن مستقبل النمو.

وإذا كان الشعور بالحاجة إلى تعديل في استراتيجيات التنمية واضحاً، فإن صياغة البدائل الممكنة هو الأكثر إلحاحاً.

يقول جاك لو في كتابه «العالم الثالث وتحديات البقاء»: وأكثر ما ننشده توضيح النقاش الجاري بشأن استراتيجيات التنمية ومستقبل النمو.

وهكذا فإنه سعى في الجزء الأول من كتابه إلى تقديم وصف موجز لنتائج عقود التنمية الثلاثة في العالم الثالث؛ ذلك لأن أيّ تفكير في استراتيجيات بديلة للتنمية، يجب أن

يبدأ بتقويم موضوعي لتجربة الاستراتيجيات الماضية؛ لنفهم أصحّ حالات فشلها، وحالات نجاحها أيضاً.

وفي الجزء الثاني عرض عدداً من المشكلات الكبرى التي ستواجه البلدن النامية في العقود القادمة؛ ولذا تناول المؤلف بالتحليل بعض قضايا علم السكان والقضايا الغذائية والفقر.

وفي الجزء الثالث عرض جاك لو عناصر الاستراتيجية المتعلقة بالدول النامية ذات الخصائص المشتركة والتي من أهمها تفوّق القطاع الزراعي، بَيْدَ أنه ينبغي ملاحظة أن تباين العالم الثالث هو اليوم أوضح منه في أي وقت مضى، وأن الفجوة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية متسعة، مما عمّق الفوارق داخل العالم الثالث. ومن ثم يكون وهماً أن نبحث عن استراتيجية تتوافق مع كل دولة من دول العالم الثالث.

وفي الجزء الأخير ألمح جاك لو إلى التدابير والسياسات الرامية إلى تحسين إنتاجية البلدان الفقيرة.

إنّ تحسين رفاهية الفئات المحرومة، سيمرّ بزيادة الإنتاج، وقد يشكل التوفيق بين ضرورة العدالة ومقتضى النمو في السنوات القادمة أعظم التحديات..

❊ ❊ ❊

الدَّوْلـــرة

لقد اهتزت وظائف النقود، وأصبح الدولار يفرض نفسه يوماً بعد يوم بقوة كمخزن للقيمة أو كوحدة حسابية، وهذه الظواهر تحدّد في مجملها ما نسميه بـ «الدَّوْلرة». لقد أدى تطور الدولرة ونمو أنشطة المضاربة إلى فرض ضرورة دراسة العلاقات القائمة بين القطاع المالي والقطاع الصناعي.

وفي كتاب «الدَّوْلرة» يُقِّدم بيير سلامة دراسة منهجية حول النقود والمديونية والتصنيع في البلدان المتخلفة.

إنّ إنخفاض القوة الشرائية والاتجاه نحو التضخم الجامح والكساد الاقتصادي والأزمة المالية والإنطلاق غير المتوزان للأنشطة المالية وفقدان الثقة في العملة المحلية لصالح الدولار من ناحية، وإنّ الفائض الكبير في الميزان التجاري وانتقال رؤوس الأموال في البلدان المدينة إلى البلدان المتقدمة من ناحية أخرى هي ظواهر يمكن تأكيدها في معظم البلدان المتخلفة المدينة، باستثناء بلدان أتيح لاقتصاداتها ازدهار وتفتّح.

وبما أنّ الدَّوْلرة ونمو الأنشطة المالية تمثّل حجر الزاوية لكتاب «الدَّوْلرة» لبيير سلامة، لذا، تناول المؤلف في الفصل الأول، النظام الأساسي للنقود، وتناول في الفصل الثاني، تحليلاً لأسباب المديونية، وتمثل الآثار السلبية لسياسات

التصحيح أو التكيّف جوهر هذا الكتاب، وخاصة دراسة العلاقة الكائنة بين الدَّوْلرة والتلاعب في سعر الصرف والتضخم الجامح والاتجاهات الانكماشية.

ويهدف ذلك الكتاب في المقام الأول إلى إبراز الآليات التي أدت إلى تدهور الحالة الاقتصادية لبلدان العالم الثالث من جراء تفاقم مديونيتها، ويُحلِّل الكتاب مسؤولية سياسات التكيُّف التقليدية عن هذا التدهور وقصور السياسات غير التقليدية عن إيجاد حل لهذه الأزمة.

إنّ ضرورة إيجاد حلٍّ لهذه الأزمة أمرٌ عاجل ومُلِّح، فلقد أخذت تظهر آثارها الاجتماعية الاقتصادية، وهناك خطر أن تعّم الفوضى الاقتصادية عقب الفوضى السياسية.

إنّ الدَّوْلرة أحد الآثار المعاكسة التي تنشأ عن تضخم المديونية الخارجية، وآثارها المخرّبة على اقتصادات بلدان العالم الثالث.



ملامح المستقبل

منذ أواخر الستينات تنّبه بعض خبراء الاقتصاد والسياسة والاستراتيجية إلى شيخوخة النظام العالمي الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية، وأخذوا يلفتون انتباه الرأي العام والقادة إلى ضرورة تعديل هذا النظام ووقف الأخطار التي أفرزها، كانتشار الحروب المحلية وتصاعد السباق على التسلح وإتساع الهوة بين البلدان الصناعية المتطورة والبلدان النامية وجفاف سطح الكرة الأرضية وتغيّر المناخ وتدهور البيئة مما يهدِّد التوازن الطبيعي ويعرِّض حياة البشرية إلى سلسلة من الكوارث تعجز عن معالجتها واحتمالها رغم كل ما حققته من إنجازات تقنية خيالية.

وظهر في هذه الفترة العديد من المؤلفات والبحوث العلمية الرصينة التي حاولت رسم الخطوط العريضة القاتمة للمستقبل الذي ينتظر البشرية في نهاية القرن الماضي.

وعندما فوجيء العالم في أواخر عام ١٩٨٩م بالزلزال الذي طوّح بالأنظمة الشيوعية في بلدان أوربا الشرقية، ودمّر حلف وارسو، وزعزع قلعة الاشتراكية وقذف بها خارج سكة الماركسية، ووضعها على مفترق طرق، استفاق الناس من هول الحدث فإذا بهم على عتبة المستقبل، الذي بدأ في مطلع التسعينات.

في هذه الفترة بالتحديد في شباط ١٩٩٠م، أصدر جاك آتالي الخبير الاقتصادي كتابه «خطوط الأفق» حاول فيه رصد التحولات العالمية الهامة في النصف الأول من القرن الماضي.

وفي هذا الكتاب الذي يُحلِّق فيه الكاتب إلى درجة الخيال، نجد أنفسنا نُطّل على عالم جديد، فنجتاز معه عتبة المستقبل، ويأخذ بيدنا لنلمس الحقائق الجديدة، ونرى بأعيننا كيف تفككت الكتل العسكرية، وإنهارت الأنظمة الشيوعية، ويشرح لنا كيف تحوّل أعداء الأمس إلى حلفاء اليوم، وكيف يمسخ عمالقة القوة العسكرية إلى أقزام اقتصادية، ويشير بسبابته إلى بعض العواصم المرشحة للزعامة في السنوات القليلة القادمة، مؤكداً أنّ دور الزعامة الجديد يُبنى على القوة الاقتصادية والتقنية.

وفي هذا الكتاب يقدِّم جاك آتالي اقتراحاً حول عقد قمة عالمية مهمتها «إنشاء سلطة كونية» ووضع قواعد عامة تمهيداً لصياغة النظام العالمي الجديد.



مجتمع جديد أو الكارثة

عنوان كتاب يشتمل على بحث علمي إضطلع فيه فريق من الباحثين، مستهدفين به وضع الأساس النظري الذي يمكن أن يقام عليه مجتمع جديد.

وقد أشرف على إخراج هذا الكتاب، مركز البحوث للتنمية الدولية، بتحرير هيرارا.

يقول د. زكي نجيب محمود: «مجتمع جديد أو الكارثة» بمثابة الجرس الزاعق الذي دقه سيارات إطفاء الحريق في شارع مزدحم، ليخلى لها الطريق.

إن عالمنا يشقيه الفقر الفظيع في ناحية ويفسده البذخ والإسراف في ناحية أخرى.

ولذا، كان التصور الذي حاول الباحثون في هذا الكتاب أن يترسموه ليرسموه هو: إذا أراد العالم لنفسه نجاة من أزمته الراهنة، فلابد له من تصور جديد لمجتمع جديد.

ذلك لأن الكارثة المرتقبة قد أحاقت بثلثي البشر، جوع وعري وأمية وموت مبكر وإسكان لا يفي بالحد الأدنى من ضرورات الحياة، وتصحيح هذا الوضع البائس لهؤلاء الملايين، يستحيل أن يتحقق والعالم المتقدم في صمم وعمى، لأن هذا العالم المتقدم جزء من علّة الكارثة، لأنه

كلما أطرد به السير السريع في التنمية والإنتاج ثم الإسراف المجنون في البذخ والتبذير، كانت النتيجة المحتومة هي أن يزداد الفقير فقراً والمتخلف تخلفاً، فكما أنه في داخل البلد الواحد لا يتم إصلاح حقيقي إلا إذا تحقق شيء من المساواة بين الأفراد فكذلك الأمر على مستوى العالم، لا أمل في إصلاح ما لم تتحقق تلك المساواة نفسها، أو شيء منها، بين الأمم.

إذن، فما هي الأسس الأولية التي يقترح للمجتمع الجديد أن يقوم عليها؟ أولها المساواة، مساواة على المستوى الوطّني ومساواة على مستوى العالم بأسر، فلكل إنسان على وجه الأرض، من حيث هو إنسان، حق نابع من فطرته البشرية نفسها في أن يشبع حاجاته الطبيعية الأساسية من تغذية وإسكان ورعاية صحية وتعليم.

والمجتمع الجديد المقترح ليس مجتمعاً استهلاكياً على الصورة التي نراها اليوم في البلاد المتقدمة والغنية بل هو مجتمع إنتاج، والإنتاج فيه تحدده الحاجات الطبيعية الضرورية لكل إنسان، لا الربح الذي يجيء أو لا يجيء، فلا ينبغي للاستهلاك أن يكون غاية في ذاته، كما هي الحال الآن، إذ تنتج من السلع ما لا تقتضيه الحاجة، ننتجه لا لشيء إلا ليلهو به أصحاب الثراء، في الوقت الذي نترك فيه ملايين

الناس يعوزهم سد حاجاتهم الضرورية .

إن إقامة المجتمع الجديد لا تعتمد على جهود البلاد المتخلفة والفقيرة وحدها ، لأن ذلك لا يجدي ما لم تدخل البلاد المتقدمة الغنية معها في عملية التغيير تغيير نفسها أولاً ، وتغيير الآخرين ثانياً ، إذ إنه من المفارقات العجيبة في عصرنا أن التقدم والتخلف كليهما كانت له آثاره التي اجتمعت معاً وكونت الأزمة التي يعانيها المجتمع فلئن كان التخلف قد صحبه كذلك البؤس المادي من جوع وعري ومرض وجهل ، فإن التقدم قد صحبه كذلك مرض خاص به ، نشأ له عن التفاوت بين الناس .

ومن ثم ، فإن المصير واحد بالنسبة للعالم المتقدم والمتخلف معاً ، ولا خلاص لهما من ذلك المصير إلا أن يتعاونا على إقامة مجتمع جديد ، لا يُكتفى فيه بترميم البناء القديم ، بل هو مجتمع يقوم على أسس أخرى غير التي كانت ، لأنه لا بديل لمثل هذا المجتمع الجديد إلا كارثة تكرث أهل الأرض جميعاً .

أخيراً أقول لم يعد من مناص من التفكير الجاد في تغيير الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإنساني بأسره .

وإلاّ فالكارثة لاحقة بالجميع ! !

❄ ❄ ❄

الرعــب

صدر كتاب «الرعب في عام ١٩٨٩م لمؤلفه بول أردمان في نهاية ثمانينات القرن العشرين الميلادي ليرسم صورة وسيناريو لأحداث انهيار اقتصادي يبدأ من دنيا المال والبنوك والأعمال في الولايات المتحدة الإمريكية ويمتد ليشمل مرافق المال في العالم كله».

ويتنبأ هذا الكتاب بجانب كبير من أحداث الإثنين الأسود (١٩ سبتمبر ١٩٨٧م) الذي شهد مذبحة بورصة وول ستريت (سوق الأوراق المالية في نيويورك).

الطريف والمثير أن الكتاب تنبأ بأن سندات بورصة وول ستريت «داو جونز» وهي مجموعة الأوراق المالية العائدة للمؤسسات الصناعية العملاقة هي التي ستكون أولى مؤشرات الأزمة الاقتصادية وأنها ستهبط، فما سيؤدي إلى إرتفاع في أسعار الذهب، مما سيؤثر على الأداء الاقتصادي وموازين المدفوعات، وأسعار البترول، وهيكل العلاقات الاقتصادية ومن ثم البنية السياسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي.

فالكتاب (الرعب في عام ٨٩) ليس تحليلاً اقتصادياً، ولا هو مجرد رواية يلهث القارىء في متابعتها.

لكنه فصيل جديد في دنيا الأدب المعاصر، أشبه بعرض

«سيناريو» لما يمكن أن يؤول إليه النظام الاقتصادي الدولي في ظل العوامل الاقتصادية ـ السياسية الراهنة.

هذا السيناريو يكاد يقوم على تنبؤ علمي محسوب لمستقبل العلاقات الدولية، وخاصة في مجالات المال والبنوك.

وفي إطار فكرة المستقبليات البديلة، وبفضل فكرة السيناريوهات في دنيا المال والاقتصاد والتنمية بمفهوماتها الشاملة، اغتنى الفكر العربي في السنوات الأخيرة بكتابات رائدة عن النماذج العالمية للنمو وكلها نماذج استشرافية لقراءة مستقبل النمو في العالم أو في مناطق كبرى من المعمورة ما بين نموذج فورستر وميدوز لمستقبل العالم أو نموذج باريلوتشي لأميركا اللاتينية، أو نموذج يوزاروفتش الذي يقسِّم العالم إلى ١٧ منطقة، ثم نموذج ليونيتيف الدولي الذي تبنته الأمم المتحدة.

ومعنى هذا أن بول أردمان لم يكن يدلي بشهاداته أو يكتب روائيته من فراغ، إنه يعي جيداً أن العلم الاقتصادي المعاصر بات يعترف برسم سيناريوهات للنمو والتنمية.

لكنه اختار طريقاً أكثر طرافة وربما تشويقاً اختار كتابة رواية يغوص فيها مع قارئه في دنيا البنوك الدولية، ودنيا المناورات السياسية ودنيا الأوبك وبورصة وول ستريت.

إنّ ما كتبه أردمان نوع جديد من أدب المستقبليات ، يجمع بين البحث العلمي وبين الرؤية الفنية ، يعرض لأدوار رجال مثل : كيسنجر أو منظمات مثل الأوبك ، ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي .

كتب أردمان روايته بوجدان عالم وعقل فنان دخل بالقارىء إلى كواليس تركيبة النظام الاقتصادي الدولي ، وأسرار المصارف الكبرى ونفوذ القوى .

إن بول أردمان يقول كلمته بعقل روائي وخيال عالم في الاقتصاد . .



الفصل السابع

أخبار اقتصادية

من هنا وهناك

١- قالت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن استثمارات القطاع الخاص العربي المباشر في الدول العربية قد ارتفعت بنسبة ٤٥٪، وبما يعادل ٥,١ مليار دولار في عام ١٩٩٩م.

٢- أظهرت دراسة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية أنه يتوقع أن تزيد استثمارات رؤوس الأموال في مشروعات البتروكيماويات بدول الخليج العربية إلى ٣٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥م.

٣- بلغ حجم الاستثمارات السعودية في مصر حوالي ٥,٤ مليار جنيه، تمثّل حوالي ٤٠٪ من الاستثمارات العربية، مما يجعل السعودية المستثمر والشريك التجاري العربي الأول لمصر. وتمثّل الاستثمارات السعودية حوالي ٧٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية في مصر.

٤- أوضح تقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي آسيا (الإسكوا)، أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في ١٥ دولة عربية بمعدل ٤٪. وأوضح التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة سينمو بنسبة ٣٪.

٥- أظهر أحدث تقرير للتنمية البشرية في العالم أن أكثر من ١,٥ مليار نسمة في العالم يعيش على أقل من دولار واحد يومياً، ويعاني نحو ٩٠٠ مليون نسمة من الجوع أو مواجهة انعدام الأمن الغذائي. وقد أصدر التقرير، كما هو معلوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦- تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن القطاع السياحي يسهم بنسبة تقدّر بحوالي ٩٪ من الإنتاج الكلي لمنطقة الشرق الأوسط، كما أن ١٠٪ تقريباً من مجموع القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط يعملون في هذا القطاع. وتظهر هذه الإحصائيات أن المنطقة وفرّت حوالي ٨ مليون فرصة عمل خلال عام واحد أي بنسبة ١١٪ من مجموع القوى العاملة.

٧- صدر تقريران سويسريان الأول عن المنتدى العالمي تحت عنوان «تقرير التنافسية العالمي»، والثاني عن معهد لوزان تحت عنوان «الكتاب السنوي العالمي للتنافسية»،

ويقول هذان التقريران أن سنغافورة وهونغ كونغ ستبقيان على تحديهما للولايات المتحدة في نادي المنافسة الاقتصادية العالمية .

٨- في نطاق جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتوجيه العملية الصناعية نحو الصناعات الأكثر تنافساً وقدرة على التجاوب مع موارد المنطقة وتطلعاتها نحو تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص العمل لمواطني دول المجلس تُعقد مؤتمرات «الصناعيين الخليجيين» كل سنة في دول المجلس .

٩- قال ليستر براون رئيس مؤسسة رصد أوضاع العالم : إن زيادة إنتاج الحبوب في العالم خلال التسعينات انخفضت إلى نصف معدلها السنوي البالغ ٢٪ الذي شهده العالم خلال الأربعين عاماً الماضية ، وهو أدنى بكثير من معدل نمو عدد سكان العالم . وبحلول عام ٢٠٣٠م من المرّجح أن تتضاعف تقريباً حاجة العالم إلى الغذاء .

١٠- قال مصدر عربي رفيع المستوى في تصريح له في القاهرة إن السوق الشرق أوسطية المشتركة لن تقوم ، حتى لو أتمت إسرائيل إتفاقات السلام مع جيرانها العرب .

١١- أوضح الأمين العام لاتحاد الجيولوجيين العرب أن

الإحتياطيات النفطية خارج منطقة الخليج في تدنٍ مستمر، خصوصاً في أكبر دول إنتاج النفط: أمريكا وروسيا.

وقال أنه في غضون العشرين سنة القادمة سيكون النفط العربي ونفط الخليج بالذات المصدر الأساسي للنفط في العالم، كما سيزداد الطلب على الغاز العربي.

١٢ - أكدّ رئيس مجموعة المصارف الدولية الخاصة بمؤسسة ميريل لينش الاستثمارية العالمية أن حجم الثروات الشخصية في الشرق الأوسط يصل إلى تريليون ومائة ألف بليون دولار أي ما يمثِّل ٧٪ من الثروات الشخصية على المستوى العالمي.

وقد حدّد رئيس المجموعة المصرفية مفهوم صاحب الثروة الشخصية قائلاً: إنّ الثري هو مَنْ يملك أصولاً مالية سائلة بحد أدنى ٥٠٠ ألف دولار.

في حين أن الإحصاءات العالمية والدراسات الدولية تؤكد أن آلاف الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم لا يجدون ما يسّد جوعتهم أو يكسي عورتهم أو يقيم أودهم.

وصدق مَنْ قال: ما جاع فقير إلا بما مَتُع به غني..

❊ ❊ ❊

أحداث اقتصادية

١ - اختتم مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي دورته السنوية بتوجيه نداء لاستئصال الفقر في العالم. وعرض رئيس الدورة عشرة أهداف استراتيجية لاستئصال الفقر يفترض ألاّ تتجاوز كلفتها الإجمالية ٤٠ مليار دولار سنوياً. ومن بين هذه الأهداف توفير الغذاء عبر مكافحة سوء التغذية، والحق في الحصول على خدمات صحية وعلى التربية والخدمات الاجتماعية.

٢- أفاد صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) أنه رغم قطع خطوات كبيرة على طريق القضاء على مرض شلل الأطفال، فإن الحرب والفقر يعوقان تحقيق النجاح النهائي بحلول عام ٢٠٠٥م.

٣- يشهد العالم استقطاباً مطرداً بين الأغنياء والفقراء سواء بين الدول أو داخلها، ويشكّل الفقر وسط الوفرة مشكلة متزايدة تنطوي على أخطار كبيرة بالنسبة للغرب والعالم.

٤- تقوم منظمات دولية مثل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بحشد الإرادة السياسية الدولية من أجل تخفيض الديون وتحسين قدرة البلدان الفقيرة على إدارة ديونها ومساعدتها على تحويل مواردها من الديون إلى التنمية الاجتماعية.

٥- من أصل ٥ , ٤ مليار شخص في البلدان النامية يعيش ثلاثة أرباعهم في مجتمعات تفتقر إلى المنشآت الصحية الأساسية ويشرب ثلثهم مياهاً غير نظيفة ويفتقر ربعهم إلى سكن مناسب ويعاني خمسهم من سوء التغذية .

٦- يتعينّ على البلدان الصناعية أن تبادر قبل كل شيء إلى تقليص عبء البلدان النامية من الديون الخارجية ، التي يبلغ إجماليها حالياً أكثر من ٢ , ٢ تريليون دولار والتي يشكل الدين الحكومي طويل الأجل ثلثيها .

٧- أشارت بعض التقارير الدولية إلى تردي أحوال الأطفال على نحو خطير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة . فالطفل يولد في الدول النامية ونصيبه من الدين القومي ٤١٧ دولاراً، وتنفق الدول الأفريقية الأشد فقراً على خدمة ديون خارجية مبلغ ٣٠٠ بليون دولار أي أكثر مما تنفق على قطاعات الصحة والتعليم لنحو ٢٠٦ ملايين طفل .

٨- اعتبر تقرير أصدرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أن المدينة تُعدُّ واحدة من أسرع مدن العالم نمواً يقابله نمو مماثل للتركيبة السكانية التي شهدت قفزات متوالية عبر السنوات العشر الأخيرة بمعدل نمو بلغ حوالي ١ , ٨٪ سنوياً .

٩- أشار تقرير المناخ الاستثماري في مدينة الرياض ١٤٢٢هـ إلى أنه وفي نصف قرن تحولت الرياض من بلدة صغيرة تحيطها الأسوار إلى مدينة عصرية تبلغ مساحة نطاقها العمراني بمرحلتيه الأولى والثانية ١٧٨٢ كيلومتراً مربعاً أي ثلاثة أضعاف مساحة سنغافورة.

١٠- شاركت السعودية في المعرض الدولي للاستثمار والتجارة الذي أقيم بمنطقة شايمن الصينية خلال الفترة الماضية. وضمَّ الجناح السعودي في المعرض السلع الصناعية والتجارية والاستثمارية خاصة المنتجات الكيميائية والبلاستيكية والمقاولات والإنشاءات والسلع التحويلية والأدوات المنزلية.

١١- أعلنت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال أن أكثر من مليوني طفل قتلوا خلال العقد الأخير في النزعات المسلحة في العالم. وأوضحت أن الأطفال مجبرون على خوض نزعات مسلحة في أكثر من ٤٠ بلداً، وبينهم ٣٠٠ ألف لا تزيد أعمارهم على ١٣ عاماً ونصف اللاجئين في العالم وعددهم ١٣ مليوناً من الأطفال.

١٢- أكدّ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)

أهمية تعميق المشاركة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من أجل تحقيق معدلات نمو أعلى في الدول التي ما زالت في حاجة للمساعدة كي تتمكن من الاندماج في مسار الاقتصاد العالمي.

١٣- كشفت دراسة اقتصادية أجرتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن دول مجلس التعاون الخليجي تُعدُّ مجالاً خصباً للاستثمارات الصناعية.

١٤- أكد مسح حديث صادر عن الأمم المتحدة أن ٧٣ مليون شخصاً في العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر وأن أكثر من ١٠ ملايين شخص يعانون من سوء التغذية و٨٠ مليون شخص يعانون من الأمية.



الفصل الثامن

رسائل اقتصادية

رسالة إلى: مجلس القوى العاملة بالمملكة

إنّ الوجود المكثف والمتزايد لبعض فئات العمالة الوافدة وخاصة تلك التي لا تتطلب الأعمال التي تقوم بها تأهيلاً عالياً أو متخصصاً قد تعدّى الاحتياجات الحقيقية الفعلية للاقتصاد الوطني وأصبح يشكّل عائقاً أمام حصول العمالة الوطنية على الوظائف التي هي مؤهلة للقيام بها.

ومن الزاوية الاقتصادية، فإن العمالة الوافدة تكلّف خزينة الدولة نفقات باهظة خصوصاً في مجال التعليم والصحة، والخدمات الأخرى، وتؤدي التحويلات النقدية العكسية دوراً في تسرّب رؤوس الأموال وتحركها إلى الخارج.

إضافة إلى أن وجود عمالة سائبة دون عمل وفي حالة بطالة، في أوساط العمالة الوافدة، يترتب عليه محاذير أمنية واجتماعية واقتصادية عديدة.

كما أن الطلب على العمالة الوافدة ما يزال كبيراً وفي تزايد

مستمر، فقد زاد عدد تأشيرات الاستقدام للعمل بمتوسط سنوي قدره ٢٤٪.

إنّ تراكم عمالة وافدة تنتمي إلى قرابة مائتي جنسية، يوفِّر مناخاً لاستغلال بعض العناصر للقيام بأعمال تمسّ أمن البلد المضيف، أو التأثير باتجاهات مضادة للوطن الذي يقيمون فيه، وهذا يرتبط بعدة عوامل تتعلق بالعنصر الأجنبي كلٌ حسب معتقده الديني، جنسيته، فكره السياسي انتمائه، ومستوى ثقافته.

ولأن مجلس القوى العاملة ومنذ إنشائه يعمل على معالجة كافة القضايا المرتبطة بتنمية القوى العاملة الوطنية وتوظيفها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، بما يحقِّق أهداف الدولة في زيادة مساهمة المواطنين في مجالات التنمية، وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

فإننا ومن خلال هذه الرسالة نوجّه نداءنا إليه، لاستطلاع الوضع الراهن للعمالة الوافدة وأهم الحلول لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة على مجتمعنا السعودي.

❋ ❋ ❋

رسالة إلى: الإدارة العامة لمكافحة المخدرات

لقد تطورت قضية غسل أموال المخدرات على مدى السنوات الماضية لتصبح قضية مهمة من قضايا السياسة داخلياً وخارجياً ولتحتل مكانة بارزة في أولويات الإدارة المالية في كثير من دول المراكز المالية الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

ولقد انعكست تلك التحولات في إجراء تغييرات على نطاق واسع في القوانين واللوائح إلى جانب تحسين التعاون الدولي في هذا المضمون وذلك نتيجة قناعة عالمية متزايدة بأن الاتجار في المخدرات يمكن وقفه بحرمان المنظمات المتجرة فيها من عائداتها، وكذلك نتيجة شيوع الإحساس بالمسؤولية عن إيقاف إنتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها.

وقد أصبحت عملية غسل الأموال منذ أواسط الثمانينات منفصلة عن عمليات الصرف الأجنبي بالنسبة لمنظمات المخدرات، حيث أصبحت عمليات غسل الأموال تتم بصورة مستقلة عن منظمات الاتجار بالمخدرات. وعليه، فإن منظمات الاتجار بالمخدرات تعتمد على منظمات غسل الأموال في غسل أموال المخدرات.

وبعد، فهل تتركز الجهود في سبيل مراقبة القطاع المالي ذي العلاقة المباشرة، ومشاركة جهات الإشراف البنكي،

وكذا مشاركة عمل الجهات الأمنية، من أجل وقفة صارمة في وجه هذا الإجرام الاقتصادي الخطير.

رسالة نوجِّهها إلى المسؤولين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات.



رسالة إلى: الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي

ماذا نريد من الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي على الصعيد الاقتصادي؟!

أولاً: نريد منها: إلقاء الضوء على واقع المسلمين المأسوي، حيث تقول الأرقام إن العالم الإسلامي هو الأفقر مائياً بالقياس للعالم بأجمعه.

فحسب بعض الدراسات، ففي العالم الإسلامي بحار تحتضر وأنهار تختفي وملوثات تخنق وتسرطن.

وظاهرة العسكرة المدمرة وسباق التسلح التبذيري استنزاف للأموال وإزهاق للأرواح وتدمير للمنشآت.

واستيراد الغذاء من الخارج مشكلة مزمنة. وهكذا فإنه واقع مأساوي (فقر، جوع، تلوث، تبعية، عسكرة، مجاعة، ديون، تصحر، تضخم سكاني، بطالة، أمراض...).

ثانياً: نريد منها: التخفيف من مآسي العالم الإسلامي الاقتصادية، فأطفال العالم الإسلامي يعانون من نزيف مروّع يزهق أرواحهم مرضاً وقتلاً وجوعاً، فالأمراض التي تصيبهم أصبحت أوبئة فتاكة لا دواء لها.

فحسب بعض الإحصاءات فإن أكثر من ٣٪ من سكان العالم الإسلامي يعانون من مجاعة غذائية سوء ونقص تغذية

وأكثر من ١٠٪ يعانون من مجاعة تحت خطر الجوع وأكثر من ٤٠٪ يعانون من العيش تحت خط الفقر.

وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك قرابة ٨٠٠ مليون إنسان لا يحصلون على قوت كافٍ و١٠٠ مليون مشرد.

بل إن شعوب العالم الإسلامي ما زالوا يعانون من الفقر المدقع وعدم توافر الإسكان والرعاية الصحية الكافية، وهناك المجاعة والحروب والفتن والأمراض والجهل وامتصاص الخيرات وابتزاز الثروات والديون المرهقة.

جاء في تقرير صادر عن البنك الدولي في منتصف التسعينات أن حجم الديون المترتبة على دول العالم الإسلامي بلغ أكثر من ١٩٥٠ مليار دولار.

ثالثاً: نريد منها: الوقوف في وجه الحروب وآثارها الاقتصادية المدمّرة، فقد أنفق العالم خلال العقدين الأخيرين نحو ١٧ تريليون دولار على النشاط العسكري، بلغ متوسط الإنفاق العسكري العالمي حوالي ٨٥٠ مليار دولار سنوياً أي ٢,٣٣ مليار دولار يومياً أي ٩٧ مليون دولار في الساعة أي ١,٦ مليون دولار في الدقيقة.

إنها حقائق مذهلة وأرقام مخيفة، والمتضرر الرئيس وربما الأوحد شعوب العالم الإسلامي.

فضلاً عن ذلك، فإن الحروب والاستعداد لها يلحقان الضرر بالتنمية إذ يبدِّدان الموارد النادرة ويقوّضان الثقة الدولية التي تعتبر ضرورة لتعزيز التنمية وصون الموارد النادرة وحماية البيئة على مختلف الأصعدة الإقليمية والعالمية.

لقد كان لجميع الحروب تقريباً استراتيجية أساسية واحدة: تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب. فالضرر الذي يمكن أن تحدثه الحروب بالبيئة الإنسانية والطبيعية والنسيج الاجتماعي للسكان شديد الخطورة.

رابعاً: نريد منها: التحذير من سياسات الاستعمار الاقتصادي الجديد للعالم الإسلامي، فقد تغيّر الاستعمار الجديد وتعددت وسائله وأساليبه من خلال صناعة الزعيم وصناعة الانقلابات وصناعة الشعارات، إضافة للعديد من المشاكل السياسية التي عانى ويعاني منها العالم الإسلامي.

إذ بالمعايير الاقتصادية السائدة، فإن اقتصاد العالم الإسلامي بواقعه الحالي أليم. فالدخل الوطني في أكثر بلاد العالم الإسلامي يضع الفرد في أقل مستوى، والواقع المشاهد يؤكد لغة الأرقام. والطوابير الطويلة التي يقضي فيها الأفراد نصف يومهم بحثاً عن حاجياتهم مشكلة مستديمة، هذا إن وجد في جيبه بعض النقود.

وللأسف، فقد تمكن الاستعمار الاقتصادي الجديد أن يبسط سلطانه على بلاد العالم الإسلامي ويفرض نظامه الاقتصادي مع فلسفته الرأسمالية والشيوعية ونظرياته الاقتصادية الفردية والجماعية، حتى لم تعد أبواب الرزق تفتح إلا لمن يختار مبادئ هذا النظام الاقتصادي الجديد.

فأكل المسلمون ـ في معظمهم ـ السحت أولاً، ثم محا الاستعمار من أذهان المسلمين ما كان من تمييز بين الحلال والحرام.

خامساً: نريد منها: التصدي لأخطار الفقر والمجاعة على شعوب العالم الإسلامي، فالجوع المزمن ـ حسب بعض الإحصاءات ـ يحصد في كل عام ما يتراوح بين ١٨ ـ ٢٠ مليوناً من البشر.

وحسب بعض التقديرات فإن عدد الفقراء في العالم الإسلامي يزيد عن ٨٠٠ مليون. وقدرت منظمة الأغذية والزراعة أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع بما يتراوح بين ٧٠٠ مليون وبليون من البشر.

وهكذا يستمر مسلسل الأرقام والإحصاءات فتعلن منظمة الصحة العالمية أن هناك ١٥ مليون طفل يموتون من الجوع كل سنة.

حتى إن بعض الباحثين أكد أنه ما من موضع على العالم

الإسلامي إلا ويموت فيه أناس جوعاً وفقراً.

إن مشكلة الجوع وظاهرة الفقر وخطر المجاعة ظواهر وقواسم مشتركة بارزة في دول العالم الإسلامي تستحق من الجميع حشد الجهود والقوى والطاقات لمعالجتها والتخفيف من آثارها.

سادساً: نريد من الأمانة العامة: المساهمة في معالجة مشكلات ديون العالم الإسلامي، إذ يعيش عالم اليوم ظلماً اقتصادياً متعدد الأشكال، إذ ٧٥٪ من دخل العالم يتركز في يد ربع سكان العالم، بينما يتبقى ٢٥٪ فقط لبقية دول العالم الفقير.

وتُعدُّ مشكلة الديون من أخطر مشكلات العالم المعاصر، فقد بلغت هذه الديون قرابة ١,٥ تريليون دولار.

وقد شبّهت شريل بيبار مشكلة الديون بنظام العبودية الذي لا يستطيع فيه العامل أن يترك العمل لدى رب عمله. وهذا النظام نفسه، يسود على المستوى الدولي، فالبلدان المستقلة حديثاً، نجد أن ديونها وعجزها الدائم عن تمويل حاجاتها الراهنة تجعلها مرتبطة إلى الدائنين برباط صارم.

وقد وصف ڤيلي برانت التدفق السنوي للأموال من البلدان المدينة (العالم الإسلامي) إلى البلدان الدائنة (العالم الغربي) بقوله: إنها بمثابة نقل دم عكسية من المريض إلى الطبيب.

سابعاً: نريد منها: دعوة رجال المال والأعمال المسلمين لاستثمار موارد العالم الإسلامي، فالعالم الإسلامي ينتج قرابة ٧٠٪ من بترول العالم، و٦٨٪ من القطن الخام و١٠٠٪ من المطاط الطبيعي و٤٠٪ من خام الحديد و٦٥٪ من البوكسيت و٤٨٪ من النحاس، و٨٩٪ من المنجنيز و٣٦٪ من الفوسفات و٩٣٪ من القصدير.

ومساحة اليابسة قرابة ١,٣٥٤ بليون هكتار، ومساحة الأراضي الزراعية ٥٧ مليون هكتار، ومساحة المراعي ٣٠٥ مليون هكتار، ومساحة الغابات ٩١ مليون هكتار. وهذه المساحات الواسعة الشاسعة لو استغلت لكان العالم الإسلامي أغنى بلاد العالم، ولكن؟!...

ثامناً: نريد منها: دعم التعاون الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي، خاصة أن العالم المعاصر يعيش اليوم عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وهذا ما يدعونا إلى التفكير بجدية في ضرورة إقامة تعاون اقتصادي.

فالتعاون الاقتصادي طريق إلى التنمية الاقتصادية وهو مطلب شرعي، إذ على المسلمين أن يقوموا به ويعملوا على تحقيقه وفق الموارد المتاحة وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ومن المعلوم أن التعاون الاقتصادي يُعدُّ إحدى صور

التعاون المطلوب شرعاً، فالقوة الاقتصادية لا تُبنى إلا على أساس اقتصادي متين، ومن أجل زيادة حجم التعاون ينبغي تأسيس مجلس اقتصادي أعلى وتوحيد السياسات الاقتصادية وتيسير انتقال الموارد بين دول العالم الإسلامي.

تاسعاً: نريد منها: تقوية التكامل الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي، إذ يُعدُّ التكامل نوعاً من التعاون الاقتصادي الذي يؤدي إلى توحيد الدول للوصول بها إلى وحدة واحدة.

إن التكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي له إيجابياته فهو يُهيِّء للعالم الإسلامي سوقاً واسعة، بل إن العالم الإسلامي يصبح أكبر سوق على مستوى العالم، ومن المعلوم أن الصناعات تحتاج إلى سوق واسعة حتى يكون إنتاجها اقتصادياً.

والتكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي ينبغي أن يستهدف الدعوة إلى الوحدة الإسلامية وتدعيمها كهدف ديني، وكذا المساهمة في التقدم الاقتصادي للعالم الإسلامي، والقضاء على تبعية العالم الإسلامي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمسلمين، كهدف اقتصادي.

عاشراً: نريد منها: إحياء السوق الإسلامية المشتركة ذلك لأنها أملٌ يراود كل مسلم، وواقع العالم المعاصر يفرض ضرورة قيام هذه السوق، فالعالم في الغرب سعى ويسعى جاداً في

إقامة صور وصيغ تعاونية تكاملية وأسواق موحدة واتفاقيات ومشروعات مشتركة.

فهناك السوق الأوروبية المشتركة واتفاقيات الجات وجولات الأورجواي ومنظمة التجارة العالمية.

وفي المقابل، فإن مجالس التعاون واتفاقياته والمشروعات المشتركة بين أقطار العالم الإسلامي قليلة جداً ومحدودة، رغم تجانس المناطق جغرافياً، وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية والنقدية.

بَيْدَ أن تحسّن الأحوال المعيشية وازدهار الأنشطة الاقتصادية والتقدم الاقتصادي والاستقلال السياسي والازدهار الاجتماعي وتحسن العلاقات بين دول العالم الإسلامي يقوّي فرص نجاح قيام السوق الإسلامية المشتركة.

إن تنمية استراتيجيات الاعتماد على النفس ذاتياً والاكتفاء المحلي والاعتماد على الصناعات الوطنية وخطورة الانعزالية عن العالم وضرورة توافر القوة الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي والتكامل الموحد والتعاون المشترك، من أهم الدوافع لقيام سوق إسلامية مشتركة.

وقد آن الأوان لذلك!!!. هذه رسالة نوجهها للأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي.

❋ ❋ ❋

الفصل التاسع

دراسات اقتصادية

عنوان الدراسة: الخصخصة في ضوء الشريعة الإسلامية
الباحث: محمد صبري بن أوانج

إن موضوع تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية لم يكن واضحاً لقلة الكتابات فيه، مع أنه يعتبر من موضوعات الساعة دولياً ومحلياً.

ومن خلال هذه الدراسة حاول الباحث العثور على النصوص الشرعية التي استرشد بها في تدعيم الفكرة أو حلّ المشكلة في هذا الموضوع.

كما حاول الباحث كذلك عرض دواعي تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص داخل الدول الإسلامية، بذكر حالتها الاقتصادية والضغط الدافع نحو تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، مع الاستشهاد بتجارب بعض دول العالم فيه، إضافة إلى ذلك وضع الباحث جملة من الضوابط الشرعية التي تراعي مسيرة هذه السياسة حتى تستطيع أن تحققّ أكبر قدر من المصالح العامة.

وقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول بما فيها الفصل التمهيدي وثلاثة فصول أخرى، ومقدمة وخاتمة.

بيِّن الباحث من خلالها مفهوم الخصخصة وحقيقتها، وخلفيتها التاريخية وأهدافها وأساليبها والمخاطر المتوقعة منها، وحقيقة الخصخصة في الشريعة الإسلامية ومواقفها العلاجية، ثم ختم الباحث بتقديم أهم النتائج والتوصيات.

وأهم نتائج الدراسة:

١- إن الهدف الأساس لعملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص هو رفع مستوى الأداء وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتوزيع وتقليص الإنفاق العام للحد من المشكلة المتفاقمة التي واجهتها الدول المدينة للضغوط الصادرة من قبل الجهات الدائنة، نتيجة الركود الاقتصادي العالمي خلال الثمانينات والتسعينات.

٢- إن الأصل في الملك أنه لله وحده، فلا توجد في الإسلام ملكية مطلقة دون قيد أو شرط.

٣- إن الإسلام لا يمنع أن يُمنح للأجانب حق استغلال مورد وطني نظير جزء معين من الناتج طالما كانت إمكانات استغلاله غير متاحة للمسلمين، على أن يخضع هذا الاستغلال للمتابعة والمراقبة.

٤- من مقتضيات القيام بوظيفة الاستخلاف في الأرض، الأخذ بأسباب البناء والعمران، حتى يصبح الإنسان عاملاً ومنتجاً في مجتمعه، باحثاً ومبدعاً في أسباب الكسب المشروع.

أما أهم التوصيات، فمنها:

أ) ضرورة أن يكون هناك فترة تمهيدية لإنجاز سياسة تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص وأن تتم بعقلانية متزنة تحقق المصلحة العامة.

ب) ضرورة وضع الضوابط واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من سيطرة رأس المال الأجنبي مع السعي إلى توطيد الثقة مع المستثمرين الوطنيين وتشجيعهم على المشاركة الوطنية، حتى لا يهرب رأس المال إلى الخارج.

ج) ضرورة التنسيق بين القطاعين العام والخاص في ترتيب أولويات المشروعات، بحيث يتسنى الجمع بين مصالح الأفراد ومصلحة المجتمع في آن واحد.

د) ضرورة تطبيق الأحكام الشرعية في كل مجال من مجالات الحياة وحماية النظام الاقتصادي الإسلامي ورعايته والنزول به إلى ساحة التطبيق العملي، حتى يتحقق الأمن والرفاه.

لقد أصبح موضوع الخصخصة أي تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص محور اهتمام عالمي ملحوظ في الفترة الأخيرة.

ومن ثم، فهل آن لنا الآن الاستفادة من التجارب وإدراك ركب التنمية والتطوير، قبل أن نكون في المؤخرة.

آمل ألا يطول انتظارنا!!!.



عنوان الدراسة: الرِّبح في الفقه الإسلامي ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة

الباحث: شمسية بنت محمد إسماعيل.

مما لاشك فيه أن الفقه الإسلامي يعترف بأهمية دور الرِّبح في النشاطات الاقتصادية، فلولا الرغبة في الحصول على الرِّبح، لتعطلت أمور الناس في المجال الاقتصادي، فالرِّبح هو الدافع وراء المعاملات التي أقرها الفقه الإسلامي على اختلاف أنواع هذه المعاملات.

وعلى هذا، فقد اهتم الفقه الإسلامي بما لا يخرج الرِّبح عن قواعده العامة، وبما يحقِّق مصالح الناس أفراداً كانوا أو جماعات.

لذا، تناولت هذه الدراسة موضوع الرِّبح، هادفة إلى بيان ضوابطه وتحديده في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، وتطبيقات تحديده في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة.

وقد قسمت الباحثة دراستها إلى ثلاثة فصول:

تناولت في الفصل الأول مفهوم الرِّبح ومشروعيته ومبادىء استحقاقه.

وفي الفصل الثاني تناولت الضوابط الربحية في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

وفي الفصل الثالث تحدثت عن تحديد الرِّبح في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي وتطبيقاته في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة.

ومن أهم نتائج الدراسة:

١- تعريف الرِّبح في الشرع يحدَّد بأنه الزائد على رأس المال نتيجة تقليبه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة كالتجارة والصناعة وغيرها بعد تغطية جميع التكاليف المنفقة عليه للحصول على تلك الزيادة.

٢- رأس المال سواء كان في الفقه الإسلامي أو في الاقتصاد الوضعي قد يكون نقوداً وقد يكون عروضاً وقد يكون كليهما معاً.

٣- الرِّبح والغلة والفائدة نوع من أنواع النماء في الفقه الإسلامي.

٤- الرِّبح مشروع، وثبتت مشروعيته بالقرآن والسنة النبوية والإجماع.

٥- الرِّبح في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي يستحق بالمال والعمل، وكذا بالضمان أو المخاطرة بلغة الاقتصاد.

٦- تحديد الرِّبح في الفقه الإسلامي وفي الاقتصاد الوضعي جائز في حالة ما إذا كانت المصلحة العامة تستدعيه كحالة الاحتكار.

ومن أهم توصيات الدراسة :

أ) توصية التجار المسلمين والمؤسسات المالية الإسلامية بمراعاة ضوابط الربح .

ب) توصية التجار المسلمين والمؤسسات المالية الإسلامية بعدم المغالاة في الحصول على الرِّبح ، لتحقيق التضامن والتكافل الإجتماعي على أصوله .

ومن المعلوم أن الفقهاء تعرضوا للرِّبح في أبواب الفقه المختلفة خاصة عند حديثهم عن زكاة عروض التجارة وبيع المرابحة والشركات . أما الاقتصاديون فقد تناولوا الرِّبح عند حديثهم عن نظرية التوزيع ونظرية الرِّبح .

ولأن الأبحاث المستقلة التي تناولت موضوع الرِّبح في الفقه والاقتصاد محدودة نسبياً ، وحيث إن الحاجة ماسة لبيان ضوابط الرِّبح وحكم تحديده حتى يعلم الناس أن حرية كسب الرِّبح في الأنشطة الاقتصادية ليست على إطلاقها بل هناك ضوابط وقيود لابد من مراعاتها .

لهذه الأسباب وغيرها كانت هذه الدراسة الجيِّدة بجوانبها الفقهية والاقتصادية . .

❋ ❋ ❋

عنوان الدراسة: الإجارة المنتهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي.

الباحث: خالد بن عبدالله الحافي.

إن الإجارة من عقود المعاوضات التي شرعها الله سبحانه وتعالى، حيث قال: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾ [الكهف: ٧٧].

لذا، أسهم فقهاء الإسلام في عقد الإجارة إسهاماً مشكوراً، فاستنبطوا لها الأحكام من الكتاب والسنة، وجاءت مفصلة في مواضع ومجملة في مواضع أخرى من مؤلفاتهم.

بَيْدَ أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك لم تحظَ بكبير إسهام، لكونها «الإجارة المنتهية بالتمليك» من العقود المستجدة في هذا العصر.

ومن ثم، كانت هذه الدراسة محاولة من الباحث لتأصيل هذا العقد شرعاً وواقعاً.

وقد جاءت الدراسة مقسمة الفصول على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: تناول فيه الباحث تعريف الإجارة ومشروعيتها وأركانها.

الفصل الأول: وتحدث فيه عن تعريف الإجارة المنتهية بالتمليك، ونشأتها وصورها.

وفي الفصل الثاني: تعرّض الباحث لبيع التقسيط تعريفاً وحكماً، وحاول تخريج الإجارة المنتهية بالتمليك على بيع التقسيط مع عرض الأقوال والآراء والأدلة.

وفي الفصل الثالث: خصّصه الباحث للإجارة مع شرط، فتحدث عن الشروط وأنواعها، والإجارة مع شرط الهبة والإجارة مع شرط البيع والتخريجات المعروضة للإجارة عليهما.

وجاء الفصل الرابع: مركّزاً على الإجارة مع الوعد بالبيع، فتناول الباحث تعريف الوعد وحكم الإلزام بالوعد وتخريج الإجارة على ذلك.

وختم الباحث دراسته بالفصل الخامس مبيّناً إنتهاء الإجارة المنتهية بالتمليك وحالاتها.

ومن أهم نتائج الدراسة:

١- الخطورة المترتبة على البيع بالتقسيط سبب في نشأة الإجارة المنتهية بالتمليك.

٢- تاريخ نشأة الإجارة المنتهية بالتمليك يرجع إلى حوالي عام ١٨٤٦م في بريطانيا.

٣- يجوز اجتماع عقد البيع مع عقد الإجارة بناء على ما ذهب إليه فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض فقهاء الشافعية.

٤- يجوز تخريج الإجارة المنتهية بالتمليك على أنها إجارة مع شرط الهبة إذا كانت الأجرة مثل أجرة المثل .

٥- يجوز للمؤجر اشتراط فسخ العقد إذا تأخر المستأجر عن سداد أقساط الأجرة في الوقت المحدد .

من أهم توصيات الدراسة :

أ) يوصي الباحث العلماء في هذا العصر بالكتابة في هذا الموضوع ومحاولة تأصيله تأصيلاً شرعياً .

ب) يوصي الباحث وزارة التجارة بتشكيل لجنة لدراسة موضوع الإجارة المنتهية بالتمليك وإصدار نظام موحد بالتعاون مع هيئة كبار العلماء .

ج) يوصي الباحث بمزيد بحث ودراسة ومناقشة وإصدار أحكام خاصة بكل حالة وعقد .

فمن المعلوم أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك انتشر بشكل كبير في الوقت الحاضر ، وحاجة المجتمع بجميع شرائحه لمعرفة الحكم الشرعي حاجة ماسة بعدما اختلط الحلال بالحرام .

ثم إن غالبية رجال الأعمال والشركات والمؤسسات والبنوك أصبحت تستخدم أساليب مغرية لترويج مبيعاتهم وتصريف إنتاجهم عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك .

لهذه الأسباب وغيرها وجّه الباحث اهتمامه لدراسة هذا الموضوع دراسة فقهية تأصيلية، مستفيداً من الأبحاث والمقالات المعاصرة والكنوز الفقهية الأصيلة.



عنوان الدراسة: الحوافز التجارية التسويقية وأحكامها في الفقه الإسلامي.

الباحث: خالد بن عبدالله المصلح.

في حياة الناس اليوم مسائل كثيرة ومعاملات عديدة تحتاج إلى بحث ودراسة تجمع فيها النصوص الشرعية وكلام أهل العلم قديماً وحديثاً، ليتبين بذلك تكييفها الفقهي فتضم الأشباه والنظائر ويتبيّن ما يترتب على ذلك من الفروع والأحكام فيتميّز الحلال من الحرام.

ومن هذه المعاملات الحادثة ما تشهده الأسواق والمراكز التجارية ومحلات البيع صغيرها وكبيرها من الحوافز الترغيبية في السلع والخدمات ووسائل ترويجيها فإنها من أبرز سمات الأسواق والمراكز التجارية المعاصرة.

وهي بلاشك بحاجة ماسة إلى دراسة خاصة وقد اقتصرت الدراسة على الحوافز المرغبة في الشراء من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: الضوابط الشرعية للمعاملات.

الفصل الثاني: الهدايا الترغيبية.

الفصل الثالث: التخفيضات الترغيبية.

الفصل الرابع: المسابقات الترغيبية.

الفصل الخامس: الإعلانات والدعايات الترغيبية.

الفصل السادس: ردّ السلعة الترغيبي.

الفصل الثامن: الإستبدال الترغيبي.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

١- الحوافز المرغِّبة في الشراء هي ما يقوم به البائع أو المنتج من أعمال تُعرِّف بالسلع أو الخدمات، وتحث عليها وتدفع إلى إقتنائها وتملكّها من صاحبها بالثمن سواء كانت تلك الأعمال قبل عقد البيع أو بعده.

٢- الحوافز المرغِّبة في الشراء كثيرة متنوعة، بَيْدَ أن من أبرزها: الهدايا، والمسابقات، والتخفيضات، والإعلان والدعاية، ورد السلعة، والضمان، والاستبدال، والصيانة.

٣- الأصل في الحوافز المرغبّة في الشراء الحلّ والإباحة، ما لم يقم دليل التحريم والمنع.

٤- المسابقات من حيث بذل العوض ثلاثة أقسام:

أ) ما تجوز المسابقة فيه بعوض وبدون عوض وهو المسابقة في السهام والإبل والخيل.

ب) ما لا تجوز المسابقة فيه مطلقاً، وهو المسابقة في كل شيء أدخل في محرم أو ألهى عن واجب.

ج) ما تجوز فيه المسابقة بدون عوض وهو المسابقة في ما فيه منفعة ولا مضرة فيه راجحة وهنا لا يجوز بذل

العوض فيه مطلقاً، سواء كان من المتسابقين أو أحدهما أو من أجنبي.

٥- التخفيض الترغيبي أنواع، أبرزها التخفيض العادي والتخفيض بالبطاقة.

وللحقيقة، فما انفك التجار وأصحاب السلع والخدمات يستعملون أنواعاً من الوسائل والأساليب التي تشجِّع الناس على شراء سلعهم وخدماتهم، وترغِّبهم فيها منذ زمن بعيد.

وكانت هذه الوسائل الترغيبية في ذلك الوقت محدودة ومحصورة، ومع التقدم الحضاري والتقني واختراع الآلات وتطور الأنشطة الاقتصادية تطورت كذلك أساليب التجار في ترويج سلعهم وخدماتهم والتحفيز إليها.

فحملهم ذلك على تطوير أساليب الترويج والحوافز المرغِّبة في الشراء واستحداث وسائل وأساليب جديدة لتوسيع قاعدة المشترين، حتى غصت الأسواق والمراكز التجارية بعدد كبير من الحوافز الترغيبية ووسائل تنشيط المبيعات.

فصارت هذه الوسائل الترغيبية معلماً من معالم الأسواق على اختلاف أحجامها ومناشطها.

وقد تصدّت هذه الدراسة لمناقشة ذلك كله وفق تكييف فقهي أصيل.

❊ ❊ ❊

الفصل العاشر

المنتدى الاقتصادي

منظمة التجارة العالمية WTO

خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتوظيف في هافانا عام ١٩٤٨م، اجتمعت الدول الكبرى الشريكة في التجارة العالمية واتفقت على صياغة ميثاق منظمة التجارة العالمية WTO .

ومنظمة التجارة العالمية، أنشئت للإشراف على تطبيق اتفاقية الجات الجديدة، ووضع أسس التعاون بين الجات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتنسيق السياسات التجارية في الدول الأعضاء.

وقد ذكر بعض الاقتصاديين ومنهم الدكتور محمد إبراهيم رابوي، أستاذ الاقتصاد بجامعة الإمارات أنه قد يترتب على إنشاء منظمة التجارة الدولية آثار عديدة، من مثل:

أ) الانفتاح على العالم الخارجي، دون حماية جمركية للصناعات الوطنية.

ب) تحرير التجارة من كل قيود تعيقها، وإتاحة المنافسة التي تهدف إلى تحسين الأداء وجودة الإنتاج.

ج) اشتداد حدة المنافسة بين الصناعات الوطنية والصناعات الأجنبية ، وذلك بسبب إزاحة قيود الاستيراد والتصدير ، حيث يبدأ تطبيق شعار البقاء للأفضل والأقوى .

د) حصول المستهلك على أقصى درجات الإشباع لحاجياته ورغباته بأقل تكلفة ممكنة ، وذلك إذا لم تتدخل الدول بوضع سياسات اقتصادية وطنية جديدة تحدّ من درجة استفادة المستهلكين . بَيْدَ أن ذلك سوف يكون على حساب الولاء الوطني ، حيث لن يفكِّر المستهلك بمصدر السلع ، وإنما بدرجة إشباعها فقط .

إنّ منظمة التجارة العالمية الجديدة WTO كما يرى بعض الاقتصاديين سوف تعمل على الحد من نفوذ الدول وبسط سلطانها على التجارة الخارجية «صادراتها ووارداتها» .



الأعمال المصرفية الإسلامية

«قسم مصرفي»

لما كانت المؤسسة العربية المصرفية أحد المصارف العربية الدولية التي تتخذ مقرها الرئيسي في قلب العالم الإسلامي، فقد كان قرارها منطقياً بأن تنشيء في عام ١٩٨٧م قسماً للأعمال المصرفية الإسلامية. وخلال السنوات القليلة الماضية طوّر هذا القسم، أنشطة وأنواع الأدوات والخدمات التي يتعامل فيها إستجابة للمتطلبات المتزايدة لعملائها المهتمين بمباشرة معاملاتهم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويتخصص هذا القسم في إدارة الأموال نيابة عن المؤسسات الإسلامية وعملاء المؤسسة من الأفراد حيث تستثمر هذه الأموال في الأدوات المالية الإسلامية التي تخضع إدارتها لاشراف هيئة الرقابة الشرعية لضمان الالتزام والتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك فإن الوثائق والمستندات الخاصة بجميع المعاملات تُعدُّ وفقاً للمبادىء والأسس التي تقرها الهيئة، هذا وتتكون الهيئة من ثلاثة من كبار العلماء المتخصصين في الشريعة والفقه الإسلامي، وهم أيضاً من أعضاء مجمع الفقه الإسلامي في مكة المكرمة.

وتتركز أعمال القسم على إيجاد حلول مبتكرة من خلال

الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة لدى عملاء المؤسسة من المصارف والمؤسسات، وذلك عن طريق المضاربة الإسلامية للمؤسسة العربية المصرفية وشركة المقاصة الإسلامية.

كذلك ينشط قسم المعاملات الإسلامية في عمليات تمويل التجارة والصناعة من خلال الأدوات المالية الإسلامية مثل أنواع البيوع، بيع المرابحة، والوفاء والسلم، إضافة إلى عمليات الاستصناع والإجارة والمشاركة. وتخضع هذه العمليات للدراسة والتدقيق من ناحية الجدارة الائتمانية المناسبة، ملتزمين بالأنظمة والسياسات الائتمانية المتحفظة للمؤسسة العربية المصرفية.

ويُعدُّ قسم الأعمال المصرفية الإسلامية من رواد تطوير الأدوات المالية الإسلامية بما يتلائم واحتياجات السوق الإسلامية الناشئة من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

وذلك من خلال العودة إلى الأصول، من خلال الإجماع والاجتهاد والقياس، للوصول إلى حلول مبتكرة لمتطلبات العملاء.

ومن خلال تواجد المؤسسة العربية المصرفية عالمياً، يقدم القسم خدمة لعملائه، تتمثل في تقديم النصح والمشورة وربطهم بالأسواق العالمية.

❄ ❄ ❄

جمعية البيئة

جمعية البيئة جمعية علمية لا ربحية، تهدف إلى تنمية الفكر العلمي وتقديم المشورة والقيام بالدراسات لرفع الأداء والتوعية في المجال البيئي.

وقد أنشأت جمعية البيئة أثناء انعقاد المؤتمر الوطني الأول عن التلوث البيئي والصحة بمستشفى الملك فهد، مركز الدراسات والأبحاث، والذي عُقد في الفترة ٨ ـ ١١ يناير ١٩٩٦م، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير ماجد ابن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، حيث وافق سموه الكريم على تأسيس الجمعية، وحظيت الجمعية بموافقته أن يكون رئيس الشرف للجمعية، لما لسموه من اهتمام وجهود متواصلة في مجال المحافظة على البيئة وحمايتها، كما تمّ اختيار الدكتور إبراهيم عبدالحميد عالم أميناً عاماً للجمعية.

وتهدف أنشطة الجمعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- الإسهام في حركة التقدّم العلمي في المجال البيئي.

٢- تنمية القدرة العلمية في تخصّص البيئة وتطويره.

٣- تيسير تبادل الإنتاج الفكري والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى في المملكة وخارجها.

٤- التوعية العامة والحث على المحافظة على البيئة وحمايتها.

٥- تقديم الجوائز للمتميّزين في الأنشطة البيئية.

ويجري الآن إعداد دراسة ميدانية وحصر شامل للمهتمين بالبيئة، وممن لديهم الرغبة في الاشتراك بالجمعية والمساهمة في أنشطة الجمعية.

وعنوان الجمعية هو:

جمعية البيئة

ص. ب: ٥٠٥٠٥

جدة ٢١٥٣٣

داخلي (٤٥٠)

هاتف: ٦٦٧٢٩٤٢ فاكس: ٦٦٥٧٢٢٠

السعودية



المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تأسّس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عام ١٤٠١هـ. وقد باشر المعهد أعماله في عام ١٤٠٣هـ.

والغرض من إنشاء المعهد هو إجراء البحوث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الإسلامية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء بالبنك.

وقد أنيطت بالمعهد الوظائف والصلاحيات التالية:

أ) تنظيم وتنسيق البحوث الأساسية والتطبيقية بغرض تطوير نماذج وطرق لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

ب) توفير التدريب للموظفين المهنيين وتنمية قدراتهم في مجال الاقتصاد الإسلامي.

ج) إنشاء مركز للمعلومات لتجميع وتنظيم ونشر المعلومات في المجالات المتصلة بميادين نشاط المعهد.

د) تدريب الموظفين العاملين في مجالات النشاط التنموي.

ويرأس المعهد رئيس البنك الإسلامي للتنمية ويتألف

المعهد من ثلاث شعب فنية هي :

البحوث ، والتدريب ، والمعلومات ، وشعبة للشؤون الإدارية والمالية .

ويقع المعهد ضمن المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية .

وعنوانه هو :

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
البنك الإسلامي للتنمية
ص . ب : ٩٢٠١
جدة : ٢١٤١٣
هاتف : ٦٣٦١٤٠٠
فاكس : ٦٣٧٨٩٢٧ - ٦٣٦٦٨٧١
تلكس : ٦٠١٤٠٧
برقيا : بنك إسلامي - السعودية

❋ ❋ ❋

الجمعية الكويتية لحماية البيئة

تأسست الجمعية الكويتية لحماية البيئة بتاريخ ٣١ مارس ١٩٧٤م، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم (٧) لسنة ١٩٧٤م، الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت، وتخضع لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢م بشأن الأندية وجمعيات النفع العام.

ويدير الجمعية مجلس إدارة، يتكون من سبعة أعضاء ينتخبون لمدة سنتين. وتتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء الكويتيين الذين أوفوا بجميع الالتزامات المالية المطلوبة منهم، وفقاً لنظام الجمعية.

وتتكون مالية الجمعية من الدعم الذي تتلقاه من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومن رسوم القيد والاشتراك السنوي والإعانات الحكومية والتبرعات.

وتدعم برامج الجمعية الكويتية العديد من الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والوزارات المعنية والغرف التجارية والجامعات من مثل: الأمانة العامة للأوقاف، والصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، ومجلس حماية البيئة، وجامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ولجنة الشؤون البيئية في مجلس الأمة.

ومن أهداف حلقات النقاش التي تقيمها الجمعية، تفعيل دور القطاع الخاص في دعم برامج التوعية البيئية، وتعزيز دور التربية والمناهج في دعم القضايا البيئية، وترسيخ دور جمعيات النفع العام في عملية اتخاذ القرار في حماية البيئة وتأهيلها وإبراز أهمية التخضير وتجميل البيئة في التوازن البيئي.

ومن إصدارات الجمعية: مجلة البيئة، وسلسلة نشرات قضايا بيئية، وكتب بيئية، وكتب توعية بيئية.

وعنوان الجمعية هو:

الجمعية الكويتية لحماية البيئة

ص.ب: ١٨٩٦ الصفاة ١٣٠١٩

هاتف: ٤٨٤٨٢٥٦ فاكس: ٤٨٣٧٨٥٦

الكويت



منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

تعمل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على تحقيق التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال الصناعي من خلال جمع ونشر البيانات وعمل الدراسات وتقديم الاستشارات.

وهي تسعى منذ إنشائها عام ١٩٧٦م للحصول على أحدث البيانات لأغراض الدراسات الصناعية من مصادرها المحلية والعالمية، وتحرص أن تكون رائدة في حفظ ونشر المعلومات الصناعية والاقتصادية في المنطقة.

وتعمل المنظمة لانجاز هذا العمل المتميز من خلال بنك متخصص للمعلومات الصناعية، بالإضافة إلى إدارات أخرى متخصصة للدراسات والمشروعات والإعلام والتنسيق الصناعي.

وتتركز أهداف بنك المعلومات الصناعية في رصد النشاطات والفعاليات الصناعية في منطقة الخليج العربية، وذلك من خلال بناء وتطوير قواعد للبيانات الاقتصادية والصناعية والتقنية والاجتماعية ذات العلاقة بالمنطقة الخليجية، ومن ثم توفير المعلومات للمستفيدين منها، مستخدماً في ذلك الأساليب الحديثة لتقنية المعلومات،

ومعتمداً على العديد من المصادر المحلية والعالمية وخبرة أخصائيين في مجال المعلومات الصناعية والاقتصادية والصناعات التحويلية.

ولتوفير المعلومات الوافية للمستفيدين، يعتمد بنك المعلومات الصناعية على عدد من المصادر، منها:

١- قواعد معلومات المنظمة، وتشمل: صناعات الخليج العامة؛ والصناعات الرئيسية، والبيانات الاقتصادية والاجتماعية، وترويج وفرص الاستثمار.

٢- مكتبة متخصصة، تستقطب أهم ما ينشر في مجالات الصناعة ونقل التقنية على المستويات القطرية والإقليمية والعربية والدولية.

٣- قواعد المعلومات الخارجية، لتوسيع دائرة المعلومات الصناعية المتاحة والتي تهم المستفيدين يُمكّن للبنك الإتصال بالعديد من قواعد المعلومات الإَقليمية والعالمية وتتيح المنظمة للراغبين في الانضمام إلى عضوية بنك المعلومات الصناعية فرصة الاستفادة من خدمات البنك المتعددة لأغراض التخطيط الصناعي والدراسات والبحوث.

❊ ❊ ❊

المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية

المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية منظمة عربية إقليمية تأسست سنة ١٩٨٨م، لا تستهدف الربح. وقد اتخذت من عمان ـ الأردن مقراً لها، متمتعاً بالصفة الدبلوماسية.

يكرِّس المعهد رسالته لخدمة المصارف والمؤسسات والأسواق المالية والجامعات والشركات في القطاعات المختلفة في جميع أقطار الوطن العربي.

وتتمثل إستراتيجية المعهد في الإسهام الفاعل في تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب اللازمين لإشغال المواقع الإدارية والقيادية.

ويضطلع المعهد بخمسة أنشطة أساسية هي:

١- الدراسات العليا في العلوم المالية والمصرفية: (درجة الماجستير والدبلوم العالي) ويُعدُّ المعهد الآن لبرنامج الدكتوراة في العلوم المالية والمصرفية.

٢- التدريب: ينظمّ المعهد برامج تدريبية على نوعين أولهما البرامج العربية، والثاني البرامج التعاقدية التي تنظّم لصالح جهة مستفيدة أو عدة جهات في قطر عربي واحد.

٣- الدراسات والبحوث والنشر: يصدر المعهد فصلياً «مجلة الدراسات المالية والمصرفية» و«نشرة المعهد» وسلسلة

من إصدارات الكتب والتراجم في الاختصاصات المالية والمصرفية.

٤- التعاون العربي والدولي: يمنح المعهد العضوية للمؤسسات والأفراد بمراتب معينة إلى جانب إقامة العلاقات المتطورة مع المصارف والمؤسسات والجامعات ونشاطه في مجال العلاقات العامة والإعلام.

٥- الاستشارات: يقدّم المعهد خدماته الاستشارية ويتولى الإشراف على تنفيذ النظم المفتوحة والبرامج التدريبية اللازمة لها.



الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية جمعية علمية أهلية (غير حكومية)، تضمّ نخبة من الاقتصاديين من مختلف البلاد العربية، تأسست في عام ١٩٨٨م، بهدف النهوض بالفكر الاقتصادي العربي، وتشجيع الباحثين العرب في مختلف المشكلات الاقتصادية التحليلية والتطبيقية، خاصة ما كان يتعلق منها بقضايا التنمية في العالم العربي.

وتتوخى الجمعية الحريّة الكاملة للبحث العلمي وتشجيع الابتكار والتجديد ومتابعة التطورات الفكرية العالمية في علم الاقتصاد والإسهام فيها.

وتنفّذ الجمعية منذ عام ١٩٩٦م برنامجاً للمنح البحثية، وذلك لتشجيع الباحثين الاقتصاديين العرب من مختلف الأجيال عن طريق تقديم دعم مادي لمشروعات البحث العلمي الجادة، يمكّن الباحثين من توفير الوقت، للقيام ببحوثهم على أكمل وجه، وذلك خدمة لهدف الجمعية الأساسي ولقضية التنمية العربية.

وتسعى الجمعية لتنفيذ برامج محدّدة مع عدد من الهيئات مثل: جامعة الدول العربية، وإتحاد الغرف التجارية العربية، والجمعيات الاقتصادية المناظرة في الوطن العربي وخارجه.

وتتمثل أعمال الجمعية في :

١ - إقامة المؤتمرات والندوات الاقتصادية .

٢- إصدار نشرة دورية (الرباط) .

٣- إصدار الكتب المتخصصة .

٤- تقديم منح بحثية محدّدة .

٥- التعاون العلمي مع الهيئات والمؤسسات والجمعيات الاقتصادية .

وعنوان الجمعية هو :

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

١٧ عمارات العبور ـ طريق صلاح سالم

مدينة نصر ـ ص . ب : ٨٨ بانوراما اكتوبر

القاهرة ـ الرمز البريدي ١١٨١١

ت : ٢٦٢١٧٣٧ ـ فاكس : ٢٦٣١٧١٥



البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية البلدان الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في ذي القعدة من عام ١٣٩٣هـ وتمّ إفتتاح البنك بصفة رسمية في ١٥ شوال ١٣٩٥هـ.

ويهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة وفقاً لمبادىء الشريعة الإسلامية.

وتشتمل وظائف البنك على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن مسؤوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة في السلع الإنتاجية، ويقدِّم المساعدة الفنية للدول الأعضاء، ويعمل على توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية، وأن يقوم بالأبحاث اللازمة لممارسة أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. كما أن على البنك أن يقوم بانشاء

وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، ومن بينها صندوق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

ويبلغ عدد الأعضاء حتى الآن ثمانية وأربعين دولة، والشرط الأساسي للعضوية هو وجوب كون الدولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، على أن تكتتب في رأس مال البنك وفقاً لما يقرِّره مجلس المحافظين.

ويقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وللبنك أن يُنشئ له وكالات أو فروعاً في أيّ مكان آخر.

وعنوان البنك:

البنك الإسلامي للتنمية

ص. ب: ٩٢٠١

جدة ٢١٤١٣

هاتف: ٦٣٦١٤٠٠ - فاكس: ٦٣٧٨٩٢٧

السعودية



مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

كان عقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٣٩٦هـ، حدثاً فكرياً مهماً.

وقد أوصى المؤتمر بأن تنشىء الجامعة مركزاً علمياً يتوافر على دعم وتنسيق ونشر الدراسات العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وقد وافق المجلس الأعلى للجامعة على هذه التوصية ومن ثم أنشأت الجامعة مركزاً في منتصف عام ١٣٩٧هـ، أسمته: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي.

وكانت المهمة الأساسية للمركز هي المساهمة في بناء فكر اقتصادي إسلامي.

لذلك صيغة استراتيجية المركز منذ البداية على أساس أنه حلقة وصل بين العلماء المتخصصين في مجالات نشاطه، وأن يهيء المناخ المناسب اللازم للباحثين، وأن يشجع ويدعم وينسّق تحقيق أهدافه بتعاون المتخصصين في أنحاء العالم.

وقد ركّز المركز نشاطه في ثلاث مجالات رئيسية:

١- الأبحاث والمطبوعات.

٢- الندوات والمؤتمرات.

٣- إعداد المناهج الدراسية المتخصصة.

وقد أصدر المركز منذ إنشائه وحتى الآن كمّاً جيّداً من الكتب والمجلات والدراسات والأبحاث باللغات المختلفة .

كما أقام مجموعة من الحلقات النقاشية المتخصصة شارك فيها لفيف من أساتذة الاقتصاد والفقة في مختلف جامعات المملكة وخارجها .

وقد أسهم المركز في تقديم علم الاقتصاد الحديث من منطلقات إسلامية أصيلة لجميع الباحثين وكذا أسهم في الفكر الاقتصادي العالمي بتقديم المفاهيم الإسلامية .

وأخيراً، أسهم في جهود المملكة الرامية إلى أن تكون مصدر إشعاع حضاري وفكري مستمد من الإسلام وقيمه الخالدة .

ومما يجدر ذكره ما يضمه المركز من أساتذة رواد مرموقين في العالم الإسلامي ، وكذا مكتبة متخصصة عالمية التنظيم والتخصص .

وعنوان المركز :

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز
ص. ب : ٢٦٧١١ جدة ٢١٤٧٤
السعودية

❊ ❊ ❊

الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي

تأسست الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي عام ١٩٨٤م، بناء على توصية تبناها المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي.

وهي مؤسسة علمية ذات أهداف أكاديمية بحتة.

وعضوية الجمعية مفتوحة لجميع الاقتصاديين، ولمن له علاقة بالاقتصاد الإسلامي من التخصصات الأخرى.

والهدف الأساسي للجمعية هو السعي نحو إعادة صياغة علم الاقتصاد على أسس إسلامية.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن الجمعية تقوم بعدة مهام ووظائف منها:

١- تشجيع تدريس الاقتصاد، وتأسيس كراسي للاقتصاد الإسلامي في الأقسام العلمية.

٢- دعم وتمويل البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

٣- نشر المجلات العلمية والدوريات والأعمال العلمية الأخرى في الاقتصاد الإسلامي.

٤- التعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية في سبيل تحقيق أهدافها.

٥- تقوم الجمعية أيضاً بجميع الوظائف والنشاطات الأخرى

الضرورية على غرار مثيلاتها من الجمعيات والمنتديات الأخرى.

وقد بدأت الجمعية بإصدار مجلة علمية محكمة بعنوان: بحوث الاقتصاد الإسلامي، تصدر مرتين في العام، باللغتين: العربية والإنجليزية وقد صدر منها حتى الآن عدد جيّد يزيد على عشرة أعداد.

ومازال النشر والإستكتاب وما زالت البحوث والدراسات مستمرة.

كما تقوم الجمعية بنشر بعض الأعمال العلمية المتميّزة في الاقتصاد الإسلامي، وكذا في المصارف الإسلامية.

وعنوان الجمعية:

الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي

Leicester Ratby, LE 6 Lane, orn, Markfield

U.K



آخر المطاف

التثقيف الاقتصادي المعاصر

مضى القرن العشرون ومازال يُطرح الملف الثقافي وقضية العقل العربي وأدبيات هائلة حول هذين الموضوعين: الهوية الثقافية، مسائل الثقافة، إشكاليات الفكر، أزمات الثقافة الغزو الثقافي، والتثاقف.. وتطول قائمة القضايا والمفاهيم والطروحات.

إنّ ثقافة الصورة، في قوة تأثيرها وانتشارها تمثّل فرصة غير مسبوقة في تاريخ البشرية للإعلام والتوعية والتثقيف. إنها فرصة للتوعية والتربية والتنشئة.

فقد دخلت التكتلات الصناعية الكبرى إلى مجال الإعلام وثقافة الصورة وفرضت سيطرتها عليه من خلال مداخل متعددة: قنوات التليفزيون الرئيسية ذات السياسة الإعلامية الموجّهة نحو ثقافة الاستهلاك، وشركات المعلوماتية ذات الطابع التجاري الربحي، وشركات التليفزيون التي تموّل إنتاج مسلسلات تليفزيونية خاصة، والشركات الكبرى المهتمة بنشرات الأخبار، وشركات البث المعنية بالتغطية الإعلامية للأحداث التي تتصف بالإثارة والإبهار وشد انتباه المشاهدين.

يقول مصطفى حجازي في كتابه «حصار الثقافة»: إنّ

المقاربة البحثية لبرامج القنوات الدولية التي تتخصص في الأخبار، وتلك التي تتخصص في التسلية والترويج، تبيّن أن هناك مكونات أساسية، أصبحت تشكّل ملامح البرامج ومحتوياتها.

نشرة الأخبار، على سبيل المثال، أصبحت مقنّنة في عناصرها في العديد من المحطات: أخبار الأحداث، الإعلانات، سوق المال، الطقس، والرياضة.

إننا بصدد تكثيف المعلومة، وإحاطتها بأكبر قدر من الزخم في المحتوى وضغط الزمن إلى أقصى الحدود الممكنة، سواء في الأخبار أو الإعلانات.

لقد أصبحت أخبار الأسهم وأسواق المال مكوّناً أساسياً من مكونات نشرات الأخبار عالمياً، كما محلياً. تحمل الشاشات في بنية أخبارها مشاهد أسواق المال وأسعار العملات والمؤشرات صعوداً وهبوطاً، كما تحمل حركة وكلاء البورصة ومشاهد آلات عدّ النقود.

والسؤال الملح: لماذا هذا التركيز على أخبار أسواق المال؟! مع العلم أن الخبراء والمتعاملين في هذه الأسواق لهم شاشاتهم الدائمة التي توافيهم بتحركات السوق المالية الكونية. فهل المقصود التثقيف المالي؟ أم أن المقصود هو

جعل المال والسوق المالية مرجعية أساسية عند المشاهد سواء أكان يملك أم لا يملك؟!.

ثم، ألا يفتح هذا الأمر الباب لتحويل الناس إلى قناصين للفرص: هوس الأسهم والاستثمارات المالية؟ أو لا يفتح شهية تجربة الحظ الذاتي في الدخول إلى حلبة رأس المال الطيار، وإحلال الحس المالي محل العلم والجهد والعمل والإنتاج.

الغائب الأكبر في كل ذلك هو ثقافة الجهد والإعداد والتدريب والإنتاج، أمام إغراءات الربح السريع.

في بحثها عن الإثارة وجذب المشاهدين تركّز الشاشات التجارية على النجومية على اختلاف ألوانها. وتعطي لأخبار النجوم من المساحة ووقت البث ما لا يقارن مع الأوقات المخصّصة للموضوعات الأخرى.

على أن الرياضة على الشاشات أصبحت أبرز مجال للنجومية. الإعلام المرئي يسّر سبل المتعة والمشاركة الرياضية لمليارات المشاهدين على سطح الكوكب في مختلف المباريات.

وتحولت الرياضة إلى لحظات الحماس للإنجازات الخارقة والتنافس على تجاوز الذات كما أوجدت نوعاً جديداً من الشراكة العالمية وفرصها بفضل الشاشات المتلفزة.

على أن للمسألة جانباً آخر خفياً لابد من الوقوف عنده . إذ حوّلت الشاشات بقدرتها على البث ، وانطلاقاً من أخلاقيات اقتصاد السوق الرياضة إلى سلعة يتم التعامل معها كـ«بزنس» . تسليع الرياضة أصبح ظاهرة شبه كونية من خلال الشاشات التليفزيونية .

فالنجومية لم تعد تقاس بأدائها المبدع فقط ، بل كذلك بأثمانها : كم كسب النجم الفلاني؟ وكم يساوي بالمقايضات بين الأندية؟ والكسب ليس بالقليل على أية حال . فما يكسبه نجم عادي خلال موسم رياضي يزيد عن رواتب أساتذة كلية بأكملها من ذوي الرتب والرواتب العالية والمناصب الأكاديمية .

ومع النجومية وتسليع الرياضة بدأت تنحرف الأخلاقيات الرياضية النبيلة . وبدأت تظهر أخبار الصفقات والفضائح على مستوى الأندية واللاعبين والمستثمرين والمديرين .

وكذلك ، فإن التحالف التجاري بين الشاشات المتلفزة وشركات الإعلان وإنتاج المواد الرياضية أصبح يشكّل سوقاً مالية ذات شأن عظيم .

إن نجومية الرياضة ، كما نجومية الفن لم تعد غريبة عن ثقافة الربح . أما نجومية الجهد والإنتاج والعلم فتقبع في مكانها المتواضع .

وبعض المفكرين يأخذون على القنوات التجارية تحوّلها إلى قنوات للتسلية والترفيه.

وهو ما يبقيها على سطح الأحداث. ويجعل منها أدوات للتمويه وتغيير صورة الواقع. المرح والتسلية تعليق للفكر واستسلام واستئناس بالأحاسيس السارة، ومتع اللحظة الراهنة إذا كانت هي أساس البرامج ومادتها الرئيسية.

كبريات الشركات التليفزيونية تتسابق في صناعة المتعة والتسلية.

فحسب تقديرات الخبراء بلغ الإنفاق الإعلاني العالمي حوالي ٦٢٠ مليار دولار سنوياً، أي ما يقرب من ضعف الدخل العالمي من النفط.

وهو مرشح للتزايد كي يصل، تبعاً لبعض التقديرات إلى حوالي ١٠٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥م.

لقد أصبح الإعلان صناعة تقوم على أسس فنية وعلمية، وتعمل فيها فرق متعددة الاختصاصات.

حيث تقوم جماعة من الخبراء بإطلاق العنان لخيال أعضائها كي تولّد الأفكار الأكثر طرافة وجدة، وإمكانية تأثير ونفاذ، أو خروج عن المألوف، كي تصاغ في إعلانات مشغولة عن مختلف السلع.

ومن ثم، تكتسب السلعة (موضوع الإعلان) قيمة استهلاكية وخيالية ووجدانية ليست لها بالأصل. فالبيبسي تركز على مرح الشباب وجمال الصورة واللون وإرواء العطش، حتى صارت تعتبر مشروب الشباب.

والعطورات ومساحيق الجمال أصبحت تربط بالحسناوات وملكات الجمال. وأما أغذية الأطفال فإنها تربط بالطفل المدهش جمالاً وصحة وسعادة.

وهكذا تقوم سياسة الإعلان على بيع الأحلام، ودغدغة المشاعر وإثارة الرغبات من خلال مختلف أشكال الربط ما بين السلعة والصحة أو الجمال أو الجاه أو الشباب.

الإعلان ابنٌ لاقتصاد السوق، فهو إعلان استهلاكي. ندر أن وجدنا إعلانات عن الأداء أو الإنتاج. وإذا أغرق المشاهد بالإعلانات الاستهلاكية، فإننا سنكون أمام صناعة ثقافة الاستهلاك ليس إلاّ. الاستهلاك يصبح، إذن هو القمة وهو المرجع والموّجه.

ولكن، ماذا بخصوص من لا يملكون القدرة على الاستهلاك؟ كيف سيمارسون حقهم في الاختيار إذاً؟. إنها أسئلة تظل مطروحة على الساحة في حاجة ملحة لإجابات مقنعة.

والحقيقة، فليس هناك من حالة تعبِّر عن ثقافة السوق بقدر

الإعلانات التي تدعو إلى متعة الاستهلاك الآني. إننا بصدد الإثارة والمتعة، على الأقل إذا استعرضنا واقع الإعلان التجاري الذي يغمر الثقافة المرئية.

لقد سيطر الإعلام المرئي على الثقافة وسيطر الإعلان على الإعلام.

إن المشكلة ليست في الإعلان بحد ذاته بل في توجّهاته والقيم الاستهلاكية التي يروِّجها.

والمشكلة أن العالم العربي، كالعالم الثالث يستهلك هذه الثقافة الجديدة عن طريق الاستيراد أساساً نظراً لفقر إمكاناته في مجال الإنتاج.

إننا لا ندعو إلى حظر التسلية والترويح والمتعة وبهجة الحياة، بل ندعو إلى بذل الجهد للاستفادة من الفرص التي توفرها تقنية الإعلام للإرتقاء بنوعية الحياة في العمل والجهد والتدريب والتأهيل، كما في الانتماء والتسلية والترفيه والتثقيف.





خاتمة

يعيش كثير من الناس في هذا الزمان على حافة الفقر وهناك شكوى عامة من تزايد صعوبة توفير الحاجات الأساسية، حيث تحوّل كثير مماكان يُعّد من الكماليات إلى أشياء ضرورية تصعب استقامة الحياة بدونها، أضف إلى هذا وجود بطالة، متصاعدة في قطاع الشباب لاسيما المتعلم منه إلى جانب ارتفاع الأسعار على نحو مستمر.

ولمواجهة هذا الوضع كان لزاماً على المرء تحسين دخله، حيث بإمكانه أن يُوجد لنفسه عملاً فرعياً، يُدِرُّ عليه دخلاً إضافياً، ومهما ساءت الأحوال، فإن هناك دائماً بعض الفرص للحصول على مصدر يزيد في دخل الإنسان.

في الماضي غير البعيد، كانت متطلبات العيش محدودة نسبياً، ولذا فإن الواحد من الناس كان يقوم بمعظم حاجاته. ومع ارتقاء الإنسان في مدارج الحضارة أخذت أساليب الحياة تتعقد شيئاً فشيئاً، وزاد اعتماد الناس بعضهم على بعض، مما جعل تقسيم العمل يزداد شمولاً وعمقاً، وصارت صلاحية الإنسان في البناء الاجتماعي تستمد اكتمالها من مدى ما يمكن أن يقدمه لمجتمعه من إسهامات هو بحاجة إليها.

يقول الدكتور عبدالكريم بكار في كتابه «العيش في الزمان

الصعب» : إن جزءاً كبيرا من صعوبة العيش في زماننا يعود إلى ضعف القاعدة الصناعية في بلادنا .

وواضح أن التقدم الصناعي الذي أحرزته الدول الغربية هو الذي مكنّها من قيادة الحضارة المادية ، وإملاء شروط العيش على الأمم من خلال العولمة .

إن السفر قطعة من العذاب ، لكنه أيضاً باب من أبواب الرزق ، حيث يستفيد المرء خبرات جديدة . ورد عن الشافعي قوله :

تغرّب عن الأوطان في طلب العلا
وسافر ففي الأسفار خمس فوائدِ
تفريج همٍّ واكتساب معيشة
وعلم وآداب وصحبة ماجدِ

وللأسف ، فإن بعض الناس ينفق دخله الشهري في أيام معدودة ثم يستدين إلى نهاية الشهر ، وكثير منّا يُسيء استخدام موارده المالية ، فينفق المال الوفير على أشياء ترفية أو ولائم مظهرية دون حاجة .

ولذا ، جاءت فكرة الصندوق الاحتياطي التي يعمل بها بعض الناس فكرة جيدة ومفيدة ، حيث يقوم بعضهم باجتزاء ١٠٪ من الدخل الشهري ، مثلاً ويضعه في ذلك الصندوق ، ليُستخدم فيما بعد في الحالات الضرورية والطارئة .

وكلما كانت الإمكانات محدودة، والموارد شحيحة إحتجنا إلى براعة أكثر في إدارتها، حيث إن علينا أن نؤمِّن حاجاتنا من وراء رأس مال محدود.

ومما يساعد على خفض النفقات تأجيل شراء بعض الأشياء إلى الأوقات التي تكون فيه رخيصة، كإجراء المكالمات الهاتفية في أوقات التخفيض، وأكل بعض الفواكه والخضار في مواسمها، حيث تكون عادة منخفضة.

ولابد مع هذا وذاك من الإقلاع عن عادات الإسراف والتبذير والمباهاة والتقليد الأعمى في المأكل والملبس والمسكن.

وللأسف فإن غالبية النساء تنفق الأموال الطائلة على الملابس وأدوات الزينة.

بل إن كميات كبيرة من الطعام المعدَّة للأكل لا تجد غالباً مَنْ يأكلها.

وللحقيقة، فإن المال أداة إنتاجية مهمّة، والرؤية الإسلامية فيه تحثّ على جعله متحركاً نامياً حيث إن في حركته توفير فرص عمل للمحتاجين إليه كما أن فيها تنشيطاً للاقتصاد الوطني وعائداً على الدولة وأصحاب رؤوس الأموال، إذا ما أُدير بشكل جيّد ومنظم.

إن لدى النفس البشرية ميولاً غريزية نحو الكسل والفوضى والهروب من الواجبات والابتعاد عن الواجبات.

فمن ثم، فالواجب القضاء على المفاهيم المغلوطة والأفكار الرديئة والتوجهات العقيمة، وكذا استخدام الأوقات في تطوير المهارات وتعلّم المهن المناسبة وتحسين الوضع المعيشي واغتنام الفرص المتاحة وإدارة الإمكانات والموارد المحدودة بعقلانية ورشادة، وهذه بعض أسرار النجاح . .

هذه أبرز نتائج وتوصيات الفصول الثقافية الاقتصادية المعاصرة، التي تمّ استعراض جوانب مضيئة منها .

وأملي أن يجد فيها أخي القارئ والمتأمل سواء أكان متخصصاً أم عادياً بعض الفائدة والنفع .

والله الموفق لكل خير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم وعلومه.
٢- السنة النبوية وشروحها.
٣- حصار الثقافة، مصطفى حجازي.
٤- اللغة الاقتصادية، د. زيد الرماني.
٥- كوارث البيئة، د. رجب سعد السيد.
٦- عصرنا ملامحه وأوضاعه، د. عبدالكريم بكّار.
٧- محمودية الحقيقة، جاك أتالي.
٨- بلقنة العالم، إيف لولان.
٩- القرض التعاوني، د. عبدالله عبدالعزيز الجبرين.
١٠- الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي، د. زيد الرماني.
١١- الموسوعة الفقهية الكويتية.
١٢- معجم لغة الفقهاء، د. نزيه حماد.
١٣- قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة.
١٤- المعجم الاقتصادي الإسلامي، أحمد الشرباصي.
١٥- زينة المصطلحات الاقتصادية في القرآن والسنة، حسن النجفي.
١٦- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن، محي الدين عطية.

١٧- الكشاف الاقتصادي للأحاديث، محي الدين عطية.
١٨- الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي، مؤسسة آل البيت.
١٩- النصوص الاقتصادية في القرآن والسنة، د. منذر قحف.
٢٠- القاموس الاقتصادي، محمد بشير علية.
٢١- المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة، د. زيد الرماني.
٢٢- قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
٢٣- قرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي.
٢٤- الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي.
٢٥- مجموع فتاوى الشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ محمد ابن عثيمين.
٢٦- مستقبلنا المشترك، تقرير عالمي.
٢٧- توقعات البيئة العالمية، تقرير عالمي
٢٨- التصحر، تقرير عالمي.
٢٩- العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، تقرير عالمي.
٣٠- إنقاذ كوكبنا، تقرير عالمي.
٣١- العولمة، تقرير عالمي.

٣٢- لنبدأ المسيرة، تقرير عالمي.

٣٣- الخروج من عصر التبذير، تقرير عالمي.

٣٤- البشرية في مفترق الطرق، تقرير عالمي.

٣٥- المجاعة، تقرير عالمي.

٣٦- التحدي أمام الجنوب، تقرير عالمي.

٣٧- ضد الاقتصاد، جاك آتالي.

٣٨- التقدم والفقر والسكان، جون آفري.

٣٩- الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة، فرانكلين برل.

٤٠- ساعة الحقيقة، أوريليو بيشي.

٤١- الشناعة الاقتصادية، فيفيان فورستر.

٤٢- العالم الثالث هل يستطيع البقاء؟ جاك لو.

٤٣- الدّولرة، بيير سلامة.

٤٤- ملامح المستقبل، جاك آتالي.

٤٥- مجتمع جديد أو الكارثة، هيرارا.

٤٦- الرعب في عام ١٩٨٩م، بول أردمان.

٤٧- الخصخصة في ضوء الشريعة الإسلامية، محمد صبري أوانج.

٤٨- الرِّبح في الفقه الإسلامي، ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة شمسية محمد إسماعيل.

٤٩- الإجارة المنتهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي، خالد عبدالله الحافي.

٥٠- الحوافز التجارية التسويقية وأحكامها في الفقه الإسلامي، خالد عبدالله المصلح.



الفهـــرس



للقارئ رأيه

● **يقول ابن قيم الجوزية** ـ رحمه الله ـ في كتابه «مدارج السالكين» : (أيها القارئ له : ما وجدت فيه من صواب وحق فاقبله، ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال لا إلى مَنْ قال، وما وجدت فيه من الخطأ، فإن قائله لم يأل جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن ينفرد بالكمال .

وكما قيل :

والنقصُ في أصل الطبيعة كامنٌ

فبنو الطبيعة نقصُهم لا يُجحدُ

● **ويقول يحيى بن خالد:** (لا يزال الرجل في فسحة من عقله، ما لم يقل شعراً، أو يُصنِّف كتاباً. . .) .

لهذا كله يأمل الباحث تزويده بالملحوظات والآراء ليستفيد منها في بحوثه المستقبلية .

د. زيد بن محمد الرماني

ص.ب: ٣٣٦٦٢

الرياض ١١٤٥٨

السعودية



وكلاء التوزيع

في كافة أنحاء المملكة

دار طويق و مؤسسة الجريسي

هاتف الجريسي ٤٠٢٢٥٦٤ فاكس ٤٠٢٣٠٧٦

في قطـــــــــر

مكتبة ابن القيم – ت/ ٤٨٦٣٥٣٣ / ٤٨٧٣٥٣٣

في اليمـــــــن

دار القدس – ت/ ٢٠٦٤٦٧

في البحـــريـــن

مؤسسة الأيام للصحافة – ت/ ٧٢٥١١١ (المنامة)

في لبنـــــان

مؤسسة الريان – ت/ ٠١/٧٠٥٩٢٠ – ف/ ٠١/٦٥٥٣٨٣ –

جـ/ ٠٠٩٦١٣٢٠٧٤٨٨ البريد الإلكتروني ALRaYAN@cyberia.net.lb

في مصـــــر

مكتب دار طويق – القاهرة ت/ ٤٥٩٤٦٧٩ محمول/ ٠١٢٢٩٦٤٨٣٦

في الســـــودان

مكتب دار طويق – الخرطوم – السوق العربي ت/ ٧٩٠١٣٤

في الكويت لدى المكتبات التالية

الإمام الذهبي ت/ ٢٦٥٧٨٠٦ دار طيبة ت/ ٩٦٣٥٥٣٢

شركة المجموعة الكويتية ت/ ٢٤٠٥٣٢١ المنار الإسلامية ت/ ٢٦١٥٠٤٥

في الإمارات لدى المكتبات التالية

دبي للتوزيع – ت/ ٢١١٩٤٩ المروج للإنتاج الفني – ت/ ٣٣٣٩٩٩٨

مركز مكة للكتاب والشريط الإسلامي – الشارقة – ت/ ٥٠٦٣٢٢٨٨٢